

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني
المجلد الثالث عشر ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد ٥٤ ، شباط- فبراير ٢٠١٧

لا دولة فلسطينية بدون القدس بأقصاها وقيامتها وخالية من الاستيطان

تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وحماية المشروع الوطني



• بقلم: الأخ سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تتسارع وتزاحم الأحداث والتطورات، وتتزايد التهديدات الهادفة لضرب أركان مشروعنا الوطني والنيل من حقوق شعبنا في عاصمته الأبدية القدس، ولا بد من مواجهتها بتكريس كافة إمكانياتنا وطاقات شعبنا، وإعادة تفعيل مؤسساتنا الوطنية للحفاظ على مشروعنا الوطني وتحقيق أهداف شعبنا.

فعلى مستوى إعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، نحاول جاهدين متابعة وتنفيذ ما تمخض عن اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الذي عقد في بيروت - بمشاركة كافة الفصائل بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي ومنظمة الصاعقة والقيادة العامة- والذي أكد على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتجسيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، وعقد المجلس الوطني وفقاً لإعلان القاهرة (٢٠٠٥) واتفاق المصالحة الموقع عام ٢٠١١ ، من خلال الانتخاب، حيث أمكن، والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات.

ولكن، كيف يمكن إجراء الانتخابات بما فيها انتخابات المجلس الوطني في ظل استمرار الانقسام وعدم إزالة أسبابه، ورغم ذلك، نتابع مع أعضاء لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس الوطني استكمال الإجراءات الضرورية الخاصة ببعض القضايا فيه.

ولكن، إذا تعذر تنفيذ ذلك، وبقيت المواقف كما هي؟ هل سنبقى ننتظر الى الأبد؟ هل ستبقى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية دون تفعيل؟ أقول، وبكل صراحة، لا بد من إعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يجب أن يكون ذلك مجرد شعار يردد دائما في بياناتنا وكلماتنا فقط، وإنما يجب أن يكون الهدف العاجل والمركزي لنا، من خلال السعي لعقد دورة عادية للمجلس الوطني لوضع الأسس لتفعيل وتطوير مؤسساتها ودوائرها، ووضع آليات تنفيذ البرنامج السياسي الذي أقره المجلس المركزي في دورته الأخيرة، وبحث سحب الاعتراف الفلسطيني بدولة اسرائيل، واتخاذ خطوات عملية للتحول من وضع السلطة القائم الى وضع الدولة، خاصة في ظل التهديدات الامريكية بنقل سفارتها الى مدينة القدس المحتلة، وفي ظل تمسك حكومة الاحتلال بسياساتها واجراءاتها العدوانية وعلى رأسها الاستيطان الاستعماري في ارضنا.

في ظل تلك الأجواء، لابد من متابعة الإنجازات الدبلوماسية الفلسطينية خاصة قرارات منظمة اليونسكو حول القدس والمسجد الأقصى، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) بخصوص الاستيطان الذي اظهر إجماع العالم على رفض وعدم شرعية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والضم غير الشرعي لمدينة القدس خاصة، وطالب حكومة الاحتلال بوقف استيطانها، وعدم الاعتراف بأية تغيرات على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ويترافق مع ذلك مواجهة تهديدات الإدارة الأمريكية الجديدة وموقفها من مدينة القدس المحتلة ونيتها نقل سفارتها من تل أبيب إليها، ونحن نؤكد على الموقف الفلسطيني إنْه تمتْ تلك الخطوة العدوانية ستكون لها تداعيات كارثية على أمن واستقرار المنطقة والعالم أجمع، فهي انتهاك لقرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوقنا الوطنية المشروعة، وندعو العالمين الإسلامي والعربي بتحمل المسؤولية، وعدم إعطاء أية مبررات لعدم تحركهما لمنع تنفيذ هذه الخطوة العدوانية.

ورغم تلك التحديات والأخطار، سنبقى على العهد متمسكين بثوابتنا الوطنية، وسيستمر ناضلنا مع شعبنا الصامد على أرضه من أجل تحقيق كافة أهدافنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، ولن تلين العزائم في مواجهة الإرهاب والعدوان الإسرائيلي وما يقوم به من جرائم القتل والاعتقال والاستيطان.



داخل العدد ...



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

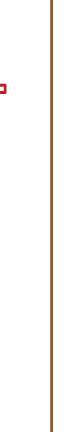
الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org





مركز الدستور الفني

التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦



الزعنون في افتتاح اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني يدعو للوحدة وإجراء انتخابات عامة



افتتح سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٠-١-٢٠١٧ في سفارة دولة فلسطين في العاصمة اللبنانية بيروت، اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني التي استمرت ليومين، وبمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية، والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، وحضور أعضاء المجلس الوطني في لبنان وسفير دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية اشرف دبور.

وافتتح الزعنون الاجتماع بكلمة قال فيها: "نجتمع اليوم في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية الشقيقة عاصمة الصمود، التي احتضنت الثورة الفلسطينية سنوات طوال، قدم شعبها خلالها تضحيات كبيرة وتحمل الكثير من أجل القضية الفلسطينية، ولا تزال أرض لبنان الغالية تحتضن اللاجئين الفلسطينيين كضيوف ينتظرون العودة إلى وطنهم فلسطين.

وأضاف، "وهنا، لا بد لي وباسمكم جميعا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأخوة في لبنان رئيسا وحكومة وشعبا على استضافتهم الكريمة لنا على أرضهم العزيزة، أخص بالشكر والتقدير دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني الذي كان من المفترض أن يشارك في جلسة الافتتاح التي كانت مقررة، ولكن لظروف طارئة تعذر حضوره، وأرسل كلمته مطبوعة"

وتابع، "نلتقي اليوم ونحن مصممون على إنجاز ما ندعوكم من أجله وما يريده أبناء شعبنا من الوصول إلى توافق وطني، واستكمال مشاوراتنا الوطنية حول كافة القضايا المتعلقة بانعقاد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، تشكل رافعة حقيقية لتوحيد الصف الوطني، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وتفتح الطريق أمام انتخابات عامة لمؤسساتنا الوطنية.

واشار الى ان "المجلس الوطني الفلسطيني بموجب النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية يمثل السلطة العليا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وهو الذي يضع سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ويرسم برامجها، من اجل إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة، والمتمثلة بالعودة والاستقلال والسيادة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.



واضاف، "لذلك فمن الأهمية بمكان، بل وبات من الضروري انعقاد المجلس الوطني لتجديد البنى التنظيمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها، وانتخاب لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي، وإقرار البرنامج السياسي للمرحلة المقبلة لمواجهة التحديات التي تواجهنا، وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وبناء مؤسساتها كمؤسسات دولة.

واكد الزعنون "ان اجتماعنا هذا ليس الأول الذي تعقده اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، لكنه الاجتماع الأول الذي تشارك فيه كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي واخوتنا في الصاعقة والقيادة العامة التي نحييها جميعا على استجابتها لدعوتنا هذه، ونذكركم فقط أن اللجنة التحضيرية قد عقدت أربعة اجتماعات خلال العام الفائت في مدينة رام الله، ناقشت خلالها كافة الملفات المتعلقة بعقد هذه الدورة، وتوصلت لنتائج وتوصيات تم رفعها للأخ الرئيس محمود عباس، وهي موزعة عليكم.

ولفت الى ما يواجهه شعبنا من تحديات جسام، وما يتعرض له من عدوان وإرهاب إسرائيليين متصاعدين، وما تتعرض له أرضنا من استيطان ومصادرة، وما تتعرض له قدسنا عاصمة دولتنا العتيدة من حصار وتهويد واستعمار بهدف تفريغها من اهلها، وتهديدات أميركية لنقل سفارتها إليها، إلى جانب ما تتعرض المقدسات المسيحية والإسلامية فيها من اعتداءات، خاصة ما يتعرض له مسجدها الأقصى المبارك من اقتحامات يومية من قبل وزراء ونواب إسرائيليين ومستوطنين ومتطرفين، في الوقت الذي يمنع فيه أبناء شعبنا من الوصول إلى مسجدهم للصلاة فيه.

وشدد الزعنون على "ان شعبنا الفلسطيني وقيادتنا حققوا مؤخرا العديد من الإنجازات على الصعيد الدولي، ومن ابرزها الإجماع الدولي الذي حصل في مجلس الأمن الدولي في رفض الاستيطان الإسرائيلي واعتباره كله غير شرعي، ومطالبته حكومة الاحتلال بوقفه فورا في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، يضاف إلى ذلك قرار اليونيسكو حول مدينة القدس عاصمة دولتنا بما فيها المسجد الأقصى المبارك، الذي أكد نفي أية صلة لليهود فيها، وأكد فلسطينيتها بكل مقدساتها المسيحية والإسلامية.

وختم قائلا "إلى جانب مواجهة التحديات وإنهاء الاحتلال وتجسيد دولتنا المستقلة على أرضنا يتطلب منا جميعا تعزيز وحدتنا الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده، والعمل على إدماج باقي القوى فيها، بما يضمن وحدة نظامنا السياسي ويوحد طاقتنا، ويحافظ على استقلالية قرارنا الوطني المستقل، لنكون على قلب رجل واحد في مواجهة الاحتلال ومشاريعه التي ترمي إلى مصادرة حقنا في عودتنا إلى أرضنا، وإقامة دولتنا المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

ثم كانت كلمة لرئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، تلاها الزعنون التي قال فيها بعد الترحيب: "هذا يوم خالد تجتمع فيه كل الفصائل كحزمة واحدة دون شروط مسبقة، وتنتصر لمشروع فلسطين والدولة الفلسطينية، وتقدم التنازلات لفلسطين باجتراح حلول للمشكلات السياسية وتؤسس للقاءات وتفاهمات والتنسيق لمواجهة الممارسات الإسرائيلية الاحتلالية والتهويدية والاستيطانية.

وأضاف، "يسرني ويشرفني باسم الاتحاد البرلماني العربي ان افتتح اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، وهو اجتماع نتمنى ان يؤسس لغد فلسطيني مشرق. ويسرني باسم مجلس النواب اللبناني كذلك ان ارحب بانعقاد اجتماعكم هنا في بيروت لؤلؤة المتوسط، وأول مدرسة للقانون والديمقراطية.«

وتمنى "ان يؤسس اجتماعكم هذا الذي اعتبر ان مجرد انعقاده في هذه اللحظة السياسية هو نجاح بحد ذاته في زمن التفكك والتباعد وتقسيم المقسم، وان ينجح اجتماعكم الذي ينعقد في اعقاب الانتصار الدبلوماسي الذي تحقق في مجلس الامن الدولي عبر اصدار القرار ٢٣٣٤ وقبيل اجتماع باريس في ١٥ الجاري، وان يوفق الى رسم خريطة طريق لاستعادة الوحدة الفلسطينية عبر:

١- انعقاد دورة توحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني في اقرب وقت ممكن، واني ادعوكم لعقد هذه الدورة تحت - اسم المطران هيلاريون كبوشي.
٢- التفاهم على تشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف على اجراء الانتخابات التشريعية على اساس اجراء انتخابات للمجلس الوطني وفق نظام النسبية إنفاذا لما تم الاتفاق عليه في جولات الحوار الوطني.
٣- اعتماد وثيقة الوفاق الوطني للعام ٢٠٠٦ وقرارات المجلس المركزي للعام ٢٠١٥، وهو امر سبق وتم الاتفاق عليه.
٤- الدفع لانعقاد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية. واعادة انتاج المنظمة بما يعيد الاعتبار الى حضورها الفلسطيني والعربي والدولي.

واكد بري "ان انجازكم لهذه الاسس ضروري ومهم بمواجهة مشاريع يهودية الكيان وتهويد القدس ومشاريع جدار الفصل العنصري ونشر الاستيطان في اطار تنقيد مخطط (حلم يعقوب) وتحويل الشعب الفلسطيني الى شعب لاجئ.

اقرار جدول أعمال الاجتماع

وبعد عرض جدول الأعمال ومناقشته تم اقراره على النحو الآتي:

١. الوقوف دقيقة صمت احتراماً لأرواح الشهداء وقراءة الفاتحة.
٢. كلمة الأخ سليم الزعنون «أبو الأديب»، رئيس المجلس الوطني- رئيس اللجنة التحضيرية.
٣. التأكد من الحضور.
٤. عرض جدول الأعمال من قبل الأخ أبو الأديب، المتضمن ما يلي:

أ. مناقشة تقرير آخر اجتماع عقدته اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني في رام الله بتاريخ ٢٩-٥-٢٠١٦.

ب. مناقشة التحضيرات لعقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني.

- المجلس القائم.
- المجلس الجديد.

بيان صادر عن اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني



عقدت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ سليم الزعنون أبو الأديب رئيس المجلس وبحضور ممثلي فصائل العمل الفلسطيني كافة، دورة اجتماعات لها استمرت يومي ١٠-١١ كانون الثاني ٢٠١٧ في بيروت.

وقد عبرَت اللجنة عن تقديرها الكبير للبنان الشقيق رئيساً وحكومة وشعباً، وشكرها لدولة الرئيس نبيه برّي لاستضافة اجتماعاتها وللمساهمة الإيجابية التي تكرم بها تأكيداً للأخوّة اللبنانية – الفلسطينية واعتبرت اللجنة رسالته وثيقة من وثائق هذا الاجتماع.

وناقشت اللجنة المخاطر والتحدّيات التي تتعرض لها قضيتنا الفلسطينية وفي مقدمتها مدينة القدس العاصمة الأبدية لدولتنا الفلسطينية.

وفي ضوء ذلك، وحرصاً على حماية وتطوير الانجازات التي حققها نضالنا الوطني، وعلى صون الاعتراف الدولي بحقوقنا الوطنية الثابتة وإجماع العالم على رفض الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والضم غير الشرعي لمدينة القدس، فقد أكدت اللجنة ضرورة تجسيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

ومن أجل تحقيق ذلك فقد اتفق المجتمعون على ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقاً لإعلان القاهرة (٢٠٠٥) واتفاق المصالحة الموقع في ٢٠١١/٥/٤ من خلال الانتخاب، حيث أمكن، والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات.

وكمقدمة لإنهاء الانقسام يتفق المجتمعون على ضرورة تنفيذ اتفاقات وتفاهمات المصالحة كافّة بدءاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بممارسة صلاحياتها في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس وفقاً للقانون الأساسي، والقيام بسائر المهام الموكلة إليها بموجب اتفاقيات المصالحة بما في ذلك توحيد المؤسسات واستكمال اعمار قطاع غزة وحل مشكلاته والعمل الحثيث من أجل إجراء الانتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني.

ويدعو المجتمعون الأخ الرئيس أبو مازن إلى البدء فوراً بالمشاورات مع القوى السياسية كافّة من اجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

كما اتفق المجتمعون على أن تواصل اللجنة التحضيرية عملها وان تعقد اجتماعاتها بشكل دوري بمشاركة القوى الفلسطينية كافّة لحين انعقاد المجلس الوطني، وطلبت اللجنة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني استكمال الإجراءات الضرورية لانجاز نظام انتخابات المجلس الوطني.

ووقفت اللجنة بخشوع أمام أرواح شهداء شعبنا الأماجد ووجهت تحيّة إجلال واعتزاز لأسرى الحرية الصامدين في سجون الاحتلال، وتمنت الشفاء العاجل للجرحى.

كما وجهت التحية لجماهير شعبنا في الوطن وفي مخيمات اللجوء والشتات مؤكدةً ثقتها بأن النصر قادم لفلسطين.



الزعنون يلتقي رئيس مجلس النواب اللبناني





التقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مقر مجلس النواب اللبناني في بيروت، بتاريخ ٩-١-٢٠١٧، وأعضاء المجلس الوطني الإخوة عزام الأحمد وفتحي أبو العرادات وأشرف دبور سفير دولة فلسطين في لبنان.

وجرى خلال اللقاء الحديث عن اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس في لبنان، والتطورات اللبنانية والفلسطينية، والوضع في المنطقة.

وبعد اللقاء، قال بري: "إنه شرف كبير أن استقبل هذا اليوم الأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، تمهيدا لعقد اجتماع غدا وبعد غد للجنة التحضيرية التي تسعى لوحدة فلسطينية نأمل من خلالها أن تكون نموذجا لإعادة التضامن العربي، وقبل كل شيء لاستعادة الحقوق السليبة في فلسطين المحتلة. فأهلا وسهلا بالأخ أبو الأديب وأهلا وسهلا دائما بجميع الأخوة الفلسطينيين، خاصة أن هذا الاجتماع سيشمل جميع الفصائل دون استثناء، ولأول مرة في اجتماع نأمل منه كل خير وكل نتائج طيبة.«

بدوره، قال الزعنون: "تشرفنا في هذا اليوم ومعي زملاء من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بلقاء دولة الرئيس بري، وكان هذا اللقاء تسوده الصراحة والكلمة الطيبة والأريحية التي تعودناها من لبنان تجاه الشعب الفلسطيني، هذه الأريحية يقودها الأخ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي.«

وأضاف: "لقد سمعنا كلاما جيدا ونصائح طيبة، ونجاح هذه الاجتماعات للجنة التحضيرية هو نجاح لإمكان عقد المجلس الوطني الفلسطيني، سواء بدورته الحالية أو كمجلس جديد، ونأمل برعاية لبنان أن نصل إلى نتائج طيبة ونجاحات تزيل الانقسام الذي حل بنا على مدى عشر سنوات في الساحة الفلسطينية.

المجلس الوطني الفلسطيني:

نقل السفارة الأمريكية للقدس سيفتح الباب لسحب الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل



عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن اليوم الخميس الموافق ١٩-١-٢٠١٧ في مقر المجلس بالعاصمة الأردنية عمّان، اجتماعا برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، وحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح، إلى جانب مشاركة واصل أبو يوسف الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية.

وفي بداية الاجتماع وضع رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون المجتمعين بنتائج اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الأخير في بيروت، الذي وصفه بالمهم من ناحية مشاركة كافة فصائل العمل الوطني، وبالنتائج التي صدرت عنه التي أكدت على تنفيذ اتفاقات المصالحة بدءاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية تمارس صلاحياتها كاملة في جميع أراضي دولة فلسطين المحتلة، و توحيد المؤسسات والإشراف على إجراء الانتخابات العامة بما فيها المجلس الوطني الذي يضم كل الفصائل وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل، من خلال الانتخاب، حيث أمكن، والتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات.

وأضاف الزعنون أن من بين نتائج اجتماع اللجنة التحضيرية مطالبة الأخ الرئيس أبو مازن بالبدء فوراً بالمشاورات مع القوى السياسية كافّة من اجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مشددا انه لا يمكن إجراء الانتخابات للمؤسسات الفلسطينية بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني في ظل استمرار الانقسام وغياب وحدة المؤسسات، وهذا ما أكد عليه اجتماع موسكو أيضا.

ودعا الزعنون إلى متابعة الانجازات الدبلوماسية الفلسطينية الأخيرة خاصة قرارات منظمة اليونسكو حول القدس والمسجد الأقصى، الذي أكد على فلسطينيتهما ونفي أية صلة لليهود بهما، إضافة إلى متابعة قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) بخصوص الاستيطان.

كما تحدث الزعنون حول تهديدات الإدارة الأمريكية الجديدة بنقل سفارتها إلى القدس وسبل مواجهة ذلك، مؤكدا على الموقف الفلسطيني بأن خطوة كهذه إنْ تمتْ ستكون لها تداعيات ليس على الاحتلال فحسب، بل على المنطقة والعالم أجمع، ونعتبرها اعتداءً صارخاً على حقوقنا الوطنية في عاصمتنا القدس، وعدواناً فاضحاً على القانون الدولي، وانتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوقنا الوطنية المشروعة.

ودعا الزعنون إلى مواجهة هذه التهديدات الخطيرة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مطالبا العالمين الإسلامي والعربي بتحمل المسؤولية وعدم إعطاء أية مبررات لعدم تحركهما لمنع تنفيذ هذه الخطوة المدمرة على المنطقة.

بدوره، أكد الدكتور واصل أبو يوسف الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية على إيجابية أجواء اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت، التي انعكست على النتائج التي خرجت حول إنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية وعقد



جلسة مجلس وطني يشارك فيها جميع الطيف السياسي الفلسطيني خاصة حماس والجهاد الإسلامي والقيادة العامة والصاعقة، في ظل ما تعانيه القضية الفلسطينية. مؤكدا أن جميع الفصائل وافقت في اجتماع التحضيرية على اعتماد وثيقة الوفاق الوطني التي تم عليها الإجماع في اجتماعات القاهرة كبرنامج عمل وطني، وعودة الجميع إلى الكيان السياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني منظمة التحرير، كعنوان للفعل الفلسطيني، وممثل للشعب الفلسطيني، لتكون العنوان الجامع لمواجهة التحديات المقبلة.

وبعد نقاشات ومداخلات عدد من أعضاء المجلس الوطني، أكد المجتمعون على القضايا التالية:

أولا: التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق تقرير المصير وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة، والتمسك بحق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى نيل كافة حقوقه المشروعة.

ثانيا: تجسيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وإدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي فيها، من خلال تنفيذ اتفاقات المصالحة بدءاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية تمارس صلاحياتها كاملة في جميع أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك توحيد المؤسسات والإشراف على إجراء الانتخابات العامة وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل، فلا يمكن إجراء الانتخابات للمؤسسات الفلسطينية في ظل استمرار الانقسام.

ثالثا: رحب المجتمعون بمشاركة كافة فصائل العمل الوطني في الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية للمجلس الوطني الذي عقد في بيروت يومي ١٠-١١/١/٢٠١٧، مؤكدين على ضرورة استمرار عملها، وصولا لعقد دورة عادية للمجلس الوطني لتجديد مؤسسات منظمة التحرير وتفعيل دورها، وانتخاب لجنتها التنفيذية، ومجلسها المركزي، وإقرار البرنامج السياسي للمرحلة القادمة لمواجهة التحديات، وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

رابعا: أكد أعضاء المجلس الوطني على ضرورة حماية وتطوير ومتابعة الإنجازات الدبلوماسية الفلسطينية التي تحققت بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين خاصة إجماع العالم على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي الذي تجسد في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) والذي طالب حكومة الاحتلال بالوقف الفوري لاستيطانها، كمقدمة لإنهاء الاحتلال وإحلال السلام.

خامسا: رفض أعضاء المجلس الوطني موقف الإدارة الأمريكية الجديدة وعلى رأسها الرئيس دونالد ترامب من مدينة القدس المحتلة عاصمة الدولة الفلسطينية ومن التهديدات بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، وموقفها المعارض لقرار مجلس الأمن الدولي بشأن الاستيطان الإسرائيلي، ودفاعها المستميت عن الاحتلال واستمرار سياساته العنصرية تجاه شعبنا، خاصة استمرار سياسة الإعدام الميداني لشبابنا بدم بارد.

سادسا: وجه أعضاء المجلس الوطني التحية لجماهير شعبنا التي خرجت في عدد من المدن الفلسطينية رفضا لمخطط نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، مطالبين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير باستخدام كافة أوراق الضغط السياسية والدبلوماسية والشعبية، والطلب من الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي ومؤسساته بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية بالضغط على الإدارة الأمريكية لعدم تنفيذ خطتها بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، محذرين من أن الإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة من شأنه أن يترك آثاراً كارثية على أمن المنطقة واستقرارها، ويفتح الباب واسعاً لسحب الاعتراف الفلسطيني بدولة إسرائيل.

سابعا: طالب المجتمعون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنه في حال نقلت الإدارة الأمريكية سفارتها إلى القدس بالتنفيذ الفوري لقرارات المجلس المركزي الذي انعقد في آذار ٢٠١٥ بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل ومقاطعة اقتصادها، وتفعيل سلاح المقاومة الشعبية، والتسريع في متابعة محكمة الجنايات الدولية بالملفات المقدمة لها (الاستيطان، الأسرى، العدوان على غزة).

ثامنا: طالب أعضاء المجلس الوطني بشكل خاص منظمة التعاون الإسلامي وكل المؤسسات والجهات واللجان التي أنشئت من أجل الدفاع عن القدس بتحمل مسؤولياتها تجاه ما تنوي الإدارة الأمريكية تنفيذه بنقل سفارتها إلى القدس، وزيادة دعمها المادي لأهل القدس لتثبيت صمودهم في مدينتهم المقدسة.

تاسعا: رفض المجتمعون قرار مجلس النواب الأمريكي الذي أدان قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالاستيطان، معتبرين ذلك انقلاباً على القانون الدولي، وتشجيعاً للاحتلال والاستيطان، مطالبين كافة الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية وبرلمانات العالم بما فيها الكونغرس الأمريكي مساندة حقوق شعبنا، والضغط على حكومة الاحتلال للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذها، بما فيها القرار الأخير الخاص بالاستيطان.

عاشرا: ناقش المجتمعون مجمل تطورات الأوضاع الداخلية الفلسطينية خاصة الأزمات المعيشية الصعبة التي يعانيها أهلنا في قطاع غزة نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي الظالم واستمرار الانقسام، داعين إلى ضرورة تمكين حكومة الوفاق الوطني برئاسة د. رامي الحمد الله من الاضطلاع بمسؤولياتها في القطاع كما هو الحال في الضفة الغربية، معبرين عن رفضهم للطريقة غير المسؤولة في التعامل مع أهلنا في قطاع غزة الذين خرجوا للاحتجاج على استمرار أزمة الكهرباء، داعين إلى عدم تسييس القضايا المعيشية من المسؤولين في حركة حماس.

حادي عشر: واستنكر المجتمعون الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل ضد أهلنا داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ خاصة ما جرى في قرية ام الحيران في النقب موجهين التحية لصمود أهلنا هناك وتمسكهم بأرضهم، كما وجه المجتمعون تحية إكبار وإجلال لأرواح الشهداء الأبرار، ولصمود شعبنا على أرضه، وبشكل خاص الصمود الأسطوري لأسرانا البواسل في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، داعين إلى تطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشأنهم، مؤكدين أن قضيتهم ستبقى على رأس سلم أولويات القيادة الفلسطينية وعلى كافة المستويات والمحافل الدولية.

الدول التي صوتت لصالح قرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٣٤ بشأن الاستيطان الإسرائيلي

٢٣ديسمبر ٢٠١٦

اجتماع رقم ٧٨٥٣

الموضوع: الوضع في الشرق الأوسط

خلاصة التصويت: ١٤ دولة مع القرار

دولة واحدة امتنعت عن التصويت

لم يعارض القرار أية دولة

تركيبة مجلس الأمن

الأعضاء الدائمون

١- الصين- مع القرار

٢- فرنسا- مع القرار

٣- روسيا- مع القرار

٤- المملكة المتحدة- مع القرار

٥- الولايات المتحدة الأمريكية- امتنعت عن التصويت

الأعضاء غير الدائمين حتى نهاية عام ٢٠١٦

١- أنغولا- مع القرار

٢- مصر- مع القرار

٣- اليابان- مع القرار

٤- ماليزيا- مع القرار

٥- نيوزيلندا- مع القرار

٦- السنغال- مع القرار

٧- إسبانيا- مع القرار

٨- أوكرانيا- مع القرار

٩- أوروغواي- مع القرار

١٠- فنزويلا- مع القرار

الزعنون يوجه رسائل شكر لبرلمانات الدول التي تبنتْ وصوتتْ لصالح قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤

وجه سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسالة شكر وتقدير إلى رؤساء برلمانات الدول الأربع التي تمثل ماليزيا والسنغال ونيوزيلندا وفنزويلا لتقديمها مشروع قرار بخصوص الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة، والذي تم إقراره من قبل مجلس الأمن الدولي في ٢٣ ديسمبر /كانون الاول بعد تصويت ١٤ عضواً لصالحه وامتناع عضو واحد هو أميركا عن التصويت.

وأوضح الزعنون في رسالته بأنه وللمرة الأولى منذ ٣٦ عاماً يصوت ١٤ عضواً من أعضاء مجلس الأمن على مثل هذا القرار، بينما يمتنع عضو واحد عن التصويت.

ودعا الزعنون البرلمانات الأربع للمراقبة العميقة لمدى التزام الحكومة الإسرائيلية والبرلمان الإسرائيلي بالقرار، واتخاذ الإجراءات الضرورية في حال فشلهما في تحقيق ذلك.

وبين رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بأنه من بين أمور أخرى فإن القرار دعا العالم بأسره للمشاركة في مراقبة نشاطات الاستيطان الإسرائيلية ومواجهة تلك النشاطات، كما انه أكد الاعتراف الدولي بأن الاستيطان غير شرعي، وغير قانوني وبأن الاستمرار فيه أصبح غير مقبول، ما يمهد الطريق أمام تحرك دولي دبلوماسي فلسطيني، وعبر القرار كذلك عن قلق المجتمع الدولي الشديد بخصوص استمرار الاستيطان الإسرائيلي لما يشكله من خطر كبير على فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود.١٩٦٧

كما أرسل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسائل شكر وتقدير أخرى إلى رؤساء برلمانات الدول العشر الأخرى التي تتمثل حكوماتها في مجلس الأمن الدولي في دورته الحالية والتي أيدت القرار وهي: مصر، الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، أنغولا، اليابان، إسبانيا، أوكرانيا، أوروغواي.



S/RES/2334 (2016) — الأمم المتحدة



Distr.: General
23 December 2016

القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٨٥٣، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)،

وإذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ يؤكد مجددا، في جملة أمور، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة،

وإذ يؤكد مجددا أن من واجب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيدا صارما بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وإذ يشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤،

وإذ يدين جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء التهديد الخطير المحدق بإمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ بسبب استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية،





16-22920 (A)

وإذ يشير إلى الالتزام الذي تقضي به خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، والتي أقرها المجلس في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بأن تقوم إسرائيل بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي"، وبتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١،

وإذ يشير أيضا إلى الالتزام الذي تقضي به خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية بأن تداوم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على القيام بعمليات فعالة بهدف مواجهة جميع العناصر التي تمارس الإرهاب وتفكيك قدرات الإرهابيين، بما في ذلك مصادرة الأسلحة غير المشروعة،

وإذ يدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير،

وإذ يؤكد من جديد رؤيته التي تتمثل في منطقة تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين الديمقراطيتان جنباً إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها،

وإذ يؤكد أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، وأن ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات كبيرة، تتسق مع المرحلة الانتقالية التي توختها الاتفاقات السابقة، من أجل '١' تثبيت استقرار الوضع وعكس مسار الاتجاهات السلبية المشهودة ميدانيا، والتي بسببها يتآكل حل الدولتين ويترسخ واقع الدولة الواحدة على نحو مطَّرد، و '٢' تهيئة الظروف لنجاح مفاوضات الوضع النهائي وللدفع قُدما بحل الدولتين من خلال تلك المفاوضات وعلى الأرض،

١ - **يؤكد من جديد** أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل؛

٢ - **يكرر** مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا؛

٣ - **يؤكد** أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات؛



٤ – **يشدّد** على أن وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين ويدعو إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين؛

٥ – **يهيب** بجميع الدول، مع مراعاة الفقرة ١ من هذا القرار، أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛

٦ – **يدعو** إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ويدعو إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ويدعو إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح؛

٧ – **يهيب** بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام؛

٨ – **يهيب** بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٩ – **يحث** في هذا الصدد على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧؛ ويشدد في هذا الصدد على أهمية الجهود الجارية للدفع قدما بمبادرة السلام العربية، ومبادرة فرنسا من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام، والجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية في الآونة الأخيرة، وكذلك الجهود التي تبذلها مصر والاتحاد الروسي؛

١٠ – **يؤكد** تصميمه على دعم الطرفين طيلة المفاوضات وفي تنفيذ الاتفاق؛

١١ – **يؤكد من جديد** تصميمه على بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة؛

١٢ – **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كلّ ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار؛

١٣ – **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

المجلس الوطني: قرار مجلس الامن الدولي ادانة جماعية دولية للاستيطان والاحتلال

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بقرار مجلس الامن الدولي والذي دان وطالب بوقف كافة اشكال الاستيطان الاسرئيلي في كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية العاصمة الابدية لدولة فلسطين.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح بتاريخ ٢٤-١٢-٢٠١٦ عن رئيسه سليم الزعنون أن صدور هذا القرار انتصار طال انتظاره لحقوق شعبنا ولجم لجبروت الاحتلال الاسرائيلي وعنجهيته وسياسته العنصرية الاستيطانية المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني ان صدور هذا القرار أثبت الانحياز العالمي الكامل لعدالة قضيتنا وحقنا الثابت في اقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة على ارضنا المحتلة، وادانة جماعية لكل سياسات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وارضه، وانه يشكل تحولا ايجابيا وتثبيتاً قانونياً اضافياً لكافة حقوقنا في الحرية والاستقلال الناجز.

وشكر المجلس الوطني الفلسطيني الدول التي صوتت لصالح هذا القرار خاصة الدول الاربع التي تبنت القرار واخذت على عاتقها عرضه على مجلس الامن الدولي، مثمنا الجهود الدبلوماسية الفلسطينية وعلى رأسها السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

المجلس الوطني يستهجن موقف مجلس النواب الأمريكي من قرار مجلس الامن الدولي

استهجن المجلس الوطني الفلسطيني موقف مجلس النواب الأمريكي الذي دان وندد بقرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٣٣٤) بشأن مطالبة حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري لاستيطانها في الأراضي الفلسطينية المحتلة كمقدمة لإحلال السلام وانهاء الاحتلال.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صدر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٣٠ -١٢-٢٠١٦ مجلس النواب الأمريكي بالوقوف الى جانب العدل والحق الفلسطيني الذي اقرته وكفلته قرارات الشرعية الدولية والانتصار لمساعي السلام في المنطقة بدلا من تشجيع العدوان والاحتلال والخطر الذي تمثله سياساته واجراءاته الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين والذي يهدد امن واستقرار المنطقة بأكملها.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني ان الإجماع الدولي الذي حظي به قرار مجلس الامن الدولي حول الاستيطان جاء بعد ان ضاق العالم ذرعا بسياسات الاستيطان وما تشكله من تهديد على فرص تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني ان ذلك القرار الاممي يمثل فرصة حقيقية لتحقيق السلام في المنطقة، مطالبا كافة المؤسسات الدولية والإقليمية والاتحادات البرلمانات الدولية وبرلمانات العالم بما فيها الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ مساندة ذلك القرار والضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي للالتزام به وتنفيذه.



ترحيب واسع بقرار مجلس الأمن بإدانة الاستيطان



لاقى القرار (٢٣٣٤)، الذي تقدمت به دول (السنغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزلندا)، وتبناه مجلس الأمن الدولي، باغلبية ساحقة الليلة الماضية، وأدان الاستيطان وطالب بوقفه في الأرض الفلسطينية المحتلة، ترحيبا دوليا واقليما ومحليا واسعا.

كيري: قرار مجلس الأمن محق بإدانة الاستيطان

واعتبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري، القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي، محقا في إدانة الاستيطان الاسرائيلي.

وقال كيري في بيان صحفي نشرته وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، إن بلاده لم تستخدم حق النقض (فيتو) حيال القرار الذي اتخذه مجلس الامن لأنها لا تريد أن تقف عائقا أمام قرار يؤكد بوضوح انه على الجانبين العمل من أجل الحفاظ على إمكان تحقيق السلام.

واضاف «في حين اننا لا نتفق مع كل مندرجات القرار، الا اننا نعتبر بأنه يدين العنف والتحريض والنشاط الاستيطاني ويدعو الجانبين الى اتخاذ خطوات بناءة للحفاظ على التوجه الحالي والتقدم نحو ما يؤدي الى حل الدولتين».

ورأى «ان حل الدولتين يشكل الطريق الوحيد لضمان مستقبل اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية تعيش في سلام وأمن مع جيرانها كما انه يمنح الحرية والكرامة للشعب الفلسطيني».

العثيمين: نأمل أن يشكل قرار مجلس الأمن خطوة لتعزيز جهود عقد مؤتمر دولي للسلام

ورحبت منظمة التعاون الإسلامي، بتبني مجلس الأمن الدولي قراراً يدين الاستيطان الاسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس، ويؤكد عدم قانونية وشرعية الاستيطان الاستعماري بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأكد الامين العام للمنظمة الدكتور يوسف العثيمين، في بيان صحفي ، أن هذا القرار تاريخي ويسهم في تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة. داعيا في الوقت نفسه الى تنفيذ القرار.

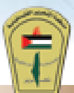
وأشاد بمواقف وجهود الدول الاسلامية وكافة الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي التي أيدت القرار، واعرب عن أمله بأن يشكل هذا القرار خطوة مهمة تسهم في تعزيز الجهود الفرنسية الرامية لعقد مؤتمر دولي للسلام، وإطلاق عملية سياسية متعددة الاطراف لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق السلام استناداً الى رؤية حل الدولتين.

«الجامعة العربية» ترحب بقرار مجلس الأمن حول الاستيطان

ورحب الأمين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط، بتبني مجلس الأمن الدولي أمس الجمعة، مشروع قرار يدين الاستيطان ويطالب بوقفه في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واعرب ابو الغيط في بيان له، عن تهنئته لفلسطين، قيادة وحكومة وشعبا، على صدور هذا القرار المحوري، وبهذه الأغلبية الكبيرة، وبعد مرور أكثر من خمسة وثلاثين عاما على صدور قرار مماثل، بما يجسد مدى تأييد ومساندة المجتمع الدولي للنضال التاريخي للشعب الفلسطيني من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

واكد الامين العام في بيانه عدم شرعية الاستيطان ومختلف





الإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية لترسيخه كأمر واقع، وكونها عائقا رئيسيا أمام التوصل إلى حل الدولتين.

وأشار إلى أنه يتطلع لأن يولد هذا القرار زخما وقوة دفع، يسمحان بأن تشهد الفترة القريبة المقبلة تكثيفا للاتصالات الرامية لدفع الجانب الإسرائيلي للالتزام بما جاء في هذا القرار، وأيضا بمختلف القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبالتوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، مضيفا أن المؤتمر الذي أعلنت الحكومة الفرنسية اعتزامها عقده خلال شهر كانون الثاني المقبل بهدف إحياء مسيرة التسوية السلمية، يمكن أن يمثل خطوة هامة في هذا الطريق.

وجدد أبو الغيط، التأكيد بهذا الصدد على الموقف القوي والثابت لجامعة الدول العربية في دعم القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية، وذلك وفقا لما أكدته مختلف القرارات الصادرة عن الجامعة في هذا الشأن، مشيرا إلى أن مبادرة السلام العربية، تظل أيضا هي الإطار المتكامل والمتوازن للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي/ الإسرائيلي.

قطر: نأمل أن يشكل القرار خطوة جادة نحو تحقيق السلام

ورحب وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، بتبني مجلس الأمن الدولي قراراً يدين الاستيطان الإسرائيلي، ويطالب بوقفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأعرب وزير الخارجية القطري، في تصريح لوكالة الأنباء القطرية "قنا"، عن أمله في أن يشكل هذا القرار خطوة جادة نحو تحقيق السلام العادل والشامل للشعب الفلسطيني بما يسهم في تعزيز الأمن والسلام في المنطقة.

وأضاف أن بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتنافى مع الشرعية الدولية، سيما اتفاقية جنيف الرابعة، مبينا أن دولة قطر كانت ولا زالت داعمة للقضية الفلسطينية.

وأكد تصدّر القضية الفلسطينية اهتمامات دولة قطر وأولويات السياسة القطرية، مشدداً على أنه "مهما بلغت التحديات التي تحيط بمنطقتنا العربية إلا أنها لن تثنينا عن دعم الشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه في نضاله للدفاع عن أرضه وأبنائه ومقدساته.»

وشدد على دعم دولة قطر لكافة المساعي الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

وجدد وزير الخارجية القطري، مطالبة المجتمع الدولي، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وفقاً لمرجعيات مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تركيا ترحب بالقرار وتدعو إسرائيل للانسياق له

ورحبت تركيا، بتبني مجلس الأمن الدولي، قراراً يدعو إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لأنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقالت وزارة الخارجية التركية، في بيان نشرته وكالة "الأناضول"، إن "قرار مجلس الأمن يحمل أهمية، لأنه يؤكد أن الاستيطان يشكل عائقاً أمام رؤية حل الدولتين.»

وجددت أنقرة دعوتها لإسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في القدس الشرقية، والضفة الغربية، بأسرع وقت، والانسياق لقرار مجلس الأمن الأخير ذي الصلة الذي يعتبر موقفًا مشتركًا للمجتمع الدولي.

كي مون يرحب بالقرار ويحث على العودة إلى مفاوضات جادة

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بتبني مجلس الأمن الدولي قرارا، يطالب إسرائيل بوقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال المتحدث باسم الأمين العام ستيفان دوجاريك في بيان صحفي، إن كي مون ينتهز هذه الفرصة لتشجيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على العمل مع المجتمع الدولي لإيجاد أجواء مواتية للعودة لمفاوضات جدية.

البرلمان العربي: القرار خطوة في طريق إعادة الحق للشعب الفلسطيني

وقال رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي، إن قرار مجلس الأمن الدولي، يعتبر خطوة مهمة في طريق إعادة الحق للشعب الفلسطيني المظلوم.

ودعا رئيس البرلمان العربي، مجلس الأمن الدولي، إلى ضرورة



الضغط على إسرائيل لتطبيق هذا القرار وباقي القرارات الأممية حتى تعود للشعب العربي الفلسطيني حقوقه المسلوبة ليتمكن من إقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس.

مجلس الأمة الكويتي: القرار خطوة في الاتجاه الصحيح

وقال رئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق علي الغانم، إن قرار مجلس الأمن خطوة في الاتجاه الصحيح ويشكل حلقة من حلقات الضغط الدبلوماسي الدولي على اسرائيل للرضوخ والانصياع لقرارات المجتمع الدولي ذات الصلة بالصراع العربي - الاسرائيلي.

وشدد على وجوب الحاق هذه الخطوة بخطوات أخرى "ضاغطة" في كافة المحافل والكيانات الدولية ومنها على سبيل المثال الاتحاد البرلماني الدولي الذي "نأمل من الدول الاعضاء فيه بالتحرك من خلاله من اجل كشف حقيقة نقض اسرائيل لكثير من بنود ميثاقه"، مؤكدا ضرورة اتخاذ عقوبات واجراءات عملية ازائه.

الاردن: قرار تاريخي

وأكد الاردن أن قرار مجلس الامن الدولي بمطالبة اسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة «تاريخي»، ويعبر عن اجماع الاسرة الدولية على عدم شرعية الاستيطان، ويؤكد الحق التاريخي للشعب الفلسطيني على ارضه في القدس وعلى ارضه التاريخية.

وقال وزير الدولة لشؤون الاعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني "ان تصويت ١٤ عضوا في مجلس الامن وامتناع عضو واحد يؤكد قناعة الاسرة الدولية بعدم شرعية الاستيطان من جهة وحقوق الشعب الفلسطيني على ارضه من جهة اخرى.»

واضاف المومني في تصريح لوكالة الانباء الاردنية "بترا"، "ان هذا القرار يؤكد ايضا موقف الاردن التاريخي وجهوده الدائمة في مناهضة سياسة الاستيطان الإسرائيلي باعتبارها عقبة استراتيجية واساسية في وجه السلام القائم على اساس الشرعية الدولية وحل الدولتين، وان نشاطات اسرائيل في الاراضي المحتلة غير شرعية ومرفوضة من المجتمع الدولي.»

وقال "ان القرار يشكل خطوة ايجابية لانه انعكاس لقناعة المجتمع الدولي بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويدعم حل الدولتين الذي يشكل مصلحة اردنية عليا.»

وثمنت الحكومة الاردنية الجهود الدبلوماسية الفلسطينية والعربية التي اثمرت عن صدور هذا القرار التاريخي عن مجلس الامن الدولي.

ميقاتي: القرار (٢٣٣٤) إدانة لكل الممارسات الاسرائيلية

وأكد رئيس الوزراء اللبناني الاسبق نجيب ميقاتي، أن القرار يشكل ادانة لكل الممارسات الاسرائيلية بحق الفلسطينيين واغتصاب حقوقهم المشروعة في أرضهم ودولتهم، ويشكل رسالة قوية للجميع بأن قضية فلسطين هي القضية الجوهرية والمدخل لحل النزاعات في المنطقة وإحلال السلام.

وقال: «لا يموت حق وراءه مطالب وستبقى فلسطين صوتا صارخا في فضاء العالم الى ان يستيقظ الضمير وتعاد الحقوق المسلوبة الى اهلها.»

مواقف الدول في مجلس الأمن الدولي

مندوب ماليزيا:

وقال مندوب ماليزيا، قبل بدء التصويت، إننا ننظر إلى تحرك من كل أعضاء مجلس الأمن الدولي بشأن قضية المستوطنات واتخاذ الإجراءات من أجل وقف الاستيطان، وأن يكون هناك إجراءات مباشرة لوقف أشكال العنف ضد المدنيين وأعمال الإرهاب والعمل من كل الأطراف ليتحقق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف أن هذا المشروع يطالب بالعمل على وقف الاستيطان، مشيرا إلى أن هناك قلقاً تجاه ما يحصل على الأرض فيما يتعلق بالمستوطنات.

وقال إننا نريد معالجة هذه القضية الحساسة جدا وهذا يتطلب إجراءات عملية على الأرض وهذا يتطلب إجراءات عملية على الأرض وموافقة أعضاء مجلس الأمن بهذا الشأن.

كلمة نيوزلندا:

بدوره، قال مندوب نيوزلندا «إننا نأمل أن يصوت مجلس الأمن لصالح قرار وقف الاستيطان، مشددا على ضرورة التركيز على قضية المستوطنات التي تهدد إمكانية قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، في حين أكد مندوب فنزويلا على ضرورة العمل من أجل السلام واتخاذ الإجراءات اللازمة للمساهمة في الوصول إلى حل سلمي للصراع.

واشنطن: الاستيطان يدمر حل الدولتين

بدورها، استعرضت مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن الدولي السفيرة سامانثا باور، عقب التصويت على القرار، مخاطر الاستيطان على حل الدولتين، وحتى على أمن إسرائيل.

وقالت: أي نشاط استيطاني غير ضروري ولا يؤدي إلى بناء الثقة، وهو يعيق الوصول إلى السلام، والرئيس الأسبق رونالد ريغن قال سأنهي الصراع، وهو قدم مقترحا بهذا الإطار»، موضحة أن واشنطن ملتزمة بالسلام الشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن موقف الولايات المتحدة طويل الأمد يقوم على أن الاستيطان يلحق الضرر بأمن إسرائيل، وبخاصة الذي يتم على أراضي ١٩٦٧.

وأشارت إلى أن عدم إفشال مشروع القرار من قبل واشنطن هو سابقة منذ عام ١٩٦٧ وأن الرئيس بارك أوباما يعكس بهذا الأمر موقف الولايات المتحدة، وهذا التصويت بالنسبة لنا مبني على قرارات الأمم المتحدة، وإسرائيل هي عضو في هذه المنظمة.

وتابعت مندوبة أميركا: عام ٢٠١٦ يوجد ١٢ قرار ضد إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان وهذا أكثر مما أتخذ ضد كوريا الشمالية وسوريا وغيرها من الدول، وأميركا تعمل لتجعل إسرائيل صديقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولتحصل المؤسسات الإسرائيلية على كافة الامتيازات من الأمم المتحدة.

تزايد عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة:

وأشارت مندوبة أميركا إلى وصول عدد المستوطنين في أراضي الضفة الغربية والقدس، إلى أكثر من ٥٠٠ ألف مستوطن، بالإضافة إلى بناء الجدار الفاصل، مضيفة: ونذكر بأن الرباعية الدولية عبرت عن غضبها من الأنشطة الاستيطانية غير القانونية بنظر القانون الدولي.



وشددت على أن محاولة البرلمان الإسرائيلي لتشريع الاستيطان هو أمر غير مقبول، مشيرة إلى طبيعة السياسة التي تتبناها حكومة نتنياهو لدعم الاستيطان.

وقالت السفيرة باور: لا بد من العمل لوقف الاستيطان، والأمم المتحدة أدانت الاستيطان بشكل واضح ومنذ عام ٢٠١١ زاد الاستيطان بشكل كبير، والرئيس الأميركي ووزير خارجيته أكدا أن الاستيطان يجعل حل الدولتين في خطر، وهذا القرار جاء لكي لا نحطم خيار حل الدولتين.

وأضافت: عندما حدث الوضع الإنساني في غزة لم يكن هناك تلكؤ في إنهاء هذا الوضع، كما كانت هناك تحركات لحماية أمن إسرائيل.

مصر: الاستيطان مخالف للقانون الدولي

من جانبه، عقب مندوب مصر في مجلس الأمن، عمرو أبو العطا، على ما جرى بالقول: الاستيطان غير قانوني، وهو موقفنا الثابت ولا تغيير فيه».

وأضاف: يجب ان نتحلى بالحكمة وبالمعالجة الواقعية دون مزايدات وبخاصة قضية الاستيطان التي ترتبط بشكل مباشر بقضايا الحل الدائم.

وشدد على ضرورة حل القضية الفلسطينية بالاستناد الى قرارات ٢٤٢و٣٣٨، وغيرها قرارات الشرعية الدولية.

وتابع مندوب مصر: إن الثوابت والمحددات الخاصة بالاستيطان والقضية الفلسطينية منصوص عليها بقرارات سابقة صادرة عن مجلس الأمن.

وأردف: لقد وجدت مصر اليوم مضطرة لسحب مشروع القرار لسحبه من الناحية الإجرائية على خلفية المزايدات التي تعرضت لها، وهذا أمر غير مقبول شكلا أو مضمونا، فلا يمكن المزايدة على مصر التي تعتبر القضية الفلسطينية جزءا من أولوياتها.

وقال: لقد صوتت مصر لصالح مشروع القرار انطلاقا من مبادئها الراسخة، فهي أول من رفعت السلاح دفاعا عن الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة، وأول من صنع السلام مع إسرائيل، وهي من أشد المؤمنين بإمكانية إحلال السلام على أساس الأرض مقابل السلام.

مندوب فرنسا: قرار تاريخي

وعقب مندوب فرنسا في هذه الجلسة على نتيجة التصويت بقوله: إنه قرار تاريخي وهو القرار الأول الذي يتباه مجلس الأمن فيما يخص الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي منذ عقود، والموقف أصبح واضحا وشفافا.

وتابع: إن بناء المستوطنات يشكل خطرا على السلام، فكان لا بد من أن يمر بتوافق جماعي، فالاستيطان تسبب بتوتر على الأرض، وما يجري من توسع استيطاني هو خلاف لقرارات المجتمع الدولي.

وشدد على أن التدخل من قبل مجلس الأمن كان ضروريا لوضع حد لسياسة فرض الحقائق، منددا بفرض قيود على حرية الحركة، مضيفا: هذه سياسات غير قانونية».

مندوب فنزويلا: خطوة إلى الأمام

وأعرب مندوب فنزويلا، عقب التصويت، عن رضاه لتبني مجلس الأمن الدولي لقرار وقف الاستيطان، مؤكدا أنه «خطوة إلى الأمام لأن الصراع معقد للغاية والحاجة ماسة للاستجابة للتحديات الكبيرة التي يواجهها حل الدولتين».

وقال إن المستوطنات تقف ضد القانون الدولي وتعمل على انتهاك حقوق الفلسطينيين وهدم بيوتهم وحرمانهم من حياتهم وحقهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف أن على مجلس الأمن الدولي التزام ومسؤولية للدفاع عن السلام ولتنفيذ القانون الدولي، ومسؤولية أخلاقية لدعم القضية الفلسطينية.

وشدد على ضرورة إصدار كافة القرارات الممكنة لإحقاق حقوق الفلسطينيين وإجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي والتخلي عن سياساتها في امتداد احتلالها للأرض الفلسطينية واعتداءاتها وإغلاقها لقطاع غزة، والاستمرار في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني واستخدام القوة العسكرية غير المتناسبة، إضافة لاعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين، مشيرا إلى أن كل هذه الأمور تضع الأطفال والمدنيين الأبرياء أمام مشكلة، و«هذا وضع غير مقبول وعلى إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي».

وقال إن مجلس الأمن الدولي لديه الشجاعة الكافية وبين ذلك تبنيه مشروع هذا القرار على أمل أن يتبعه خطوات.

الصين: القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط

وبدوره، قال سفير الصين إننا نرحب بهذا القرار الخاص بالمستوطنات، مؤكدا أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط والمنطقة، وأن إحقاق حقوق الفلسطينيين مصلحة دولية.

وأضاف أن التوسع الاستيطاني من شأنه أن يعقد المشكلة ويؤدي لانهيار الوضع الإنساني على الأرض، مؤكدا أن الصين دعمت مجلس الأمن في قراره تجاه القضية الفلسطينية.

نتنياهو: يستدعي سفيري بلاده لدى نيوزيلاندا والسنغال

أوعز رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، باستدعاء السفيرين الإسرائيليين لدى نيوزيلاندا والسنغال، في أعقاب قرار مجلس الأمن الدولي بتبني قرار بأغلبية ساحقة يدين الاستيطان.

وبحسب مواقع اعلام إسرائيلية، أوعز نتنياهو بإبطال زيارة وزير خارجية السنغال المتوقعة في الشهر المقبل، وأعطى تعليماته لوزارة الخارجية بوقف برنامج مساعدة السنغال، وابطال الزيارات المرتبة لسفراء الدولتين إلى اسرائيل.

وقال نتنياهو في تعقيبه على قرار مجلي الأمن: إن إسرائيل ستبطل الأضرار الناجمة عن هذا القرار أثناء حكم ترامب.

وأعلن مكتب نتنياهو أن اسرائيل لن تمتثل لقرار مجلس الأمن.

وقد لاقى القرار ردود فعل حادة على الصعيد السياسي الاسرائيلي، وتعقيبات كثيرة من قبل الوزراء الذين صبوا غضبهم على هيئة الأمم ومجلس الأمن والرئيس الأميركي باراك أوباما، ووزير الخارجية جون كيري.

ووقد وجهت أصوات عديدة من أحزاب المعارضة الاسرائيلية





أصبع الاتهام إلى سياسات نتنياهو وحكومة اليمين، التي أدت سياسة الاستيطان التي تنتهجها وآخرها قانون التسوية، إلى اتخاذ هذا القرار في مجلس الأمن.

الرئاسة: إدانة مجلس الأمن للاستيطان صفعة كبيرة للسياسة الإسرائيلية

وأكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، أن قرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والمطالبة بوقفه، هو «صفعة كبيرة للسياسة الاسرائيلية.»

وقال أبو ردينة إن "قرار مجلس الأمن صفعة كبيرة للسياسة الإسرائيلية وإدانة بإجماع دولي كامل للاستيطان ودعم قوي لحل الدولتين.»

الحكومة: القرار انجاز تاريخي وانتصار للحق الفلسطيني

واعتبرت حكومة الوفاق الوطني، قرار مجلس الأمن إدانة الاستيطان، انجازا تاريخيا كبيرا وانتصارا للحق الفلسطيني، ورفضا قاطعا للاحتلال الاسرائيلي وتبعاته.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة يوسف المحمود: إن القرار يمثل خطوة هامة وتاريخية لدعم وتثبيت أسس السلام في المنطقة عبر إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على كامل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

واضاف أن هذا القرار جاء ليدلل على دعم العالم للحق الفلسطيني وللرؤية الفلسطينية والتمسك الفلسطيني بالسلام العادل والشامل الذي لا يتحقق الا بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، كما جاء ليؤكد عزلة اسرائيل ونبذ العالم لسياستها الاحتلالية وشكل بالفعل صفعة لإسرائيل.

وشدد على أن القرار يذكر بصمود الرئيس محمود عباس وتمسكه بالثوابت الوطنية وبموقفه الصلب تجاه الاستيطان ومواجهته كافة الضغوطات التي مورست خلال السنوات الماضية، مستندا الى صمود شعبه والتفافه حول قيادته ونضاله وكفاحه.

ودعت حكومة الوفاق الوطني، مجلس الأمن والمجتمع الدولي، إلى الإسراع في اتخاذ خطوات فاعلة لتنفيذ هذا القرار وتطبيقه والعمل فورا على إنهاء الاحتلال وارساء أسس السلام الشامل من خلال تحقيق حل الدولتين.

وشكر المحمود الدول الأعضاء في مجلس الامن التي صوتت لصالح القرار، وخص الدول الأربع التي قدمت مشروع القرار، وكافة الجهود خاصة جهود الدبلوماسية الفلسطينية الناجحة التي بذلت من اجل الوصول الى هذا الإنجاز الهام والتاريخي.

المجلس الوطني: القرار ادانة جماعية للاستيطان والاحتلال

واعتبر رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون، في بيان صحفي، أن القرار انتصار طال انتظاره لحقوق شعبنا الذي ينشد السلام، ولجم لجبروت الاحتلال الاسرائيلي وعنجهيته وسياسته العنصرية الاستيطانية المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية.

وأكد أن القرار أثبت الانحياز العالمي الكامل لعدالة قضيتنا وحقنا الثابت في اقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة على ارضنا المحتلة، وادانة جماعية لكل سياسات الاحتلال ضد شعبنا وارضه، وأن القرار يشكل تحولا ايجابيا وتثبيتاً قانونياً اضافياً لكافة حقوقنا في الحرية والاستقلال الناجز.

وشكر المجلس الوطني الفلسطيني، الدول التي صوتت لصالح هذا القرار، خاصة الدول الاربع التي تبنت القرار واخذت على عاتقها عرضه على مجلس الامن الدولي، مثمنا الجهود الدبلوماسية الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس.

منظمة التحرير: قرار وقف الاستيطان انتصار للأمل والسلام

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إن تبني مجلس الأمن الدولي لقرار وقف الاستيطان هو انتصار للأمل والسلام، مشددا على أن السلام يتحقق بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وأضاف عريقات، أن القرار تاريخي ويعتبر من أهم الوثائق الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، معربا عن شكره لمجلس الأمن الدولي ولكافة من صوت لصالحه.



وأشار إلى أن القرار أعاد تأكيد قرارات الشرعية الدولية وأكد الالتزام بمواثيق جنيف الأربعة، وأدان جميع محاولات التغيير الديمغرافي في الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وأعرب عن بالغ قلقه بسبب استمرار الأنشطة الاستيطانية، كما أدان جميع أعمال العنف ضد المدنيين وأكد أن الطريق الوحيد للحل هو تحقيق حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧.

وأوضح عريقات أن القرار يطالب إسرائيل بوقف فوري وشامل لكافة الأنشطة الاستيطانية لإنقاذ حل الدولتين، كما يطالب دول المجلس بالتمييز في معاملاتها بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في إشارة واضحة إلى كون الاستيطان غير قانوني، كما دعا إلى اتخاذ خطوات فورية لوقف كافة أعمال الإرهاب والاستفزاز.

الفصائل والقوى الوطنية

وأكد عضو المجلس الثوري لحركة فتح، المتحدث باسمها أسامه القواسمي، أن تصويت مجلس الأمن اليوم لصالح فلسطين وحقوق شعبها من خلال اعتماد القرار الرافض للاستيطان، والذي يعتبره مخالفا للقانون الدولي وغير شرعي في كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م ويطالب بوقفه، وهو انتصار تاريخي للشعب الفلسطيني، ولكل أحرار العالم، ويدشن مرحلة جديدة من الصراع.

وقال القواسمي إن تأييد ١٤ دولة لمشروع القرار وامتناع الولايات المتحدة وحدها هو انجاز تاريخي، وتغيير جوهري في موقف مجلس الامن، ويدلل على فهم عميق لخطورة سياسة الاحتلال الاسرائيلية الاستيطانية، والتي توأد حل الدولتين وتؤجج الصراع وتعزز الارهاب في المنطقة والعالم بأسره.

وأضاف: إن هذا القرار التاريخي لم يكن ليأتي لولا الجهود الدؤوبة والمستمرة للرئيس محمود عباس وإصراره على نهج واضح ومحافظته على القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

وتابع: إن هذا تحقق نتيجة لجهود حركة فتح على كافة الأصعدة، وهو نتاج لصمود الشعب الفلسطيني البطل وتضحياته الجسام.

وأثنى على دعم الدول الصديقة والشقيقة لهذا القرار، موجها الشكر والتقدير لكل أعضاء مجلس الأمن، ولكل الدول التي تدعم حقوق شعبنا الفلسطيني المتطلع للحرية والاستقلال.

من جانبه، قال المتحدث باسم حركة "فتح" في أوروبا جمال نزال، إن قرار مجلس الأمن الدولي، إدانة الاستيطان الإسرائيلي والدعوة لوقفه، سابقة تفتح الطريق أمام أوروبا لاتخاذ خطوات عملية تتكفل بوقف مشاريع الاستيطان الإجرامية في أراضي دولة فلسطين.

وأضاف نزال في بيان صحفي، "بات مطلوبا وقف كافة أشكال التعامل مع الاستيطان اقتصاديا وأكاديميا ورياضيا، واتخاذ خطوات فاعلة لحظر دخول بضائع المستوطنات إلى أراضي أوروبا وكذلك حظر دخول المستوطنين الإرهابيين إليها.»

وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي علة العلل والأوبئة الأمنية التي تعتري العالم مسممة الأجواء بين الدول كما أن الاستيطان هو وسيلة تعميق الاحتلال وتوتير العلاقة بين العالم والشعوب العربية من ناحية والغرب من ناحية أخرى.»

ولفت إلى وجود قناعة لدى الأوساط الدبلوماسية بوجود رابط قوي بين الظلم والارهاب الإسرائيلي لفلسطين من ناحية وبين المفاسد الأمنية التي تنتشر في العالم ومنه أوروبا من ناحية أخرى.

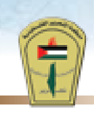
وأعرب نزال عن أمله بأن يصبح قرار مجلس الأمن، رافعة قوية لموقف دولي يتكفل بوقف الاستيطان والاعتراف بدولة فلسطين.

ودعا لجعل الاعتراف بدولة فلسطين مقدمة لأي عملية سياسية بدلا عن تأجيله وتوفير الوقت على وجه غير مستحق لحكومة العنصرية الإسرائيلية كي تواصل تخريب الواقع على الأرض، محذرا من أن ذلك قد يقطع الطريق على مساعي الدول لصالح العدالة والسلام.

ورحبت الجبهة الديمقراطية، بقرار مجلس الأمن، وشكرت الدول الأربع (فنزويلا، نيوزلندا، ماليزيا، السنغال)، التي تقدمت بمشروع القرار للتصويت عليه.

وقالت: "نحيي شجاعة الدول الأربع وانتصارها لحقوق شعبنا الوطنية، وادانة الاستيطان الاحتلالي، واتخاذ قرار الاجماع في مجلس الأمن بالدعوة لوقف الاستيطان.»

وأضافت: إن قرار مجلس الأمن ضربة كبرى سياسية وقانونية واخلاقية دولية لوقف الاستيطان الاستعماري الاحتلالي الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين وفق القرارات الدولية وقرار اعتراف الأمم المتحدة ٦٧/١٩ نوفمبر ٢٠١٢ بدولة فلسطين على حدود ٤ يونيو ٦٧ عضواً مراقباً في الأمم المتحدة.»



وأشـارت إلـى أن امـتـنـاع الـولايـات المتحدة الأمـيـركـيـة عن التصويت وعدم استخدام "الفيتو" لصالح اسرائيل خطوة باتجاه تصحيح التاريخ.

وثمنت الجبهة العربية الفلسطينية، اليوم السبت، قرار مجلس الأمـن، وأشـادت بـدور القيادة الفلسطينية في إصرارها على انتزاع هذا الحق الفلسطيني رغم كافة المحاولات الإسرائيلية والضغوطات الدولية لإفشاله في مجلس الأمن.

وقالت "إن قرار مجلس الأمن هو قرار هام ينزع الشرعية عن كافة اشكال الاستيطان بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، مؤكدة أنه انتصار سياسي وقانوني لشعبنا الذي قدم الشهداء والجرحى والأسرى من أجل الدفاع عن أرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية«.

وأوضحت الجبهة، أن العالم بات يـدرك حقيقة أن الاحتلال هو العقبة الحقيقية أمـام تحقيق الامـن والاسـتـقـرار في المنطقة، وتكشف أكاذيب وتضليل الاحتلال لهذا العالم برغبته في تحقيق السلام ومحاولات حكومته الدؤوبة لإفشال القرارات التي تصوت لصالح فلسطين وحقوق شعبنا في المحافل الدولية، وعليها أن توقف سياستها العنصرية وانتهاكاتها الواضحة بحق شعبنا، والعدول عن رفضها مبدأ حل الدولتين.

واعتبر الأمـين العام لجبهة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، أن قرار مجلس الأمن إدانة الاستيطان، انتصار جديد للحق الفلسطيني، وإضافة نوعية في الموقف الـدولي الـذي أكـد مجددا عدالة القضية الفلسطينية، وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وقال أبو يوسف في بيان صحفي، أن القرار يحتم على المجتمع الـدولي ومجلس الأمـن، وضع آليات عملية لإنهاء الاحتلال وفق جـداول زمنية محـددة، وتمكين شعبنا مـن ممارسة حقه بتقرير المصير، وإقامة دولته الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين وفق القرار الامـمي ١٩٤.

وأشار إلـى أن قـرار مجلس الأمـن جـاء نتيجة لصمود شعبنا وتضحياته العظيمة، وللجهود السياسية والدبلوماسية الخلاّقة للقيادة الوطنية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس، مؤكدا أن القرار وجه صفعة قوية ليس لحكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة وحسب، بل لجوهر المشروع الصهيوني القائم على الاستيطان الاستعماري، وسرقة واغتصاب حقوق شعبنا الوطنية.

كما اعتبر الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، قرار مجلس الأمـن الـدولي، انتصارا للشعب الفلسطيني، وصفعة لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتحولا تاريخيا يعيد بعض الاعتبار للحق الفلسطيني.

ورأى "فدا" في بيان صحفي، الـقـرار رسالة قوية للحكومة الإسرائيلية الحالية بأنها ليست فوق القانون الدولي وعليها التفكير مليا في سياساتها التي تنتهك القانون الدولي والحقوق الفلسطينية ولن تكون بمنأى عن العقاب ودفع الثمن طال الزمان أمر قصر.

وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن رسالة مهمة لشعبنا بأنه ليس وحيدا، بل هناك مجتمع دولي ينحاز لحقوقه بما يشبه الإجماع بعد تصويت ١٤ دولة لصالح القرار، فضلا عن المواقف المؤيدة للحقوق الفلسطينية من قبل ممثلي الدول الذين تحدثوا في مجلس الأمن.

وقال "فدا": إن المطلوب فلسطينيا الآن هو البناء على هذا القرار بالعمل مع السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل تطبيقه، والعمل بموازاة ذلك مع المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة أركان القيادة الإسرائيلية الذين يواصلون بناء المستوطنات وتوسيع القائمة منها، ومواصلة الجهود لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

ورحب حزب الشعب بالقرار، وقال: إن تصويت ١٤ دولة لصالح القرار، يعتبر خطوة هامة على طريق دفع المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته من أجل إجبار إسرائيل على وقف الاستيطان وممارساتها العدوانية وجرائمها بحق شعبنا، والعمل الجاد على إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

وثمنت حركة "حماس" موقف الـدول التي صوتت في جلسة مجلس الأمن مع حق شعبنا الفلسطيني في أرضه وممتلكاته ورفضت سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية العدوانية بحق شعبنا.

كما رحبت الـحـركـة، في بيـان صحفي، بـ"التحول والتطور المهم في المواقف الـدولية الداعمة للحق الفلسطيني في المحافل الدولية.« وطالبت بمزيد من هذه المواقف المساندة لعدالة القضية الفلسطينية والعمل على إنهاء الاحتلال.

وقالت حركة الجهاد الإسلامي إن قـرار مجلس الأمـن، ادانة واضحة لسياسات الاحتلال وعدوانه وانتصار لشعبنا.

واعتبرت في بيان صحفي، أن هناك رأي عام دولي يتشكل ضد اسرائيل وسياساتها وقد بـات ممكنا عـزل اسـرائيل ومقاطعتها وملاحقتها في كل المحافل عما ارتكبته من جرائم وعدوان.

ورحّبت الجبهة الشعبية لتحرير فسطين بقرار مجلس الأمن الـدولي الذي أكّد أنّ الاستيطان في الأراضـي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية ليس له أي شرعية قانونية، ويُشكّل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، ومطالبته "إسرائيل" بالوقف الفوري وعلى نحوٍ كامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

ودعت الجبهة في تصريح صحفي، إلى متابعة تنفيذ هذا القرار من خلال المؤسسات الدولية ذات الصلة، وبملاحقة "إسرائيل" وإخضاعها للفصل السابع من ميثاق الأمـم المتحدة لرفضها الانصياع للقرار.

وقال امين عام جبهة النضال الشعبي احمد مجدلاني: تبني مجلس الأمـن الـدولي، لهذا القرار يعد تأكيدا دوليا ومـن أعلى منصة امـمية على حق الشعب الفلسطيني على أرضه، وصفعة قوية في وجه الاحتلال.

وأضاف مجدلاني أن تصويت ١٤ دولة لصالح القرار، وامتناع الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت، نصر دبلوماسي لقضية شعبنا، وأن العالم أجمع يـدرك أن حكومة نتنياهو عقبة في وجه السلام وفي طريق حل الدولتين.

قرار الاستيطان - ١٩٨٠ – ٢٠١٦

بقلم د. احمد جميل عزم
كاتب وباحث



لعل عملية إصدار مجلس الأمن الدولي قراره، يوم الجمعة الماضي، بإدانة الاستيطان الاسرائيلي، هي أكثر أهمية من مضمون القرار الذي احتوى إشارات تقر ضمنياً بنشاطات ارهابية يقوم بها فلسطينيون. فالملابسات السياسية التي سمحت بإصدار القرار هي التي تحتوي معاني قد يكون لها أثر في المدى البعيد.

تعهد الأميركيون، وتحديداً الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧-١٩٨١)، للاسرائيليين، كجزء من التحفيز على توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع المصريين، أن يقدموا حماية للإسرائيليين في مجلس الأمن ضد بحث قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً إذا مسّ الأمر موضوع القدس. وجرى تكريس هذا الوعد في شباط (فبراير) ١٩٨٠، عندما مر قرار أردني–مغربي ضد المستوطنات، وأثار رد فعل إسرائيلي حادا، قيل حينها إنّه كان من أسباب خسارة كارتر الانتخابات التالية لولاية ثانية. وبالتالي، فإن قرار إدارة باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) تمرير هذا القرار من دون معارضة، هو إعادة نظر من هذه الإدارة في ذلك التعهد، أو ربما بهدف القول إنّ رصيد "الشيك" الذي أعطي قبل نحو ٣٦ عاماً، يمكن أن ينتهي، أو أن صلاحية هذا الشيك قد تنتهي مع كل هذا التعسف الإسرائيلي الذي لا يضرّ بالمصالح الأميركية وحسب، وبالأمن، بل وبمصالح الإسرائيليين أنفسهم، كما يؤمن كثيرون.

كان هذا التعهد حينها مرتبطاً بصفقة وافق فيها الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، أن يحل الجزء المصري من الصراع العربيِ الإسرائيلي، وعدم التوقف عند الرفض الفلسطيني آنذاك توقيعَ اتفاق خاص بهم، ولا سيما أنّ الاسرائيليين كانوا يطرحون اتفاقاً للحكم الذاتي للفلسطينيين، ويرفضون كُلياً مجرد بحث موضوع السيادة على القدس والدولة الفلسطينية. ووعد الأميركيون بمعارضة إطار دولي لبحث الشأن الفلسطيني، وإبقاء أي نقاش في إطار المفاوضات الثنائية. ولعلها المصادفة التي جعلت مصر في زمن الرئيس عبدالفتاح السيسي، في صلب مشهد فرصة محو التعهد الأميركي، الذي مر من فوق الاتفاق المصري–الإسرائيلي قبل ٣٧ عاما. لكن مرة أخرى وكما حدث في زمن السادات، قرر المصريون أنّ مصلحة الصراع العربي الاسرائيلي تقتضي الاستجابة والالتزام بما يريده الأميركيون، وتحديداً الرئيس الجديد (القادم) دونالد ترامب. فعندما قرر المصريون، بصفتهم عضوا في مجلس الأمن، التراجع عن تقديم مسودة القرار، نهاية الأسبوع الماضي، قالوا إنّ الرئيس السيسي تحدث مع ترامب، واتفقا على "أهمية إعطاء الفرصة للإدارة الأميركية الجديدة للتعامل مع الجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية بصورة شاملة". لكن هذا التصريح أو التبرير، لن يلغي فرضية يؤمن بها كثيرون، هي أنّ مصر أعطت الأولوية لحساباتها ومصالحها القومية، التي رأت أن يتم الحفاظ عليها بالاستجابة لطلب ترامب، بغض النظر عن الموقف الفلسطيني الرسمي. ولن يكون ممكناً أيضاً تجنب احتمال رؤية الغضب المصري في ثنايا الموقف الأخير، من رفض الرئيس الفلسطيني الاستجابة لطلب إعادة محمد دحلان للمؤسسة الفلسطينية، وعقده للمؤتمر العام لحركة "فتح" من دون دحلان وأنصاره.

لكن إذا كانت هذه هي الحسابات المصرية، فما دلالات موقف "الرباعية"؛ فنزويلا، والسنغال، ونيوزلندا، وماليزيا؟ وهل كان لزيارة الوفد الفلسطيني، قبل أسبوعين، وضم صائب عريقات، وماجد فرج، وحسام زملط، وماجد بامية، وعازم بشارة، إلى واشنطن قبل أسبوعين دور في الوصول إلى هذه النتيجة؟

لعل أهم دلالات موقف "الرباعية" الداعمة للقرار، أنّ العالم لا يسير بالمقاييس الاسرائيلية-الأميركية بالضرورة، وأنه سيكون هناك دائماً من يدرك المواقف المطلوبة في الشأن الفلسطيني، لتحقيق المصلحة العالمية (ومسؤولية الدول بتحقيق السلام العالمي)، في مواجهة العنجهية الإسرائيلية. وكذلك يدل ما حدث أنّ العامل الذاتي الفلسطيني يستحق إيلاءه المزيد من الثقة.

لقد وافق الفلسطينيون طويلا على تأخير التصويت على هذا القرار، الذي لا يتوقع أن يكون له أثر مباشر عملي، لنحو عام ونصف عام، وذلك عند رغبة الطرف الفرنسي. وبما أنّ المؤشرات أن المؤتمر الفرنسي، المحتمل، الشهر المقبل، سيكون من دون مضمون عملي ومن دون قرارات تتضمن إجراءات ملموسة لإنهاء الاحتلال، جرى الذهاب إلى هذا القرار.

مع مجيء ترامب، والاجتهاد المصري، ومؤتمر "فتح" الأخير، وقرار الاستيطان، فإنّ معالم مرحلة جديدة تتبلور، تتطلب سياسات فلسطينية وعربية جديدة. من هنا ستكون الخطوة الفلسطينية المنطقية الجديدة، تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد، يقود المرحلة.



تراجع مكانة اسرائيل على الساحة الدولية رفضاً لسياسة الاحتلال وممارساته

د. تيسير الحوراني
باحث سياسي

تعيش اسرائيل هاجس العزلة الدولية وتُبدي مخاوفها من تنامي وتزايد المواقف المناهضة لسياسات الاحتلال بالذات من الدول التي تعتبر أكبر حليف استراتيجي لاسرائيل، مقابل تنامي وتعزيز مكانة فلسطين دوليا وفي الامم المتحدة.

تجسد هذا وانعكس بعد تبني مجلس الأمن الدولي يوم الجمعة الموافق ٢٠١٦/١٢/٢٣ القرار (٢٣٣٤) بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت . يؤكد هذا القرار على عدم وجود أي مشروعية قانونية للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ويعتبر انشاء المستوطنات انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة كبرى امام تحقيق حل الدولتين واقامة سلام عادل وشامل للقضية الفلسطينية . كما يطالب القرار بالوقف الفوري لكل الانشطة الاستيطانية على الارض المحتلة، مؤكدا انه لن يعترف بأي تغييرات على خطوط الرابع من حزيران /يونيو ١٩٦٧ دون اتفاق.

يعتبر هذا القرار مقدمة لاعادة الاعتبار لمبادئ القانون الدولي التي لطالما تنكرت له اسرائيل عبر انتهاكاتها واعتداءاتها اليومية وسياساتها ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي استمرت، بل وتسارعت، لاحقا بعد توقيع اتفاقيات اوسلو عام ١٩٩٣.

يكتسب هذا القرار اهمية استثنائية من حيث التأكيد على المركز القانوني للأراضي الفلسطينية كأراض محتلة، وبأن سكانها وممتلكاتهم محميون بموجب قواعد القانوٍن الدولي، كما يُعتبر القرار انتصارا وانجازا تاريخيا لحقوق الانسان، آملين بأن يكون مقدمة لنيل كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها الحق في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة

ما هي قيمة هذا القرار ؟

بلا شك، إن صدور هذا القرار في الوقت الذي تُكثف فيه اسرائيل عملها على توسيع مشروعها الاستعماري –الاحلالي وسعيها مؤخرا الى شرعية ما يعرف بالبؤر الاستيطانية العشوائية، والى اجازة استيلاء المستعمرين والقوات المحتلة على الاراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة، انما يعبر عن القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي من استمرار انتهاك اسرائيل للقانون الدولي والشرعية الدولية.

وعلى الرغم من ان هذا القرار لم يضف الى القرارات الدولية السابقة، وخصوصا قرارات مجلس الأمن (٢٣٧) لعام ١٩٦٧، و(٤٤٦) لعام ١٩٧٩، و (٤٦٥) لعام ١٩٨٠، الا ان صدوره بعد اكثر من عقدين عجاف من تراجع العمل الدولي في مواجهة انتهاكات اسرائيل للشرعية الدولية ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، يعبر عن بداية تحول في الارادة السياسية للدول، ويعيد الامل بامكانية انفاذ القانون الدولي . وعليه، فاننا نرى بأن قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤) يشكل قاعدة يمكن الاستناد عليها لتفعيل الآليات الدولية المختلفة، نؤكد على ما يلي :

- ان اعلان اسرائيل رفضها وعدم انصياعها للقرار وتحديها له عبر اجراءات قمعية وغير قانونية، بل ومهاجمتها للامم المتحدة والدول منفردة ومجتمعة، ليجب ان لا يشكل عملا محبطا للدول والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني . ان هذه الغطرسة تعبر عن مدى الحاجة الى تضامن الجهود الرسمية وغير الرسمية وبلورتها في خطوات عملية لمواجهة الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة . ان رفض اسرائيل القرار لا يعفي الدول الاخرى من انفاذ ما يترتب عليها من التزامات بموجب القانون الدولي.

وعليه يجب ان يشكل القرار حافزا لإعمال الاليات الدولية الكفيلة بانفاذ الارادة الدولية والقانون.

- ان مطالبة القرار الحالي اسرائيل بالوقف الكامل والفوري لأنشطتها الاستيطانية وتحمل التزاماتها القانونية تجاه الارض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يجب ان لا تظل حبيسة القرار اوالتصريحات، فعلى الرغم من أن هذه المطالبة لم تبلغ مستوى ما كان مجلس الامن اقره في قراره رقم (٤٦٥)، حيث طالب اسرائيل بتفكيك ما أنشأته من مستوطنات، الا ان صدور القرار بأغلبية ١٤ صوتا، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، يفتح الباب امام امكانية تطويره لاتخاذ خطوات عملية لانفاذه.
- ان اعتبار بناء المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، اجراء غير شرعي، وان ادانة ذلك والمطالبة بوقف بنائها، يترتب عليه مسؤوليات دولية قانونية، تشمل من بين ما تشمل، اتخاذ الدول منفردة ومجتمعة اجراءات فعلية لا تقتصر على التمييز ما بين الارض المحتلة واسرائيل كما جاء في القرار الأخير، بل يجب ان تشمل الامتناع عن تقديم أي نوع من المساعدة لاسرائيل، التي قد تستثمر تلك المساعدات من قبلها في مشروعها الاستيطاني كما نص على ذلك القرار (٤٦٥) لعام ١٩٨٠ . كما تعطي عبارات القرار دفعة قوية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، حيث يطالب مجلس الامن دول المجلس بالتمييز في معاملاتها بين اقليم دولة اسرائيل والاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهو تحديدا الخطاب الذي تتبناه حركة



المقاطعة . كما يزيد القرار من خطورة رفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين الاسرائيلين سواء كانوا سياسيين او عسكريين وصولا الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، ما يعني صعوبة العودة الى المفاوضات وسط هذه الملاحقات القضائية.

- ان صدور هذا القرار الاممي بعد اكثر من عقدين من اهمال انفاذ قرارات دولية سابقة تضمنت نصوصا، وربما آليات أكثر تقدما من القرار الحالي، بذريعة اتاحة الفرصة لمفاوضات سلام اوسلو، يكشف عن ضرورة تطوير عمل ودور منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني في متابعة تطوير وتطبيق القرار، عبر تحفيز الدول على الوفاء بالتزاماتها حيال انفاذه، أو على الأقل عدم انتهاكه . وعليه فان الانجاز الأكبر في هذا القرار لا يتمثل في نصوصه، بل أنه يعيد فتح الباب أمام وجوب تحمل الدول منفردة ومجتمعة مسؤولياتها، ووجوب اعادة النظر في استراتيجية التغاضي عن انتهاكات اسرائيل بحجة عدم عرقلة عملية السلام . ولعله من الجدير بمكان التأكيد على أن الالتزام بالحل السلمي للصراع لا ينفي وجوب تعزيز آليات المساءلة والمحاسبة الدولية باعتبارها جزءاً أساسياً من عملية احلال السلام العادل والدائم.

ما دوافع ومبررات هذا التحرك المتأخر لادارة أوباما ؟

قبل انتهاء ولايتها الدستورية، اختارت ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما أن تعبر بطريقة غير مألوفة في العلاقات الامريكية الاسرائيلية عن احباطها المتراكم من حكومة بنيامين نتنياهو بسبب سياساتها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وافشال عملية التسوية مع الفلسطينيين.

في هذه المرة، سمحت الولايات المتحدة الامريكية، لاعتبارات متعددة، بتمرير القرار عبر امتناعها عن التصويت، بعد أن كانت قد استخدمت حق النقض (الفيتو) مرارا وتكرارا ضد الحقوق الفلسطينية المشروعة . واللافت للنظر ما صرح به الناطق باسم البيت الابيض انه " لم يكن في وسعنا التصويت ضد القرار والاحتفاظ بضميرنا حيا في الوقت نفسه، مبررا هذا التصويت بأنه جاء بعد استنفاذ الوسائل كلها لوقف الاستيطان، وأنه لحماية اسرائيل من نفسها، اذ ان سياسة بناء المستوطنات، تقوض بشكل خطير أمن اسرائيل " وهو يتوافق مع ما صرحت به المندوبة الامريكية لدى الامم المتحدة بعد التصويت، حيث وصفت السفيرة باور، امتناع امريكا عن التصويت، بأنه متسق مع الرفض الامريكي لبناء المستوطنات، واضافت قائلة " ان عملية بناء المستوطنات تسارعت بشكل مبالغ فيه، الامر الذي وضع مشروع حل الدولتين في خطر، ولأن عملية السلام ما زالت متعثرة " وتابعت قائلة " اليوم أكد مجلس الامن إجماعه على عدم حيازة عملية بناء المستوطنات على أي شرعية قانونية، منذ خمسة عقود ترسل الولايات المتحدة رسائل تنص على وجوب وقف بناء المستوطنات سرا وعلانية " .

أكد الرئيس الامريكي باراك اوباما، في لقاء صحفي له، أنه على ضوء الجمود في العملية السلمية، والشروط الكثيرة التي يطرحها رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو في كل ما يتعلق باقامة الدولة الفلسطينية، بأن الولايات المتحدة ستجد من الصعب عليهاالدفاع عن اسرائيل امام المبادرات الاوروبية لرفع قرارات في الامم المتحدة، ملمحا الى امكانية عدم استخدام الولايات المتحدة للفيتو خلال التصويت على المبادرة التي تنوي فرنسا طرحها في مجلس الامن لاتخاذ قرار في الموضوع الاسرائيلي –الفلسطيني، موضحا في الوقت نفسه ان الخطر الكامن في ذلك هو أن اسرائيل ستفقد مصداقيتها في كل ما يتعلق بعملية السلام، فمنذ الآن لا يعتقد المجتمع الدولي أن اسرائيل جدية بشأن حل الدولتين.

ان التصريح الصحفي للرئيس الامريكي اوباما المنتهية ولايته، جاءت بعدما تخلى نتنياهو عن حل الدولتين، واهداره اكثر من ٢٠ عاما من الجهود الدبلوماسية الامريكية، ووعده بمواصلة بناء المستوطنات على الاراضي المحتلة، وهذا ربما يفتح الباب لخلافات امريكية اسرائيلية وحتى اوروبية قريبا، لأن افكار نتنياهو تبعث على التشاؤم حيال فرص المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة والسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

يرى اوباما بأن حل القضية، هو مصلحة امريكية قد تحرج اسرائيل، والتي ما زالت تراوغ بشأن ذلك الحل، وكما يبدو فإن حكومة نتنياهو قد تراجعت عن مفهوم الحل القائم على الدولتين ولم تظهر اي علامة او بادرة على اتفاق بناء المستوطنات او غيرها من القضايا المثيرة للجدل.

ان سياسة العزل التي تمارسها اسرائيل في الاراضي المحتلة يؤكدها التفرقة ضد العرب وازدواج العدالة هي امور لا يجوز ان يستمر تدعيمها بموارد دافع الضرائب الامريكي، ولا يجوز للحكومة الامريكية استمرار السماح بها، فلقد فشلت اسرائيل في زعمها انها دولة ديموقراطية، اضافة لتزايد العنصرية والعنف من المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين وهي سياسة تؤيدها حكومة اسرائيل لدرجة انها اصبحت حاميتها وشريكة فيها.

ما خلفيات وهدف خطاب كيري ؟

حاول كيري في خطابه تفسير خلفية امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار الذي أدان الاستيطان في الاراضي المحتلة، وهو ما يخالف ما اعتادت الولايات المتحدة ان تفعله في تلك الاحوال، حيث كانت دائما تستخدم حق النقض (الفيتو) لحماية حليفتها.

عبر كيري في خطابه عن مخاوفه من ان حل الدولتين بات في خطر، وأن اسرائيل تتجه نحو ضم أراضي الضفة الغربية التي يفترض ان تكون أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة.

ذهب جون كيري في خطابه أبعد من أي وزير خارجية امريكي سابق في ادانته لسياسات بنيامين نتنياهو، مشيرا أن تلك السياسات سيكون لها آثار كارثية على الامن القومي بعيد المدى لاسرائيل.

جاءت رد الفعل الاسرائيلي على ما جرى خارجا عن حدود اللباقة والدبلوماسية، اذ وصف المسؤولون الاسرائيليون امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض في مجلس الامن : "بالخطوة المشينة " وبـ : " الكمين الوقح " : ووصل الامر الى حد اتهام ادارة اوباما بأنها هي من تقف وراء صوغ القرار ٢٣٣٤ والدفع به عبر مجلس الامن . ورغم أن نتنياهو أسرع في التعبير عن غضبه من ذلك الخطاب ووصفه بأنه " منحاز ضد اسرائيل " كان من



الواضح أنه غير قلق وأن عينيه ترنوان للمستقبل القريب فكان ترامب قد طمأن نتنياهو في تغريدة له قال فيها : " لا نستطيع قبول استمرار عدم احترام اسرائيل . لقد كان لديهم دائما صديق مخلص في الولايات المتحدة ولكنه لم يعد كذلك " .

يجسد خطاب كيري سنوات من الاحباط التي شعرت بها ادارة اوباما وكيري نفسه وما كانوا يعتبرونه العناد الاسرائيلي . في الحقيقة تؤيد تصريحات كيري قسما كبيرا من المطالب الاسرائيلية وعلى رأسها أن يشمل كل اتفاق سلام مستقبلي الاعتراف الفلسطيني باسرائيل كدولة يهودية، وأن يكون حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين عادلا وواقعيا، بشكل لا يؤثر على طابع دولة اسرائيل، وان يقوم كل ترسيم مستقبلي للحدود على احتفاظ اسرائيل بالمستوطنات الكبيرة.

الا ان المخطط شمل سلسلة من التسويات التي يجب على اسرائيل تقديمها، وفي مقدمتها الاعتراف بأن القدس ستكون عاصمة للدولتين، وأن يكون ترسيم حدود الدولة الفلسطينية على اساس مخطط ١٩٦٧، مع تبادل للاراضي بشكل متفق عليه، وبحيث تكون الاراضي المستقبلية متشابهة من حيث المساحة، بجانب الاعتراف بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين.

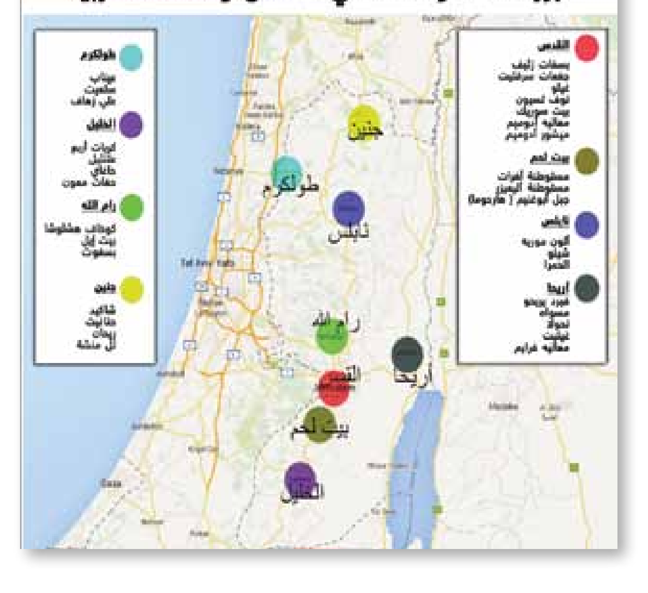
رد فعل الجانب الفلسطيني على مخطط كيري للسلام

جاء رد فعل الجانب الفلسطيني مؤيدا لمخطط السلام الذي أعلنه وزير الخارجية الامريكي في خطابه الاربعاء ٢٨ ديسمبر والذي ستُبنى عليه المفاوضات القادمة . أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في بيان له " في حال وافقت الحكومة الاسرائيلية على وقف النشاطات الاستيطانية وبما يشمل القدس الشرقية وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بشكل متبادل، فان القيادة الفلسطينية على استعداد لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي ضمن سقف زمني محدد وعلى اساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة " واضاف عباس انه يواصل تعاونه الوثيق مع فرنسا بهدف انجاح المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط الذي سيعقد في ١٥ يناير /كانون الثاني . ويفترض ان يؤكد هذا المؤتمر مجددا دعم الاسرة الدولية لمبدأ حل الدولتين.

تسعى الاستراتيجية والدبلوماسية الفلسطينية ان يكون عام ٢٠١٧ العام الذي يشدد فيه المجتمع الدولي من لهجته وخطابه والاهم من ذلك افعاله وممارساته ،عندما يتعلق الامر بالاحتلال الاسرائيلي . فهذا الاحتلال يخالف ويخرق باستمرار حقوق الانسان وتتعارض سياساته وقوانينه مع قرارات مجلس الامن الدولي بالاضافة الى تنكره لمختلف التزامات ومعاهدات القانون الانساني الدولي.

ففيما يتعلق بقضية بناء المستوطنات، تتابع حكومات الاحتلال الاسرائيلي المتعاقبة بناء المستوطنات على الارض الفلسطينية، الامر الذي يشكل خرقا واضحا لاتفاقيات جنيف وقرارات الشرعية الامية.

لقد حان الوقت لكي تعكس خطابات منظمات حقوق الانسان وصانعي السياسات والقرارات هذا الواقع . حان الوقت لتقوم المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان بتصعيد لهجتها، والتي يمكن ان تتضمن قرارات واعلانات وبيانات صحفية تُوصف فيها سياسات الاحتلال الاسرائيلي المحظورة دوليا كسياسات تمييز وفصل عنصري . وعلى الرغم من ان الامر ليس مجرد خطاب هنا او اعلان او بيان صحفي هناك، بل ممارسات وافعال تصب في الضغط على اسرائيل المحتلة لانهاء سياساتها العنصرية التمييزية وانتهاكات حقوق الانسان، يجب ان يحل منطق الضغط والفعل محل منطق التهدئة، وتحل المساءلة محل الافلات من العقاب، ويحل التضامن محل المشاركة في الجريمة.



اصبحت سياسات الحكومة الاسرائيلية مصدر ازعاج عالمي بسبب تجاهلها للقرارات والمواثيق الدولية، والتي ربما ستكون سببا في عزلة وانهيار الكيان الصهيوني الغاصب، الذي يواجه اليوم موجة احتجاج وضغوط متصاعدة من قبل المنظمات والمؤسسات الحقوقية الدولية.

يُعتبر القرار (٢٣٣٤) بحق زلزال ضرب العمق الصهيوني وفكره وسياساته الهشة، ونصر جديد يضاف للدبلوماسية الفلسطينية بحنكتها السياسية، كما يُعد هذا اليوم يوما تاريخيا للفلسطينيين وللشرعية الدولية، لانه يعبر عن اجماع الاسرة الدولية على عدم شرعية الاستيطان الاسرائيلي التي اجمعت على ان الاستيطان غير شرعي على ارض ليست شرعية لاسرائيل، ويؤكد الحق التاريخي والجغرافي للشعب الفلسطيني على ارضه.

ينبغي ان يُستغل هذا القرار الامني لتضييق الخناق على العدو، وعزله دوليا، ووقف التنسيق الامني معه . وتصعيد المقاومة باشكالها كافة ضده، ولعل اهم ما في هذا القرار انه كشف بوضوح، مدى ضعف الكيان الصهيوني وعزلته الدولية، وهو يضاعف من الامل والعزم بالقدرة على تحقيق الانتصار عليه.

اليونسكو تعتمد قرارات تاريخية بشأن القدس والمسجد الأقصى وترفض مصطلح "الهيكل" المزعوم



صوتت لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٦ لصالح مشروع قرار» البلدة القديمة في القدس وأسوارها.«

وصوتت عشر دول لصالح القرار مقابل ٢ ضده، بينما امتنعت ٨ دول أخرى في عملية اقتراع سري وتغيبت جمايكا عن الحضور.

وتم التصويت بطريقة سرية، بالظرف المختوم، على مشروع القرار، بعد إصرار كرواتيا وتنزانيا.

وتقدمت الكويت ولبنان وتونس بمشروع القرار نيابة عن الأردن وفلسطين.

وكان المجلس التنفيذي للمنظمة قد اعتمد قرارا نهائيا، يقول إن الأقصى مكان وتراث إسلامي خالص، وذلك عقب نفي وجود صلة لأي مواقع يهودية للحرم القدسي الشريف، الأمر الذي أثار غضب وانتقاد إسرائيل.

اليونسكو ترفض مصطلح «الهيكل» المزعوم في القدس

أهم بنود قرار «بلدة القدس القديمة وأسوارها»، الذي تبنته لجنة التراث العالمي (الدورة الاستثنائية رقم ٤٠) والمعتقدة في باريس، كما أوضح مجلس أوقاف القدس:

١- التأكيد على عدم شرعية أي تغيير أحدثه الاحتلال في بلدة القدس القديمة ومحيطها، وذلك بناء على المواثيق الدولية مثل مواثيق جنيف ولاهاي وقرارات اليونسكو والأمم المتحدة.

٢- التأكيد على أن ما ورد في قرار اللجنة لا يؤثر على الوضع القانوني للقدس على انها مدينة محتلة بحسب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي المتعلقة فلسطين.

٣- ادانة شديدة ومطالبة سلطات الاحتلال بالوقف الفوري لجميع اعمال الحفريات غير القانونية التي تنفذها مجموعات المستوطنين بطريقة تمثل تدخلات صارخة ضد آثار القدس.

٤- إدانة شديدة لاقتحامات المتطرفين وقوات الاحتلال المستمرة للأقصى، وحث سلطات الاحتلال على منع جميع الاهانات والانتهاكات لقداسة المسجد الاقصى، بما في ذلك التدمير المتكرر لبوابات وشبابيك المسجد القبلي والبلاط التاريخي لقبة الصخرة المشرفة.

٥- مطالبة سلطات الاحتلال بتسهيل تنفيذ مشاريع الاعمار الهاشمي في الأقصى، مع التشديد على وقف التدخل في مبنى باب الرحمة.

٦- مطالبة اسرائيل بالسماح غير المشروط لوصول السلطة المعنية والمتمثلة بخبراء الأوقاف الأردنية من أجل المحافظة على بلدة القدس القديمة وأسوارها القديمة.

٧- إدانة شديدة ومطالبة إسرائيل بإزالة القطار الخفيف من جوار القدس القديمة.

٨- إدانة شديدة ومطالبة سلطات الاحتلال بوقف جميع مشاريع التهويد مثل "بيت هليبا" و"بيت شتراوس" والمصاعد الكهربائية والتلفريك الهوائي وإزالة آثار الدمار الناجم عن هذه المشاريع.

٩- مطالبة سلطات الاحتلال بإعادة الآثار المنهوبة وتزويد مركز التراث العالمي في اليونسكو بتوثيق واضح لما تم إزالته من الآثار.

١٠- مطالبة الاحتلال الإسرائيلي تمكين دائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية من تنفيذ تصميم مشروع اعادة ترميم باب المغاربة.

١١- إدانة شديدة لاستمرار إسرائيل بمنع بعثة المراقبة والخبراء



التابعة لليونسكو من الوصول الى مدينة القدس أسوارها.

١٢- الإبقاء على "بلدة القدس القديمة وأسوارها" على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر كموقع مسجل من قبل الأردن عام ١٩٨١.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، قد اعتمدت بتاريخ ١٨-١٠-٢٠١٦، القرار الذي تم اعتماده من لجنة العلاقات الخارجية، تحت عنوان "فلسطين المحتلة.«

وجاء الاعتماد خلال الجلسة الختامية التي يتم عادة اعتماد مخرجات اللجان المختلفة للمجلس التنفيذي "لليونسكو"، ويعتبر هذا القرار قراراً تاريخياً ينفي علاقة اليهود بالأقصى، حيث صوت المجلس التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» الذي يضم (٥٨ عضوا)، في اجتماعه بتاريخ ٢١٦/١٠/١٣ في العاصمة الفرنسية باريس، لصالح مشروع قرار يقطع العلاقات اليهودية بالحرم القدسي الشريف في القدس المحتلة. وأيد القرار، ٢٤ دولة، مقابل ٦ ضده بينما امتنع عن التصويت ٢٦ عضوا، وتغيبت دولتان هما صربيا وتركمانستان.

وصوت لصالح القرار إلى جانب فلسطين، البرازيل والصين ومصر وجنوب أفريقيا، وبنغلادش، وفيتنام، وروسيا، وإيران، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، وموريشيوس والمكسيك وموزمبيق ونيكاراغوا ونيجيريا وعمان وباكستان وقطر وجمهورية الدومينيكان، والسنغال، والسودان. وانتقلت فرنسا وبضغوط إسرائيلية من مؤيد للقرار في المرة الأولى إلى ممتنع، إلى جانب السويد وسلوفينيا والهند والأرجنتين والتوغو. ولم يصوت لصالح القرار أي من الدول الأوروبية. وصوت ضد القرار الولايات المتحدة وبريطانيا ولاتفيا وهولندا واستونيا وألمانيا.

وتقدم بمشروع القرار الذي ينفي بالمطلق وجود أي علاقة تاريخية يهودية بمدينة القدس عموما وأي رابط تاريخي أو ديني أو ثقافي لليهود واليهودية في المسجد الأقصى المبارك خصوصا، مندوب فلسطين بدعم من مصر والجزائر والمغرب ولبنان وعمان وقطر والسودان. ويحدد القرار أن القدس مقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين، ولكن في ما يتعلق بالحرم القدسي يؤكد أنه مقدس للمسلمين فقط.

يشار إلى أن اليونسكو اتخذ قرارا مشابها في نيسان/ ٢٠١٦ بتأييد من دول غربية، على رأسها فرنسا. وأدى ذلك إلى حدوث أزمة بين إسرائيل وفرنسا، وإلى محادثة متوترة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والرئيس الفرنسي، فرانسوا أولاند، تعهد خلالها الأخير بعدم تكرار التأييد لقضايا من هذا القبيل.

المجلس الوطني - إسرائيل لم ولن تستطيع تغيير تاريخ مدينة القدس

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بقرار لجنة التراث العالمي في منظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" حول مدينة القدس ومواقعها الاثرية الإسلامية والمسيحية، والتي جاءت نتيجة لجهد مشترك بين "دولة فلسطين" و"المملكة الاردنية الهاشمية"، رغم الحملة الدعائية الشرسة التي مارستها اسرائيل لمحاولة تغيير نتيجة التصويت، وهو ما يعتبر نجاحا دبلوماسيا و سياسيا وثقافيا لتثبيت الحق العربي الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة، وعدم شرعية الاحتلال واجراءاته التهويدية للمدينة.

وطالب المجلس في بيان صدر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ بتطبيق القرار ذي ألاثني عشر بندا بشكل فوري، ووقف اقتحامات المستوطنين وقوات الاحتلال المستمرة للمسجد الأقصى، وحث سلطات الاحتلال على منع جميع الإهانات (كما جاء بنص القرار) والانتهاكات لقداسة المسجد الأقصى، بمسجديه : القبلي و قبة الصخرة المشرفة.

واعتبر المجلس الوطني، أن قرار اليونسكو يشكل رسالة واضحة من قبل المجتمع الدولي بعدم الموافقة على السياسة التي تحمي الاحتلال، وتسهم في خلق الفوضى وعدم الاستقرار، و يعتبر المجلس الوطني هذا القرار بمثابة رسالة واضحة لإسرائيل مدعوما من دول العالم ومؤسساته الدولية لانهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما يدعو المجلس الوطني برلمانات العالم والمحافل الدولية المختلفة بالضغط على حكومات بلدانهم لمتابعة تنفيذ القرار بحماية مدينة القدس باعتبارها تراثا عالميا مهددا بالخطر، ومراقبة اسرائيل والضغط عليها للوفاء بالتزاماتها الدولية "كقوة احتلال"، وفقاً للقوانين والاعراف الدولية والتي كان اخرها قرار "منظمة اليونسكو" بضرورة التوقف عن اعمال التدمير المنهج للتراث التاريخي في مدينة القدس، والتي من شأنها تشويه الوجه الحضاري المسيحي والاسلامي لمدينة القدس المحتلة.

و يرفض تصريحات المديرة العامة لليونسكو حول القرار الخاص بالقدس

رفض المجلس الوطني الفلسطيني تصريحات المديرة العامة لليونسكو وتصريحات المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية دونالد ترامب المخالفة لقرارأعضاء الهيئة الإدارية (مجلس المدراء) لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» الذي جسد إرادة المجتمع الدولي بإنصاف حقوق الشعب الفلسطيني في مدينة القدس ومقدساتها.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر بتاريخ ١٦-١٠-٢٠١٦عن رئيسه سليم الزعنون انه كان من الأولى على المنتقدين لهذا القرار الذي مثّل العدل والإنصاف لشعبنا وحقوقه أن يقفوا إلى جانب إرادة المجتمع الدولي ومؤسساته، وان يبادروا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية غير الشرعية في مدينة القدس الشرقية المحتلة خاصة وفي كافة أراضي دولة فلسطين المحتلة عامة، وأن يعملوا على إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لفلسطين وشعبها.



منظمة اليونيسكو وفلسطين

بقلم: د.حنا عيسى
أستاذ القانون الدولي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أو ما يعرف اختصاراً باليونسكو: هي وكالة متخصصة تتبع منظمة الأمم المتحدة تأسست عام ١٩٤٥ م ، تتبع اليونسكو ١٩١ دولة، مقرها الرئيسي في باريس. ولليونسكو أيضاً أكثر من ٥٠ مكتباً وعدة معاهد تدريسية حول العالم.

وينص الميثاق التأسيسي لليونسكو في ديباجته على ما يلي: «لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام.».

للمنظمة خمسة برامج أساسية هي التربية والتعليم، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والثقافة، والاتصالات والإعلام. تدعم اليونسكو العديد من المشاريع كمحو الأمية والتدريب التقني وبرامج تأهيل وتدريب المعلمين، وبرامج العلوم العالمية، والمشاريع الثقافية والتاريخية، واتفاقيات التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة العالمية والتراث الطبيعي وحماية حقوق الإنسان.

جرى تدشين المبنى الرئيسي الواقع في ساحة فونتنوا بباريس والذي يحتضن مقر اليونسكو، في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨. وقد قام ثلاثة مهندسين معماريين من جنسيات مختلفة وتحت إدارة لجنة دولية بوضعه مخططه على نحو يشبه فيه شكل الحرف Y ويقوم المبنى المسمى "النجمة الثلاثية" بأكمله على ٧٢ دعامة من الأسمنت.

وقد اشتهر في العالم أجمع ليس فقط لأنه يحتضن منظمة مشهورة وإنما لمواصفاته المعمارية أيضا. ويضم المبنى المكتبة التجارية لليونسكو، التي تحتوي على جميع منشورات المنظمة



بالإضافة إلى مجموعة هامة من الطوابع والمسكوكات فضلاً عن قسم لتذكارات اليونسكو.

وقد شيدت لاحقاً ثلاثة مبانٍ أخرى لتكملته. ويحتوي المبنى الثاني القائم في شكل "أكورديون"، على القاعة الكبرى البيضاوية التي تعقد فيها الجلسات العامة للمؤتمر العام. ويقوم المبنى الثالث في شكل مكعب بينما يتكون المبنى الرابع من طابقين دون مستوى سطح الأرض يضمان مكاتب موزعة بحيث تطل على ستة أفنية محفورة تحت مستوى الأرض.

الهيئات الحكومية الدولية التي تنظم اليونسكو

١. المؤتمر العام

يتألف المؤتمر العام من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة الذين يمَثلون عادة على المستوى الوزاري. ولدى انعقاد كل دورة من دورات المؤتمر العام يقوم عدد من رؤساء الدول أو الحكومات بإجراء زيارات رسمية لليونسكو.

تُعقد دورات المؤتمر العام مرة كل عامين ويحضرها أيضا ممثلون من الأعضاء المنتسبين ومراقبون من الدول غير الأعضاء كما تحضرها منظمات دولية حكومية وغير حكومية.

يحدد المؤتمر العام خطوط سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه خاصة من خلال دراسة واعتماد البرنامج والميزانية لفترة العامين، ووضع وثائق تقنينية دولية واعتماد عدد من القرارات بشأن موضوعات هامة ترتبط بمجالات اختصاص المنظمة.

ينتخب المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذي البالغ عددهم ٥٨ عضواً وينظم انتخاب أعضاء مختلف الهيئات الفرعية. ويقوم أيضا بانتخاب المدير العام لليونسكو كل أربع سنوات.

ويعتمد اختيار ممثلي الدول الأعضاء بصورة رئيسية على تنوع الثقافات التي يمثلونها وعلى أصولهم الجغرافية؛ وتجري عمليات تحكيم معقدة للتوصل إلى توازن فيما بين مختلف مناطق العالم، ويبيّن هذا التوازن الطابع العالمي للمنظمة.ويجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة.

يكلف المؤتمر العام المجلس التنفيذي ببعض المهام المحددة. وتُستمد بعض صلاحياته الأخرى من اتفاقات مبرمة بين اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية.

٢. المجلس التنفيذي

يعتبر المجلس التنفيذي بمثابة مجلس إدارة لليونسكو. فهو يحضّر أعمال المؤتمر العام ويسهر على حسن تنفيذ قراراته. وتُستمد مهام المجلس التنفيذي ومسؤولياته بصورة رئيسية من الميثاق التأسيسي

كانت المنظمة مثاراً للجدل بشكل كبير على مر الزمن. خلال السبعينيات والثمانينيات اعتقدت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن المنظمة مستغلة من قبل الشيوعيين، ودول العالم الثالث لمهاجمة الغرب الأمر الذي حدا بالمنظمة لتطوير خطة سميت بالنظام العالمي الجديد لإيقاف الأكاذيب المزعومة والمعلومات المضللة التي انتشرت عن مسألة تطوير دول العالم. رفض الغرب هذه الخطة بحجة أنها محاولة من دول العالم الثالث والدول الشيوعية لتدمير حرية الإعلام فانسحبت أمريكا من المنظمة عام ١٩٨٤ م وتلتها بريطانيا عام ١٩٨٥ م. اتهمت اليونسكو أيضاً من البعض بالبيروقراطية. وقد عادت للمنظمة كل من بريطانيا عام ١٩٩٧ وأمريكا عام ٢٠٠٣.

في كل سنة تحاول المنظمة النهوض بحرية التعبير وحرية الإعلام باعتبار أنهما من مبادئ حقوق الإنسان الأساسية عن طريق اليوم العالمي لحرية الإعلام في الثالث من أيار من كل سنة. يقام هذا الحدث للاحتفال والتركيز على أهمية حرية الإعلام كمبدأ أساسي لأي مجتمع سليم حر ديمقراطي.

يجتمع المؤتمر العام مرة كل عامين لتحديد السياسات العامة والخطوط الرئيسية لعمل المنظمة ويقر برنامج اليونسكو وميزانيتها لكل فترة عامين. آما المجلس التنفيذي فيجتمع مرتين في العام للتأكد من أن القرارات المتخذة من قبل المؤتمر العام أصبحت قيد التنفيذ.

تعمل اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب على أسس احترام القيم المشتركة. فمن خلال هذا الحوار، يمكن للعالم أن يتوصل إلى وضع رؤى شاملة للتنمية. المستدامة، تضمن التقيد بحقوق الإنسان، والاحترام المتبادل، والتخفيف من حدة الفقر، وكلها قضايا تقع في صميم رسالة اليونسكو وأنشطتها.

إن الأهداف الشاملة والغايات الملموسة للمجتمع الدولي - كما وردت في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية - تشكل منطلقات لاستراتيجيات اليونسكو وأنشطتها. ومن ثم فإن كفاءات اليونسكو الفريدة في مجالات اختصاصها، وهي التربية، والعلوم، والثقافة، والاتصال والمعلومات، إنما تساهم في بلوغ هذه الأهداف. وتتمثل رسالة اليونسكو في الإسهام في بناء السلام، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة حوار بين الثقافات، من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.

من مهام اليونسكو: أن تعلن قائمة مواقع التراث الثقافي العالمي. هذه المواقع هي مواقع تاريخية أو طبيعية وحمايتها وإبقاءها سليمة هو أمر يطالب به المجتمع الدولي وليس من مهام المنظمة حماية هذه الأماكن.

وتهدف المنظمة الى المساهمة بإحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة لإحلال الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية.

وتركز اليونسكو، بصفة خاصة، على أولويتين عامتين، هما:

- أفريقيا
- المساواة بين الجنسين

كما أنها تعمل على تحقيق عدد من الأهداف الشاملة، هي:

- تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة
- تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة
- مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة
- تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات وثقافة السلام
- بناء مجتمعات معرفة استيعابية من خلال المعلومات والاتصال.



عضوية فلسطين في اليونيسكو

إن حصول فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو يشكل محطة "معنوية" للفلسطينيين في إمكانية الحصول على عضوية في الأمم المتحدة. وهذا الانضمام يؤكد "ترسيخ قناعة المجتمع الدولي بعدالة قضية فلسطين وبالتالي من الممكن أن يتم استغلالها في التأكيد على الحق الفلسطيني بالحصول على اعتراف بالدولة المستقلة على حدود٦٧.

من الجانب الآخر، فإن هذا الانضمام من شأنه أن يحقق رقابة وحماية للأماكن التاريخية والتراثية والتعليمية في الأراضي الفلسطينية، وتتمثل هذه الحماية في منع التدخل الاحتلالي بها، فليس من الممكن للاحتلال من التدخل في وضع المناهج التعليمية في القدس الشرقية أو فرض أو السماح ببناء الجامعات في المستوطنات الإسرائيلية.

وهناك العديد من المواقع التاريخية والتراثية الفلسطينية التي يسعى الاحتلال إلى ضمها إلى قائمة تراثه، وهذا بالتالي يعني تزويرا للتاريخ والتراث والهوية، وهكذا تصبح المنظمة مسؤولة عن حماية هذه المواقع التاريخية ومنع الاحتلال من وضع يده عليها.

ان منظمة اليونسكو لديها إمكانية في فرض قرار معنوي، وهذا القرار يتخذ بإجماع أعضاء المنظمة والذي يمكن أن يشكل رأيا عاما دوليا، وهو ما تخشاه إسرائيل دائما، فالمنظمة لا تستخدم القوة المادية في فرض الوقائع فانضمام فلسطين الى منظمة اليونسكو يشكل انتصارا دبلوماسيا كبيرا للفلسطينيين ورافعة فعلية للحق الفلسطيني وتاكيدا راسخا لعدالة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

ورغم صدور العديد من القرارات عن منظمة اليونسكو إلا أن إسرائيل على ارض الواقع لم تنفذ حتى الان القرارات المتعلقة بمنعها من الاستمرار بالحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك أو بجواره أو بمواقع أثرية أخرى في المدينة المقدسة، وضربت بعرض الحائط بنحو ٨٣ قراراً صدر عن (يونسكو) بشأن مدينة القدس منذ العام ١٩٦٨ وحتى الان، والتي وجهت إدانة لإسرائيل بالعديد منها، وأكدت على ضرورة الحفاظ على الطابع الديني والثقافي والسكاني للمدينة المقدسة خاصة القدس القديمة».

ويعتبر القرار الاخير الصادر عن "اليونسكو" والذي أكدت فيه على ان الحرم القدسي الشريف مكان مقدس للمسلمين فقط، انتصار للحق العربي الاسلامي المسيحي في القدس. وهو واحد من القرارات

المصيرية التي تنسجم مع تطلعات المجتمع الدولي وقواعد القانون الدولي الرافضة لسياسة الاحتلال وإجراءاته الباطلة.

وإسرائيل تحاول جاهدة وبشتى الوسائل انتهاك القرارات التي صدرت عن اليونسكو ولجنة التراث التابعة لها بخصوص القدس دون وازع أخلاقي أو قانوني أو اعتراف بالمواثيق والمعاهدات الدولية رغم خصوصية ما تحتضنه المدينة من مقدسات إسلامية ومسيحية، وهو الأمر الذي يتطلب دوليا متابعة تنفيذ قرارات اليونسكو المتعلقة بجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس التي تتمتع بوضع دولي خاص لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مواصلة انتهاكاتها الجسيمة بحق المدينة المقدسة والأماكن الدينية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبات من الضروري تفعيل وتنفيذ القواعد القانونية ذات الصلة من قبل منظمات المجتمع الدولي للحفاظ على مدينة القدس الشرقية الواقعة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي وترميم وصيانة الأماكن الدينية والتاريخية والتراثية فيها بهدف تحقيق أماني وطموحات شعوب العالم في القدوم إليها وإقامة الطقوس الدينية المتعلقة بأتباع الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام).



الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك

إعداد: غيدة تفكجي
المجلس الوطني الفلسطيني

كتب تيودور هرتزل في مذكراته ((إذا حصلنا على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل فسوف ازيل كل شي ليس مقدساً لدى اليهود فيها وسوف احرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون)) لعل ما ذكره هذا الصهيوني في رسم معالم واضحة للهدف الصهيوني في المسجد الأقصى وقد أكد هذا الهدف دافيد بن غوريون عند تأسيس ما يسمى دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م ((لا معنى لإسرائيل دون القدس ولا معنى للقدس دون الهيكل وكان يقصد بالهيكل المعبد الذي يريد اليهود بناءه مكان المسجد الأقصى المبارك. فقد بدا الصهاينة مسلسل الاعتداءات على حرمة المسجد الأقصى المبارك منذ عام ١٩١٨م عندما تأسست جامعة تل أبيب في جبل الزيتون شرق القدس وبإشراف الحفريات الصهيونية في المدينة المقدسة وخاصة ما يسمى (الحوض المقدس) الذي يضم المسجد الأقصى بحجة أنها حفريات أثرية إلا أنها أدت الى إتلاف الأبنية التاريخية الإسلامية والعربية في المدينة المقدسة وفي عام ١٩٤٧م قصفت العصابات الصهيونية المسجد الأقصى.

وأثناء حرب ١٩٤٨م أصابت قنابل الصهيونية قبة الصخرة في قلب المسجد المبارك فألحقت بها أضرارا وفي ٧ حزيران ١٩٦٧م احتل الكيان الصهيوني مدينة القدس (شرق القدس) واستولوا على حائط البراق وحولوه الى مزار لهم باسم حائط المبكى، كما اقتحم الجنرال الصهيوني مردخاي غور المسجد الأقصى ، ودخله وهو يركب سيارة نصف مجنزرة وأتباعه يرددون وراءه بالثار وانتقامهم لهزيمة اليهود على يد رسول الله عليه السلام في خيبر عام ٦٢٩م. كما استولت سلطات الاحتلال في ذلك الحين على مفتاح المغاربة القريب من حائط البراق، وفي اليوم الثاني عاث جنود الاحتلال فساداً في المسجد الأقصى المبارك حيث احرقوا المصاحف وأغلقوا المسجد وأخلوه من المصلين ومنعوا فيه الصلاة والآذان لأول مرة منذ تحرير صلاح دين للقدس من أيدي الصليبيين.

وفي ١٥ اب عام ١٩٦٧م اقتحم الحاخام الأكبر للجيش الصهيوني ساحة المسجد الأقصى، وقام أتباعه بأداء صلوات تلمودية وإعلان انه سوف يبني كنيسا في المكان وفي ٢١ اب ١٩٦٩م احرق الصهيوني (دينيس روهان) المسجد الأقصى بدعم من قوات الاحتلال التي حاصرت المسجد وأعاقت دخول سيارات الإطفاء اليه وقطعت المياه عند تلك المنطقة،وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٩م قررت المحكمة الصهيونية حق اليهود في الصلاة بالمسجد الأقصى في اي وقت يشاؤون في النهار، وتوالت بعد ذلك القرار في عمليات اقتحام وانتهاك المسجد الأقصى المبارك ضمن خطة لبسط السيادة الصهيونية عليه . وفي ١٤ آب ١٩٧٩م حاولت جماعة (جرشون سلمون) المتطرفة اقتحام المسجد الا إن آهل القدس تصدوا لهم وافشلوا المحاولة.

وعمل المتطرف الصهيوني (مائير كهانا)وجماعته على تكرار المحاولة ،ثم انشأ بعدها الصهيوني (يوئيل يوز) حركة مشمونيم، ١٩٨٠م التي وضعت نصب عينيها السيطرة على المسجد الأقصى، ومنذ ذلك الوقت تكررت الاقتحامات تكررت على أيدي المتطرفين



الصهاينة إضافة الى محاولة تفجير المسجد حيث افشل حراس المسجد محاولة قام بها اثنان من عصابة (لفتا الصهيونية) عندما تسلقا سور القدس الممتد مع سور المسجد وبحوزتهم كميات كبيرة من المتفجرات،في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٩م قامت ما تسمى جماعة أمناء الهيكل الصهيونية بوضع حجر الأساس لأبناء الهيكل المزعوم الثالث قرب احد أبواب المسجد المبارك وتكررت عمليات وضع حجر الأساس، في ١٨ آب عام ١٩٩٠م حيث اقتحمته جماعة أمناء الهيكل لوضع حجر الأساس للهيكل المزعوم، تم على اثر الاقتحام ارتكاب مجزرة الأقصى الأولى ضد المحتجين على الاقتحام من المسلمين الذي أدى إلى استشهاد ٣٤ فلسطينياً وجرح ١١٥ آخرين ليعود بعدها الصهاينة لتكرار هجماتهم واقتحاماتهم الاستفزازية للمسجد حتى عام ١٩٩٦م، حيث قام الصهاينة بافتتاح نفق تحت الجدار الغربي للمسجد الأقصى الأمر الذي اشعل انتفاضة الغضب وحدثت مذبحة الأقصى الثانية التي راح ضحيتها ٦٢ شهيداً فلسطينيا وجرح اكثر من ١٦٠٠ اخرين.

وتبع ذلك العديد من التصرفات والانتهاكات لحرمة المسجد وقدسيته من قبل الصهاينة وفي عام ١٩٩٩م افتتح رئيس الوزراء الصهيوني ايهود باراك ساحة جنوب المسجد الأقصى ليقوم المتطرفون الصهاينة باداء الطقوس الدينية فيها، وذلك بافتتاح مدرج يقود إلى البابين الثلاثي والمزدوج ودعا (ايهود اولمرت) عام ٢٠٠٠م رئيس بلدية القدس الى فرض حق اليهود في صلاة بالمسجد الأقصى، وفي ١٩ أيلول ٢٠٠٠م رفض ايهود باراك اي سيادة إسلامية على المسجد، وبعد ستة ايام تجول مجرم الحرب (ارئيل شارون) في ساحات المسجد الداخلية وبرفقة ٣٠٠٠ جندي صهيوني وبقي نحوه٤٥ دقيقة حاول فيها دخول مواضع الصلاة داخل المسجد المبارك، وفي اليوم التالي اي ٢٩ أيلول ٢٠٠٠م اقتحم جنود الاحتلال المسجد الأقصى وقتلوا وأصابوا المصلين عقب صلاة الجمعة في مذبحة الأقصى الثالثة ما أدى الى اندلاع الانتفاضة الثانية في عموم الأراضي الفلسطينية. وبعد ذلك التاريخ توالت العديد من الانتهاكات الواضحة للمسجد من خلال الاقتحامات والاعتداءات على المصلين، وشرب الكحول وإدخال السياح والسائحات في لباس فاضح لا يليق بقدسية المكان، واعتقالات لرجال الدين كاعتقال الشيخ رائد صلاح، في ٣ أيار ٢٠٠٣م بعد كشف محاولة الصهاينة لاقتحام المصلى المرواني.

وفي ٢٤ اب ٢٠٠٣م اقتحم حوالي ١٥٠ يهودياً المسجد الأقصى، وفي نفس التاريخ اعتدت الشرطة الصهيونية على عدد من مسؤولي الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى، وفي ٣ تشرين الاول ٢٠٠٤م قام قائد شرطة الاحتلال في القدس (ايلان فرانكو) وافراد من المخابرات الصهيونية باقتحام المصلى المرواني وحلقت طائرة عسكرية فوق المسجد،وفي ٣ آذار ٢٠٠٥م افتتح مصلى يهودي جديد جنوبي حائط البراق لليهود المحافظين لتكريس السيطرة على المسجد الأقصى، وفي ٢٨ أيلول ٢٠٠٥م بعد عشر سنوات من الحفر تحت المسجد الأقصى قامت سلطات الاحتلال بتدشين موقع يعتبر الأول من نوعه في الفناء التحتي من جهته الغربية تحت: (اسم اتت من سلسلة التاريخ) ليثبت الأكاذيب الصهيونية ، وفي ٣ كانون ٢٠٠٦م افتتح (نشيد كتساف موشيه) كنيساً يهودية تحت المدرسة التكنزيه المعروفة بمبنى المحكمة والتي هي جزء من الحائط للمسجد الأقصى المبارك.

التقسيم المكاني والزماني والعمري للمسجد الاقصى الذي يريده الكيان الصهيوني

تحولت فكرة السيطرة والسطوة من قبل الاحتلال الصهيوني على مسجد الأقصى إلى بث أفكار تمهد لتهويده، من قبيل أفكار التقسيم الزماني والمكاني والعمري بين المسلمين واليهود فتغيرت سياسة الاعتداء من مجرد اقتحام المسجد الأقصى وإيذاء المرابطين والمصلين داخله، الى اقتحام لتمهيد نشر فكرة التقسيم الزماني للمسجد وساحاته بين الفلسطينيين والصهاينة ليكون المسجد ملكاً للمسلمين أوقات الصلاة فقط وما عداها للمستوطنين للتواجد داخل ساحاته، كخطوة استباقية للتقسيم المكاني للمسجد الأقصى في ما يعتبر الفلسطينيون ان هدف التقسيم المكاني والزماني الأساسي يتمثل في تغير النهج المتبع من قبل الاحتلال من الاعتداء على المسجد الأقصى إلى الاعتداء على هوية المسجد الأقصى تلا تلك المحاولات في نشر وترويج مثل هذه الأفكار لبسط السيطرة بشكل مشروع على المسجد الأقصى، حديث حزب الليكود الإسرائيلي في بداية عام ٢٠١٥م حول فرضية تطبيق تلك الفكرة في التقسيم حال نجاحه في فرض سيطرته على المسجد الأقصى وذلك من خلال الاقتحامات المتكررة له، وافترض الحزب انه سينجح في فرض فكرة التقسيم الزماني عنوةتليها خطوة أخرى لفرض التقسيم المكاني بكثرة اقتحامات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال، وقال الحزب آنذاك أنه حال إتمام تلك الخطوات كما رتب لها، فإنه سينجح في بناء الهيكل الثالث مكان قبة الصخرة بمعاونة دولية ومحلية، وذلك وفق حسابات ومخططات الحزب الحاكم في إسرائيل الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو.وقد وجه نتنياهو أعضاء حزبه عبر المواقع الالكترونية بالمشاركة في اقتحامات المسجد الأقصى تحت عنوان "لأجل القدس والمدينة المقدسة"، وأضاف في رسالته للمستوطنين: "اعمل لأجل تسيون... شباب الليكود يدعوكم لمشاركتنا في الصعود لجبل الهيكل.

إجراءات إسرائيلية مهدت لتقسيم المسجد الأقصى

تلك الاقتحامات العنيفة أعقبتها تصريحات إسرائيلية من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أكد فيها سعيهم الدؤوب لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا، إذ قال أنه يريد الحفاظ على الوضع الراهن في المسجد الأقصى والذي يجيز للمسلمين الوصول إلى المسجد الأقصى في كل ساعة من ساعات النهار والليل، ولليهود بدخوله في بعض الساعات بخلاف أوقات صلاة المسلمين، لافتًا إلى تحرك إسرائيل بكل الوسائل للحفاظ على الوضع الراهن في "جبل الهيكل"، ويعني المسجد الأقصى.

إن المخططات الرامية إلى فرض التقسيم لم تتوقف عند هذا الحد وحسب، بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي عقد اجتماعًا ضم عددًا من الوزراء المعنيين بالقدس وقادة أمنيين بينهم وزير الأمن الإسرائيلي، موشيه يعالون، ووزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، ووزيرة القضاء أييلت شاكيد والنيابة العامة، بالإضافة إلى المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشطاين، وذلك لمناقشة آليات التصدي للمصلين والمعتكفين بالمسجد الأقصى الذين يعوقون قوات الاحتلال والمستوطنين من تنفيذ مخططاتهم، وأكد الرجل في اجتماعه أنه



يسعى للسماح للمستوطنين بدخول المسجد الأقصى في أي وقت، كما سيمنع أي اعتداءات ضدهم تمنعهم دخول المسجد، وسمح للشرطة باستخدام الرصاص ضد أي شخص يصد المستوطنين عن دخول المسجد الأقصى. في مايو/آبار عام ٢٠١٥ تقدم عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي بمسودة اقتراح مشروع قانون يُقنّن دخول اليهود للمسجد الأقصى لإقامة صلواتهم، ويقضي كذلك بفرض غرامات وعقوبات على المتصدين من الجانب الفلسطيني لاقتحامات المسجد الأقصى، ويقترح القانون بشكل أساسي اعتماد التقسيم الزماني والمكاني، كما ناقش القانون بناء كنيس يهودي بجانب المسجد القبلي المسقوف وهددت (ميري ريجف)أنها ستعمل على إغلاق المسجد الأقصى المبارك أمام المسلمين، في حالة تصديهم لمثل هذه الصلوات او الاقتحامات، وتزامن معه تصريح من نائب وزير الأديان الإسرائيلي "إيلي بن دهان" أكد فيه أنه أنهى وضع لوائح وترتيبات وتشريعات لصلوات يهودية في المسجد الأقصى، وهي بانتظار المصادقة على هذه اللوائح والترتيبات

تقسيم الأقصى بغلاف ديني إسرائيلي

ولا يشكل التقسيم المكاني والزماني هاجساً لدى السياسيين الإسرائيليين وحسب، بل إن الموضوع يشغل بال رجال الدين منهم بشكل كبير، مع إدعاءات الحاخامات بعدم شرعية تواجد المسلمين بالمسجد الأقصى، وتحاول إسرائيل

تعضيد ذلك تاريخياً من خلال إقامة الحفريات التي بدأت أولى مراحلها بعد حرب ١٩٦٧م لتبرير مزاعمهم أنهم أصحاب الأرض، وأن عودتهم المزعومة إلى أرض إسرائيل قد جاءت من منطلقات دينية، وليستب دوافع سياسية أواقتصادية فقط، كما أن وزارة الأديان الإسرائيلية تسعى عبر مساعٍ رسمية وقانونية إلى التقسيم بدعوى أن منع اليهود من أداء طقوسهم فيه خرقاً لحرية العبادة.

المفوضية اليهودية التي توازي دار الأوقاف الإسلامية في العمل والتي أقيمت في مايو/آيار من العام ٢٠١٤ تشرف على متابعة الخطط التي تعدها اللجان البرلمانية المختلفة في الكنيست الصهيوني بشان تامين اقتحامات اليهود للمسجد الأقصى خلال موسم الاعياد اليهودية وغيرها من الأمور التي مهدت لتطبيق فكرة التقسيم المكاني والزماني.

التقسيم الزماني والمكاني للأقصى

المشروع الذي يهدف لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين وإسرائيل يحمل شقين وهما، التقسيم الزماني والتقسيم المكاني، وكانت إسرائيل قد بدأتهما بشكل عملي بالفعل، أما الأول فيعني تخصيص أوقات معينة لدخول المسلمين المسجد الأقصى وأخرى لدخول اليهود، ويقتضي منه اقتسام ساعات اليوم وأيام الأسبوع والسنة بين اليهود والمسلمين، ومن خلاله يرى الجانب الإسرائيلي أنه يستوجب على المسلمين مغادرة الأقصى من الساعة ٧:٣٠صباحا حتى الساعة ١١ صباحا وفي فترة الظهيرة من الساعة ١:٣٠ حتى ٢:٣٠ ظهراً وفترة ثالثة بعد العصر، لتخصيص هذا الوقت لليهود بحجة أنه لا صلاة للمسلمين في هذا الوقت ليتم السماح لليهود بأداء ثلاث صلوات في اليوم داخله، كما يتم تخصيص المسجد الأقصى لليهود خلال أعيادهم، والتي يقارب مجموع أعدادها نحو ١٠٠ يوم في السنة، إضافة إلى أيام السبت طوال السنة، كما يحظر رفع الأذان خلال الأعياد اليهودية.

أما التقسيم المكاني فيعني تخصيص أماكن بعينها في المسجد الأقصى للطرفين، إذ يهدف إلى تخصيص أجزاء ومساحات من المسجد الأقصى يقطتعها الكيان الاسرائيلي ليحولوها لكنائس يهودية لأداء صلواتهم فيها، وقام الاحتلال خلال الفترات السابقة

بتصويغ طرق ومسارات خاصة لهم للتمهيد للتقسيم المكاني، ويشمل التقسيم المكاني كذلك بسط السيطرة بالقوة على جميع الساحات الخارجية للمسجد الأقصى أما الأماكن المسقوفة مثل مصلى قبة الصخرة والمصلى المرواني فتكون للمسلمين، ويشمل هذا التقسيم مخططات لبناء الكنيس اليهودي والهيكل، فلم تعد تخفى تلك المطامع، بل بات التصريح بها أمرًا عاديًا وحقًا مشروعًا كما يرى الجانب الإسرائيلي زادت وتيرة المطالبات بالتقسيم الزماني والمكاني وزادت معها وتيرة الإجراءات التعسفية، ففي رمضان٢٠١٥ سمحت سلطات الاحتلال للمصلين بدخول المسجد بحرية طيلة الشهر وبمجرد انتهائه بدأت سياستها التعسفية وقالت أن الوقت قد آن لدخول اليهود المسجد الأقصى وإقامة صلواتهم رغم أنه ومنذ احتلال شرقي القدس في حرب الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٦٧، سعت إسرائيل لتقسيم المسجد الأقصى في البداية لينتهي الأمر بهدمه وإقامة الهيكل،لم يعد أمر التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى بالقدس مخططًا، بل بات أمرًا واقعًا تعمل السلطات الإسرائيلية على تطبيقه بالقوة، إذ بات هذا الأمر يحتل قائمة الأولويات الكبرى لدى الاحتلال، وهذه الخطوات المتسارعة التي تقوم بها سلطة الاحتلال، لا تؤكد غير إصرارها على المضي قدمًا في مخطط التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، كما حدث منذ ٢٢ عامًا تقريبًا مع الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل.

التقسيم العمري: وهو تحديد أعمار من يحق له الصلاة في الأقصى ومن يحظر عليه الدخول، وقد بدأ الاحتلال بتطبيقه في السنوات الخمس الأخيرة تحت ذريعة أن الشباب دون سن الـ ٤٠ عاما يطلقون الحجارة ويشتبكون مع الإسرائيليين الذين يقتحمون المسجد بمن فيهم رجال الشرطة. لكن الهدف الحقيقي من وراء هذا الإجراء ليس لمنع الشباب من إلقاء الحجارة والاشتباك مع رجال الشرطة وسيادة الأمن والاستقرار كما تدعي السلطات الإسرائيلية. وإنما لتنفيذ وتطبيق من يحق له دخول المسجد الأقصى وتحويله إلى قاعدة عامة لتتمكن من التحكم والسيطرة على ساحات المسجد.

الاعتداءات والاقتحامات الصهيونية ضد المسجد الأقصى

ولقد تصاعدت بشكل ملحوظ والذي بلغ عدد الاقتحامات نحو ٥٤ ألفاً ٢١٦ مستوطنا ساحات المسجد منذ عام ٢٠٠٩م وحتى ٢٠١٥م حسب مسؤول الإعلام في إدارة الأوقاف:

عام ٢٠٠٩ (٥٩٣١ مستوطنًا)
عام ٢٠١٠ (٥٩٥٠ مستوطنًا)
عام ٢٠١١ (٣٦٩٤ مستوطنًا)
عام ٢٠١٢ (٦٢٣٠ مستوطنًا)
عام ٢٠١٣ (٩٠٧٥ مستوطنًا)
عام ٢٠١٤ (١١٨٧٨ مستوطنًا)
عام ٢٠١٥ (١١٤٨٩ مستوطنًا)

وقد ازدادت وتيرة الاقتحامات والاعتداءات على المسجد الأقصى والمصلين بوتيرة تصاعدية عام ٢٠١٥م- ٢٠١٦م.

اقتحامات المستوطنين لساحات المسجد خلال عام ٢٠١٥:

يناير/ كانون الثاني ٧١٧ مستوطنًا
فبراير/ شباط٦٠٤ مستوطنين
مارس/ آذار١٠٦٤ مستوطنًا
أبريل/ نيسان١٢١٣ مستوطنًا
مايو/ أيار ٩٥٨ مستوطنًا
يونيو/ حزيران ٦٢٣ مستوطنًا
يوليو/ تموز ٩٣٠ مستوطنًا
أغسطس/ آب٨٠٨ مستوطنين
سبتمبر/ أيلول ١٥٧٥ مستوطنًا، كان أبرزهم، وزير الزراعة، أوري ارئيل
أكتوبر/ تشرين الأول (١٠٦٤ مستوطنًا
نوفمبر/ تشرين الثاني ١٠١٥ مستوطنًا
ديسمبر/كانون أول ٩١٨ مستوطنًا

وتزداد الاعتداءات والاقتحامات في فترة الأعياد اليهودية.

الاقتحامات الصهيونية للمسجد الأقصى خلال عام ٢٠١٦

- كانون الثاني :٣٧٢ مستوطنًا ٢١ عنصر امن ومخابرات وأجهزة الشرطة ٧٦ مرشداً سياحياً ١٠٤١١ سائحاً أجنبيا تحت حراسة قوات الاحتلال.
- شباط:٨٤١ مستوطنًا ٥٨ عنصر امن مخابرات ١٣٢٨٤ سائحاً أجنبيا تحت حراسة قوات الاحتلال و ١٨٨ جندياً بزي العسكري و٥٥ طالب إرشاد يهودي و ٤ ضباط برتب عالية بالزي العسكري و٣موظفين من سلطة الآثار الصهيونية
- آذار:٨٦٠ مستوطن و١٨٨ عنصر مخابرات و ٤٠ ضابط مخابرات وقوات الوحدات الخاصة و ١٦٧ طالباً من الجامعة العبرية.
- نيسان:١٢٥٣ مستوطنا و ٤٧ مخابرات وشرطة و١٢٥ طالبا و٦ أدلاء سياحيين
- أيار: ٦٥٩ مستوطنًا و١٢٠ من المخابرات والأجهزة الأمنية ١٨٤ مرشداً سياحياً و١٨٨٨٢ سائحاً تحت حراسة قوات الاحتلال.
- حزيران: ٨٣٢ مستوطنًا و٤٦ من المخابرات و طالباً من الجامعة العبرية و١٥٩٩٠ سائحاً تحت حراسة قوات الاحتلال
- تموز: ١١١٤ مستوطنًا و١٥٤ من المخابرات و ٦ طالباً من المعاهد الدينية اليهودية و٩٥٦٧ سائحاً تحت حراسة قوات الاحتلال
- آب: ١٨١١ مستوطنا وتصاعدت الاقتحامات في ذكرى ما يسمى خراب الهيكل



- أيلول: ١١٤٦ مستوطنًا و٣٤ من المخابرات و ٢٨ طالباً من الجامعة العبرية و٨٨٩٨ سائحاً تحت حراسة قوات الاحتلال و١٨ شرطيا بزي العسكري.
- تشرين الأول: ٣٠٠٠ مستوطن و١٧١٩٣ سائحاً تحت حراسة قوات الاحتلال
- تشرين الثاني: ١٢٣٥ مستوطنًا و١٢٩ من المخابرات و ١٥٢٥سائحاً تحت حراسة قوات الاحتلال
- تم خلال الفترة الواقعة من كانون الثاني ٢٠١٦ ولغاية ١١ آب ٢٠١٦:

٧١٨٣ مستوطنًا و٤٨٢ من المخابرات و٢٤١ جندياً بالزي العسكري والأجهزة الأمنية و ١٠٥ طالباً مرشداً وخبراء ومتخصص من دائرة الآثار الصهيونية .

موقف الوزراء الصهاينة وأعضاء الكنيست من المسجد الأقصى

قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد أردان، إن جيش الاحتلال الإسرائيلي سيسمح لأعضاء الكنيست ووزراء كيانه بالتجول الميداني داخل ساحات المسجد الأقصى.وأوضح أردان، بحسب ما نقلته المواقع الإسرائيلية،أن هذا القرار جاء بأمر من بنيامين نتنياهو، وبتوصيات من أجهزة الأمن والمخابرات. وفي موتمر (ستانوس كفو) أعلن الوزراء في حكومة الاحتلال، وأعضاء كنيست، نواياهم تجاه ما يسمى «الوضع القائم » في المسجد الأقصى المبارك، والذي نص عليه في اتفاقية التسوية الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٣ويُعنى بند الاتفاقية بحق الأردن في الوصاية على الأماكن المقدسة بما فيها المسجد الأقصى المبارك و شارك رئيس الكنيست و٣ وزراء من بينهم وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، في المؤتمر داخل أروقة الكنيست والذي يناقش سبل تغيير «الوضع القائم» في الأقصى، وقد بادر إلى المؤتمر عضو الكنيست المتطرف يهودا غليك، المعروف بمواقفه العنصرية المعادية للوجود الإسلامي في المسجد الأقصى.ويعتبر المؤتمر المذكور ومكان انعقاده، تصعيدا خطيرا في المواقف الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى بالرغم من استخفاف الحكومة الإسرائيلية دائما بما يسمى «الوضع القائم» في الأقصى.

وقال وزير الأمن الداخلي اردان في المؤتمر المذكور: "أؤمن أن حقنا في الهيكل (المسمى الاحتلالي للأقصى) غير قابل للمساومة وهذا هو المكان الأكثر قداسة لليهود في العالم، والستاتوس كفو القائم حول الهيكل يظلم الشعب اليهودي" وفق مزاعمه.كما أعلن وزير الزراعة، (اوري ارئيل)، رئيس الحكومة بفتح المجال أمام أعضاء الكنيست للدخول إلى ما زعم أنه "الهيكل"، وقال إن منع مستشاري نتنياهو منه اتخاذ هذا القرار بدون وجه حق" كما دعا إلى فتح كل أبواب "الهيكل من اجل دخول اليهود مضيفا كفى للخنوع والركوع كما تحدث في المؤتمر المدعو رفائيل موريس، رئيس جماعة "عائدون إلى الجبل" وأطلق تصريحات نارية حول حق اليهود في الأقصى. كشفت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث عن وثيقة وخريطة، تتضمن مسودة مشروع مقترح لوضع قوانين ولوائح تنظم تقسم المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود؛ حيث يعدها نشطاء من حزب الليكود يطلقون على أنفسهم (قيادة يهودية) يتزعمهم نائب رئيس الكنيست الحالي (موشيه فيجلين). مضمون الوثيقة هو: أنه يجب تخصيص مساحة في الجهة الشرقية من المسجد الأقصى، تشكل خُمس مساحة ما يسمى (جبل الهيكل)، وتمتد من محاذاة مدخل المُصلّى المرواني في الجهة الجنوبية الشرقية من الأقصى مرورًا بمنطقة باب الرحمة وانتهاءً عند باب الأسباط، أقصى الجهة الشرقية الشمالية من الأقصى.ووفق المخطط أيضًا ستكون هذه المساحة بمثابة كنيس يهودي، توزع فيها مساحات لإقامة الصلوات اليهودية الفردية والجماعية، وهي المساحة القريبة الموازية لمقبرة باب الرحمة، وفق أوقات زمنية محددة متوزعة على أيام الأسبوع وأخرى على مواسم الأعياد والمناسبات اليهودية.

اقتحامات أعضاء الكنيست والحاخامات للمسجد الأقصى

- بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١١ عضو الكنيست ميخائيل بن آري يقتحم المسجد الأقصى على رأس مجموعة من عشرات المستوطنين؛ بهدف الترويج لفكرة بناء «المعبد»، ولتشجيع اليهود على اقتحام المسجد الأقصى دون خوف من الأمن أو الحاخامات .
- بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٢ اقتحم موشيه فايجلين احد قيادات حزب الليكود مسجد الأقصى المبارك بمرافقة مجموعة من المستوطنين وبحراسة قوات الاحتلال وتحت غطاء من السرية تجول المقتحمون أنحاء المسجد الأقصى وهم يؤدون الصلوات اليهودية والشعائر التلمودية في أكثر من موقع في المسجد وكان احد المقتحمين يحمل خريطة تظهر صورة الهيكل المزعوم مكان قبة الصخرة.
- ٣١ آذار ٢٠١٢ طالب النائب اليمني المتطرف عن حزب الاتحاد القومي في الكنيست اسمه (اري اداد) بهدم مسجد الأقصى وإزالة جميع المساجد الموجودة في القدس بكل عزم وإصرار ودون الالتفات لأي مصاعب سياسية او دولية تعرقل ذلك من اجل بناء الهيكل اليهودي الذي لايمكن بناؤه في ظل وجود المسجد الأقصى.
- ٩ آب ٢٠١٢ قدم عضو الكنيست (اري اداد) من حزب (هايحود هليؤومي)اليميني المتطرف مقترح قانون لتقسيم الأقصى والسماح لليهود الصلاه فيه بأيام معينة يمنع المسلمون خلالها من دخوله
- ٦ أيلول ٢٠١٢اقتحم المرشح حزب الليكود السابق لرئاسة الحزب (موشيه فايجلن) المسجد برفقة مجموعة من المستوطنين دخلوا من باب المغاربة واتجهوا قبالة المسجد القبلي المسقوف وحاولوا اداء التمتمات التلمودية في أنحاء المسجد خاصة في جهة المصلى المروني والناحية الشرقية للمسجد الأقصى ،
- ٢ تشرين ٢٠١٢ اقتحم المتطرف موشيه فايجلن المسجد الأقصى برفقة ٥٠ مستوطناً وعدد من الحاخامات وأدى الجميع شعائر وطقوس تلموذية في باحات المسجد الاقصى وسط حراسات معززة من عناصر الوادات الخاصة في شرطة الاحتلال
- ٤ شباط ٢٠١٣ عضو الكنيست والقيادي في حزب الليكود موشيه فايجلن حاول صبيحة هذا اليوم باقتحام وتدنيس من مسجد قبة الصخرة مستفيداً من الحصانة البرلمانية غير ان حراس الأقصى والمصلين وطلبة العلم في الأقصى تصد وا له ومنعوه من ذلك واجبروه على الخروج خارج حدود المسجد.
- ١٥ اذار ٢٠١٣ تصدى حراس المسجد الاقصى المبارك لمحاولة عضو الكنيست والقيادي في حزب الليكود موشيه فايجلن اقتحم المسجد الأقصى باب السلسلة في القدس القديمة ومنعه من دخول .
- ٢٧ آذار ٢٠١٣ نائب رئيس الكنيست موشيه فايجلن حاول اقتحام مسجد الأقصى من باب المغاربة لتقديم ما اسماه قرابين بمناسبة عيد الفصح العبري في ساحات مسجد الأقصى.
- ٨ كانون الثاني ٢٠١٤استانفت مجموعات من المستوطنين بقيادة الحاخام (يهودا غليك) اقتحامها للمسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الخاصة . ان الاقتحامات تتم عبر مجموعات صغيرة ومتتالية وتتركز المحاولات في المنطقة المعروفة باسم الحرش بين المصلى المرواني وباب الأسباط ومسطح المصلى المرواني والساحة الامامية للجامع القبلي .
- ١٦ كانون الثاني ٢٠١٤ اقتحم الحاخام المتطرف (يهوداغليك) للمرة الثانية المسجد الأقصى عبر باب المغاربة مع مجموعة من المستوطنين وصحفي يحمل كاميرا فيديو حيث قام بالصعود الى سطح باب قبة الصخرة باستخدام الدرج المؤدي له في البائكة المحاذية لمكتب الحراس. وحصلت مشادات كلامية بين المتطرفين والمرابطين بالمسجد.
- ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٤ اقتحمت مجموعة من المستوطنين بزعامة الحاخام المتطرف (يهوداغليك) برفقة عدد من عناصر المخابرات الإسرائيلية المسجد الأقصى من بابي السلسلة والمغاربة برفقة حراسات معززة من شرطة الاحتلال .
- ٤ شباط ٢٠١٤ مجموعة من السياح والمستوطنين يتقدمهم الحاخام المتطرف يهوداغليك اقتحمت المسجد الأقصى في مجموعات صغيرة ومتتالية عبر باب المغاربة برفقة حراسات معززة من عناصر من الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال.
- ٢ آذار ٢٠١٤ قاد الحاخام المتطرف يهودا غليك اقتحاماً للمسجد الأقصى برفقة ٢٢ مستوطناً من باب المغاربة وبحماية عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال ونفذ غليك والمجموعة جولة مشبوهة في باحات ومرافق المسجد الأقصى وتركزت أمام بوابات الجامع القبلي وسطح المصلى المرواني ومنطقة الحرش.
- ٥ آذار ٢٠١٤ ذكر موقع الإذاعة العبرية ان اللجنة الداخلية بالبرلمان الإسرائيلي الكنيست قررت تشكيل لجنة فرعية لفحص مدى تطبيق قرار الحكومة الإسرائيلية السماح لمستوطنين يهود بزيارة المسجد الأقصى لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة كل يوم لاسيما في أيام عيد الفصح.
- ٩ آذار ٢٠١٤ قاد الحاخام المتطرف يهودا غليك اقتحاماً جديداً للمسجد الأقصى على رأس مجموعة من المستوطنين اليهود من جهة باب المغاربة حيث تولى تقديم شروحات حول رواية وأسطورة الهيكل المزعوم مكان الأقصى في حين توالت الاقتحامات عبر مجموعات صغيرة ومتلاحقة من المستوطنين للمسجد الأقصى.
- ٩ آذار ٢٠١٤ افتى الحاخام (مائير مزوز) احد كبار الحاخامات اليهود الشرقيين الحريديم بجواز دخول اليهود لمناطق معينة من المسجد الأقصى او كما يسميه الحاخام بجبل الهيكل.



- ١٢ اذار ٢٠١٤ قاد الحاخام المتطرف (يهودا غليك) اقتحاماً جديداً للمستوطنين للمسجد الأقصى من باب المغاربة صاحبه تصعيد استفزازي للمسلمين وإدارة الأوقاف من خلال صعوده لصحن باحة مسجد قبة الصخرة بالمسجد المبارك فضلاً عن دخوله متوضأ الرجال في المسجد.
- ٢٠ آذار ٢٠١٤ اقتحم نائب رئيس الكنيست الإسرائيلي موشيه فايجلن برفقة مجموعة من المستوطنين المسجد الأقصى عبر باب المغاربة بحماية معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال وبدأوا بجولة استفزازية في ساحاته.
- ٢٦ آذار ٢٠١٤ قاد الحاخامات المتطرفات(اليعازر بروير) و(حاييم ريتشمان) اقتحاما جديدا للمستوطنين برفقة حراسات معززة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال للمسجد الاقصى.
- ٢٠نيسان ٢٠١٤ اقتحم مستوطنون بزعامة نائب الرئيس (موشيه فايجلن) المسجد الأقصى عبر باب المغاربة فيما شرعت قوة معززة من شرطة الاحتلال بملاحقة المرابطين في المسجد الأقصى ومحاولة إخلائه من المصلين لتوفير الحرية لاقتحامات المستوطنين التي بدأها المتطرف موشيه فايجلن وفرضت قوات الاحتلال حصاراً على المعتكفين بالجامع القبلي وحطمت بعض نوافذ المسجد وألقت قنابل غاز مسيل للدموع باتجاه المعتكفين.
- ١ حزيران ٢٠١٤ اقتحمت مجموعات من المستوطنين بقيادة الحاخام المتطرف (يهودا غليك) المسجد الأقصى معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة بشرطة الاحتلال.
- ٢٢حزيران ٢٠١٤ تمكن عشرات المصلين من طرد الحاخام المتطرف (يهودا غليك) من باحات الأقصى من باب السلسلة بعد استفزازته المتكررة بحقهم.
- ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٤ اقتحم رئيس بلدية الاحتلال في القدس المتطرف(نير براخات) المسجد الأقصى من باب المغاربة برفقة عدد من مساعديه
- ١٣ آب ٢٠١٥ ترأس الحاخام المتطرف (يسرائيل ارائيل) وهو من كبار حاخامات الصهيونية الدينية ومن أعضاء مجلس السنهدرين وهو من مؤسس معهد الهيكل الثالث ورئيسه الحالي.
- ٢ أيلول ٢٠١٥ استولت طواقم لما يسمى سلطة الطبيعة الإسرائيلية على جزء من مقبرة الرحمة الملاصقة لجدار المسجد الأقصى من الجهة الشرقية.
- ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٥ نفذ مهندس تابع لسلطة الآثار الإسرائيلية برفقة ضابط مخابرات تحرسها قوة من عناصر وحدة التدخل السريع، رجولة مشبوهة في المسجد الأقصى وسط اقتحامات للمسجد من باب المغاربة.
- ١ آذار ٢٠١٦ قاد الحاخام الإسرائيلي المتطرف (جبرون جيلو) اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى بحراسة معززة ومشددة من شرطة الاحتلال الخاصة وحاول أداء طقوس تلمودية لولا تدخل حراس المسجد.

اقتحامات الوزراء الصهاينة للمسجد الأقصى

- ١٨ تموز ٢٠١٢ اقتحام رئيس أركان جيش الاحتلال الصهيوني (بيبي غانتس) المسجد الأقصى برفقة عشرات الجنود والحاخامات وأداء الطقوس الدينية.
- ١٠ شباط ٢٠١٤ اقتحم عشرات المستوطنين وأربع مجندات بزاتهن العسكرية ووزير الإسكان الإسرائيلي (اوري اريئيل) وعدد من الحاخامات يتقدمهم المتطرف (يهودا غليك) وعناصر من مخابرات الاحتلال المسجد الاقصى من باب المغاربة.
- ٢ اب ٢٠١٥ اقتحم رئيس جهاز مخابرات الاحتلال الشاباك (يورام كوهين) المسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسات معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة.
- ١٣ أيلول ٢٠١٥ ترأس وزير الزراعة الإسرائيلي (اوري ارئيل) مجموعة من المستوطنين اقتحموا الأقصى فيما اعتدت قوات الاحتلال الخاصة على حراس المسجد والطالبات بالضرب وطردتهم خارجه بسبب تصديهم لهذه الاقتحامات.
- ١٦ أيلول ٢٠١٥ قرر رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو بتشديد العقوبات على الشباب راشقي الحجارة للذين يتصدون لاقتحامات الأقصى من قبل جنود الاحتلال.

قانون منع الآذان –تتويج لمحاولات إسرائيلية قديمة

قانون الآذان مشروع قانون إسرائيلي ينص على حظر رفع الآذان عبر مكبرات صوت المساجد في القدس وفلسطين. وفي ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٦ أقرت اللجنة الوزارية الخاصة بالتشريعات، مشروع قانون يمنع رفع الآذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والمناطق القريبة من المستوطنات وداخل الأراضي الفلسطينية ١٩٤٨م وذلك تمهيداً لعرضه على الكنيست لمناقشته والمصادقة عليه في ثلاث قراءات حتى يصبح قانوناً واجب النفاذ. وأعلن رئيس الوزراء الصهيوني نتينياهو الذي اخفق في تحرير قانون مماثل في لجنة التشريعات ٢٠١١ تأييده للمشروع قائلا لا استطيع أن أعدكم مرة، توجه إلى مواطنين من جميع الشرائح وجميع الأديان واشتكوا من الضجيج والمعاناة التي يعيشونها وأضاف ان إسرائيل ملتزمة بحماية من يعانون من الضجيج الذي تسببه مكبرات الصوت رغم انها دولة تحترم حرية العبادة لأبناء جميع الأديان ولاقي مشروع قانون منع رفع الآذان انتقادات واسعة من أطراف محلية ودولية.

وقد رفض أئمة ومؤذنو مساجد القدس والداخل الفلسطيني الالتزام بمقتضياته وصدرت انتقادات شديدة له من البرلمانيين العرب والأحزاب العربية داخل إسرائيل باعتباره خطوة عنصرية غير قانونية تستهدف المساجد بشكل خاص. ورأت قيادات سياسية ودينية بالداخل الفلسطيني في المصادقة على منع رفع الآذان انفلاتاً خطيراً وتعدياً عنصرياً أخر على حريات وانتهاكاً لحرية العبادة للمسلمين واعتداء على الديانة الإسلامية وإعلان حرب دينية من قبل نتنياهو.



قراءة أولية للأزمة المالية -الأونروا بين التفويض والتقويض

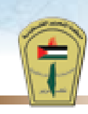
إعداد: فضل المهلوس
مدير دائرة شؤون اللاجئين/الأردن

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالأزمة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» حيث قفزت هذه الأزمة المتصاعدة إلى دائرة الاهتمامات الفلسطينية والعربية وحتى الدولية رغم ما اعترى تلك الاهتمامات من تبدّلات وتغيّرات في الأولويات وخصوصاً في السنوات العجاف الست الماضية والمتواصلة حتى كتابة هذه السطور..!؟

قبل الخوض في قراءة أولية للأزمة المالية لا بدّ من عودة تاريخية موجزة تمهّد لفهم الواقع الحالي لهذه الأزمة، فقد تأسست الأونروا بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ في دورتها الرابعة بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٨ «لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل» وفق ما نص عليه بند التأسيس رقم ٧ فقرة أ، كما تصدّر القرار تذكير الجمعية العامة بقراري دورتها الثالثة رقم ٢١٢ الصادر يوم ١٩٤٨/١١/١٩ ورقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ «اللذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة ١١ من القرار الأخير» والتي تقرر فيها تلك الجمعية وجوب السماح بالعودة ودفع التعويضات «وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات»...

وبموجب ذلك التفويض الصريح باشرت الأونروا في الربع الثاني من عام ١٩٥٠ عملها تجاه أكثر من ٧٠٠ ألف لأجيء فلسطيني وفق إحصائياتها الرسمية، وكانت ٦٩٪ من موازنتها وقتذاك تذهب لتمويل عملياتها في مجال الإغاثة، وفي ستينيات القرن الماضي حققت مدارسها المساواة بين الجنسين بعد أن كانت نسبة الإناث تشكل ٢٦٪ فقط من مجموع طلبتها عام ١٩٥١، وقد حافظت على هذه المساواة لغاية اللحظة حيث تدير أكثر من ٧٠٠ مدرسة يشتغل فيها أكثر من ٢٣ ألفاً وتحوي ما يفوق نصف مليون طالب وطالبة من لاجئي فلسطين في مناطق عملياتها الخمس ممثلة في الضفة وضمنها القدس وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان. وبطبيعة الحال فإن الميزانية العامة للأونروا تشمل تغطية أربعة برامج أساسية، فبالإضافة إلى البرنامج التعليمي الأكبر والذي يحظى بما يقارب ثلثي الميزانية، هناك: برنامج الرعاية الصحية الذي يستفيد منه أكثر من ثلاثة ملايين لأجيء، وبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية والذي يشمل مؤخراً أكثر من ثلاثمائة ألف لأجيء، وبرنامج القروض الصغيرة والتي بلغ مجموع قروضه الممنوحة حوالي ثلاثمائة وخمسين ألف قرض، ناهيك عن مسؤولية الأونروا بحكم تفويضها عن توفير الحماية لكافة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها. وإلى جانب ما اشتملت عليه بنود الميزانية العامة هناك برنامج المشاريع الذي يعني بالبنية التحية وتحسين وإعادة بناء مخيمات اللجوء الفلسطيني ، كما أن هناك برنامج الطوارئ والذي تطلق إدارة الأونروا نداءاته سنوياً وفق المستجدات، حيث تركز في السنوات الأخيرة على ندائي سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد شملا مطلع العام الجاري نداء طوارئ لاجئي سوريا الفلسطينيين بمقدار ٤١١ مليون دولار أمريكي ونداء الأراضي المحتلة وقدره ٤٠٢ مليون دولار لعام ٢٠١٧ فقط...

وبناءً على ما تقدم فقد تكرست طيلة عقود طويلة مضت لأطول لجوء في التاريخ المعاصر . وربما القديم أيضاً . شراكة ثلاثية بين الأونروا والدول العربية المضيفة والمانحين وانتظمت هذه العلاقة المنصوص عليها وفق قرار التأسيس المذكور أعلاه ضمن سلسلة من الاجتماعات العادية والطارئة، وذلك بهدف الإشراف على عمل الأونروا وتوجيهه، وخلال السنوات الأخيرة ومع تزايد حدة الأزمة المالية للأونروا جهدت بل واجتهدت إدارتها في خفض التكاليف وضبط النفقات بصورة أثرت بشكل ملموس على كم ونوع خدماتها الأساسية والتي تمس توفير أساسيات الحياة للاجئ الفلسطيني بحيث لم يعد ممكناً فعل المزيد من إجراءات الخفض والضبط





والتقشف. وفي السياق ذاته قدمت ولا تزال تقدم الدول المضيفة للاجئين في مناطق عملياتها الخمس أقصى ما لديها رغم الأزمات وشحّ الإمكانيات لدرجة أن بعض هذه الدول منفردة وخاصة الأردن وسوريا وكذلك دولة فلسطين من خلال السلطة في الأراضي المحتلة والمعنيين في منظمة التحرير خارج الوطن الفلسطيني تقدم كل على حدة ما يقارب ضعف إجمالي ميزانية الأونروا العامة سنوياً والتي بلغت في السنوات الثلاث الماضية أقل من سبعمائة مليون دولار سنوياً. أما الركن الثالث في مثلث الشراكة ممثلاً في المانحين فقد ساهموا على امتداد عقود طويلة خلت. والحق يقال. في توفير الأموال النقدية والمساعدات العينية والدعم اللوجستي لتسيير وتسهيل عمل الأونروا، والأهم في هذا المجال أن تلك المساهمات المتواصلة عبّرت وما زالت تعبّر عن الالتزام الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل استمرار عجز المجتمع الدولي عن فرض تنفيذ قراراته ذات الصلة . وما أكثرها . والإذعان لمنطق التعامل مع «إسرائيل» كدولة مارقة فوق القانون الدولي والإنساني رغم أنها الدولة الوحيدة والفريدة في العالم التي أنشئت بقرار دولي مشروط بالتزامها بالقرارات الدولية وخصوصاً تلك القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة ممثلة بعودة اللاجئين وتعويضهم وبحقّي تقرير المصير للشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني ممثلاً بحدود قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٧ ثم لاحقاً بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧...

استاداً لما ورد سابقاً وعودة إلى موضوع البحث، فإن الأزمة المالية للأونروا ليست طارئة ومستجدة بل وليست مالية بحتة، وإنما هي أزمة تراكمية مركّبة تمظهرت مالياً بحيث وصلت ذروتها عام ٢٠١٥ من خلال عجز الميزانية العامة الذي بلغ ١٠١ مليون دولار أمريكي وتلويح المفوض العام للأونروا بتجميد برنامجها التعليمي الأهم في خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين. صحيح أنه تم سدّ العجز عام ٢٠١٥ وصحيح أيضاً أن عجز عام ٢٠١٦ والبالغ بداية العام الماضي ٨١ مليون دولار قد جرى سدّه كذلك، لكنّ ما جرى في السنوات الأخيرة قد عزز الشكوك والمخاوف وأثار الكثير من علامات الاستفهام والتعجب لدى جموع اللاجئين الفلسطينيين من جهة ولدى الدول المضيفة من جهة أخرى.

ولعل قراءة أولية للأزمة المالية للأونروا يمكن أن تسهم في فهم وتفسير متواضع لما يجري، فهناك مجموعة متداخلة من العوامل التي أسهمت في تصاعد الأزمة المالية للأونروا، وأهمها على الإطلاق العامل الإسرائيلي الظاهر منه والخفي والذي لم يتم تسليط الأضواء عليه بصورة وافية بعد، فالأمر بالنسبة لقادة تل أبيب هو مصيري بل وحتى وجودي يرتبط عضوياً بحق العودة وقضية اللاجئين التي تمثل جوهر القضية الفلسطينية، ومجرد بقاء الأونروا واستمرار وجود المخيمات الفلسطينية هو شاهد حيّ واستمرارية لبقاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والالتزام الدولي تجاهها. وتجدر الإشارة هنا إلى ما ذكرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» أواخر العام المنصرم من أن الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها نتنياهو تخطط «لاستهداف الأونروا واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في الأمم المتحدة، وموظفي الأمم المتحدة المناهضين لإسرائيل، إضافة إلى قطع المساعدات عن وكالات الأمم المتحدة بمساعدة إدارة ترامب الجديدة»، وذلك بذريعة أن الأونروا «تستثمر الكثير من الموارد والقوى العاملة بهدف تقويض والمسّ بإسرائيل»، وبطبيعة الحال فالاستهداف الإسرائيلي للأونروا متواصل منذ تأسيسها وقد سبق وأن طلبت تل أبيب مراراً وتكراراً من مشرّعين أمريكيين التحرك باتجاه إلغاء الأونروا، واعترفت الصحيفة المذكورة بأن «جميع طلبات إسرائيل بهذا الشأن لم تجد آذاناً صاغية في الماضي، ولكن تأمل إسرائيل من إدارة دونالد ترامب





مساعدتها في هذا الأمر». ويشار في هذا المقام إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أهم المانحين لميزانية الأونروا العامة وقد رفعت في السنوات الماضية نسبة مساهماتها إلى ما يقارب ثلث هذه الميزانية، ويليها دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، في حين تساهم الدول العربية المانحة بنسبة ٧,٨ ٪ من تلك الميزانية وفق قرارات القمة العربية مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الجاري. وقد تجلى الاستهداف الإسرائيلي للأونروا بأبشع صوره في العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وبالتحديد في القصف المتعمد لمنشآتها ومقراتها وحتى مدارسها وموظفيها إبان الحروب الثلاثة الأخيرة، فضلاً عن المضايقات والاعتقالات والإعاقات لعمل الأونروا في الضفة والقدس، وكذلك في منع وتعسير إدخال المواد المطلوبة لإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة. كما تجلى الاستهداف الإسرائيلي للأونروا بصورة مباشرة وغير مباشرة في إذكاء الفتن بشتى تعبيراتها وإشعال الحروب والصراعات الداخلية في الدول العربية بل والتحالف والدعم الوقح والمعلن مع التنظيمات الإرهابية المدرجة على رأس قائمة الإرهاب الدولي، وذلك بهدف تدمير واستنزاف المقدرات العربية وتحويل الاهتمامات العربية وحتى الدولية بعيداً عن القضية الفلسطينية ولبّها قضية اللاجئين الفلسطينيين الأمر الذي يؤدي إلى إجبار المانحين على تغيير أولوياتها من ناحية وتقليص حصة دعمها للأونروا من ناحية أخرى وبعثرة وتشتيت دعمها ما بين الميزانية العامة والمشاريع والاستجابة لنداءات الطوارئ من ناحية ثالثة.. فضلاً عن الانزعاج الإسرائيلي التاريخي مما تقدمه الأونروا من خدمات تعليمية وتنموية وتنويرية تتعارض مع سياساتها الساعية إلى تجهيل الشعب الفلسطيني ودفعه نحو اليأس والاستسلام لواقع الاحتلال والاغتصاب وتهجيره نحو المنافي البعيدة عن دول الطوق الفلسطيني ونسيان قضيته الوطنية وحقوقه الثابتة والمشروعة بحسب المساعي الإسرائيلية الواهمة.

يتضح مما سبق أن استهداف الأونروا بدءاً من إعاقة عملها مروراً بتقليص خدماتها وانتهاءً بشطبها يمثل جزئية هامة في الإستراتيجية الإسرائيلية لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الثابتة والمشروعة وفي المقدمة منها حقهم في العودة والتعويض، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية جملة من التكتيكات الخبيثة التي تبدأ بمحاولات تسييس دور الأونروا الخدماتي والإنساني بغية تحويلها إلى خصم سياسي يبرر ويشرعن كافة الاستهدافات الإسرائيلية لعملها وعامليها وكذلك المساعي الحثيثة لشطبها في المحصلة النهائية، ولا تنتهي تلك التكتيكات بمحاولات دقّ أسافين التشكيك بين أركان الشراكة الثلاثية المذكورة من جهة وكل ركن على حدة من جهة أخرى وحتى بين هذه الأركان وجمهور اللاجئين المستهدفين بخدمات الأونروا من جهة ثالثة بل وبين إدارة الأونروا وعامليها من جهة رابعة، وذلك في سياق مساعٍ خبيثة لتحويل الأونروا من صديق تاريخي تكرست صداقته من خلال جملة ضخمة من الخدمات الجليلة المقدمة للاجئين الفلسطينيين طيلة عقود خلت من عمر اللجوء الفلسطيني المرير إلى خصم لهؤلاء اللاجئين.. ناهيك عن السعي الإسرائيلي الحثيث لشطب الالتزام الدولي تجاه اللاجئين والأونروا وتعريب قضية اللاجئين الفلسطينيين وصولاً إلى تحويلها إلى شأن محلّي داخلي لكل دولة مضيفة على حدة. وربما تشهد أروقة الأمم المتحدة ضمن هذا المسعى محاولات إعادة النظر في التفويض الممنوح للأونروا بموجب قرار تأسيسها السابق ذكره وخصوصاً الربط ما بين استمرارية عمل الأونروا وتطبيق قرار العودة والتعويض ١٩٤.

وبطبيعة الحال فإن تلك الإستراتيجية وشتى تكتيكاتها المذكور منه وغير المذكور تعتبر معياراً دقيقاً للحكم على كافة الأفعال من أي طرف أتت، وبغض النظر عن القصدية والتعمد، من حيث كون أي فعل منها يصب في المحصلة النهائية أو يخدم تلك الإستراتيجية بتكتيكاتها المختلفة والمتنوعة. وهنا لا بدّ من تشديد التأكيد على أن دعم الأونروا وتوفير مقومات عملها وتذليل المعوقات والعقبات وتقديم كافة التسهيلات والمستلزمات الضرورية لذلك ليس هدفاً بحدّ ذاته، فالأونروا مجرد وسيلة خدماتية إنسانية مؤقتة وإن طال الزمن، وتفويضها يرتبط عضوياً بامتلاك الأسرة الدولية الإرادة لتطبيق قراراتها الدولية ذات الصلة وفرض الإذعان والامتثال الإسرائيلي لهذه القرارات وفي مقدمتها القرار ١٩٤ المشار له آنفاً، ولحين ذلك لا بد من مواصلة الالتزام الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين والأونروا ومواجهة كافة محاولات تقويضها أو الانتقاص من تفويضها أو تقليص خدماتها المقررة.

وللحديث بقية...



نشاطات دائرة شؤون اللاجئين

د. الاغا: معالجة أزمة الأونروا مسؤولية الأمم المتحدة..
جهود المانحين مشكورة لكنها لا تلبي احتياجات اللاجئين

شاركت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير في سلسلة كبيرة من النشاطات والفعاليات والمهرجانات والاجتماعات العامة واللقاءات الثنائية على امتداد العام الماضي ٢٠١٦، وذلك برئاسة عضو اللجنة التنفيذية رئيس الدائرة الدكتور زكريا الاغا لوفود الدائرة بصورة شخصية مباشرة أو برئاسة كادر الدائرة في الوطن والشتات وفق توجيهاته الكريمة.

وقد تمثل أهمها والذي حظي بتغطية إعلامية بارزة في الاجتماعات المتعلقة بعمل الأونروا: بدءاً من اجتماعيْ اللجنة الاستشارية الاعتياديين مطلع أيار وتشرين ثاني الماضيين واجتماعها الطارىء في الثامن من أيلول الفائت، وما سبق كل منها مباشرة من اجتماع تنسيقي عربي للدول المضيفة ومصر وجامعة الدول العربية، وكذلك من مجموعة من اجتماعات اللجنة الفرعية التي تتابع تفاصيل عمل الأونروا وترفع توصياتها للجنة الاستشارية ويشارك فيها ممثلو الدول المضيفة والمانحة وإدارات الأونروا المختلفة وسكرتاريا اللجنة الاستشاريةأيضاً.. مروراً بالمؤتمرات والاجتماعات المقررة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ونخص بالذكر مؤتمريْ المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية أواسط وأواخر العام برئاسة د. الاغا، وما سبقهما من اجتماعيْ مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، وذلك بمشاركة قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية ممثلاً بالأمين العام المساعد رئيس القطاع سعيد أبو علي وأبرز كوادر القطاع ووفود الدول المضيفة بالإضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والمنظمتين العربية والإسلامية للعلوم والثقافة واتحاد الجامعات العربية، ناهيك عن الاجتماع المشترك السادس والعشرين بين المجلس المذكور ومدراء برنامج التربية والتعليم في مناطق عمليات الأونروا الخمس والذي ترأسه أواخر العام مدير الدائرة في الأردن فضل المهلوس.. وليس انتهاءً ببرنامج الدائرة السنوي لإحياء ذكرى النكبة بما يتضمنه من مهرجانات وفعاليات متنوعة في الوطن والشتات، وكذلك إقامة مهرجان لتوزيع منحة الطالب الجامعي في قطاع غزة أواخر العام المنصرم، وإصدار قطاع الدراسات والإعلام في الدائرة برئاسة سعيد سلامة كتاباً جديداً بعنوان «حق العودة .. الواقع والتداعيات» والذي يضم عدة أبحاث ودراسات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين...

وتجدر الإشارة في هذه العجالة إلى تشديد د. الاغا في الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التنسيقية العربية على ضرورة وأهمية مواصلة تنسيق المواقف وتوحيد الجهود العربية خدمة للاجئين الفلسطينيين ودفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم الثابتة والمشروعة، محذّراً من محاولات الخلط بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وأية قضايا لجوء إنساني مؤقت أخرى تتابعها المفوضية السامية للأمم المتحدة حيث أن اللجوء الفلسطيني هو قضية سياسية في المقام الأول أدى إلى انعكاسات وتأثيرات إنسانية، ومناشداً الجامعة والدول العربية بالحيلولة دون بحث أية مسائل سياسية قد تمس أو تنتقص من التفويض الممنوح للأونروا في غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وضرورة صياغة آلية واضحة لالتزام الدول العربية المانحة بنسبتها المقررة في الميزانية العامة للأونروا بغية سحب الذرائع من المانحين الآخرين وتشجيعهم على الوفاء بالتزاماتهم وزيادة إسهاماتهم أيضاً.

في حين استعرض في اجتماعات اللجنة الاستشارية واللقاءات الثنائية على هامشها هواجس وقلق اللاجئين الفلسطينيين ومخاطر انعكاسات الأزمة المالية المستمرة والمتكررة للأونروا، سواءً على الصعد الاجتماعية والإنسانية أو الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية داخل تجمعات اللاجئين والدول المضيفة من جهة وعلى المستويين الإقليمي والعالمي من جهة أخرى، حيث تزايدت مستويات الفقر وارتفعت معدلات البطالة إلى حدود غير مسبوقة وبالتالي تزايدت فئات الفقراء والعاطلين عن العمل في ظلّ تقلّص قدرات وإمكانيات الأونروا على الغوث والتشغيل الأمر الذي يدق ناقوس الخطر ويضع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمام مسؤولياته التي أخذها على عاتقه وقراراته المتخذة بحق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها القرار ١٩٤، وبالتالي فإن مسؤولية معالجة الأزمة المالية للأونروا تقع بالدرجة الأولى على عاتق المانحين والمجتمع الدولي العاجز عن إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالانصياع للقرارات الدولية ذات الصلة. وبكون الأونروا تمثل إحدى المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة فإنها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن معالجة الأزمة الراهنة بصورة جذرية، مقترحاً بهذا الخصوص العمل المتوازي باتجاهين متلازمين: معالجة الأزمة المالية السنوية الراهنة، والسعي لضمان عدم تكرار مثل هذه الأزمة سنوياً من خلال الإسراع بإنشاء صندوق طوارىء من جهة وتوفير شبكة أمان مالي ومصادر تمويل ثابتة ومستقرة للأونروا من جهة أخرى. داعياً الأونروا إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية حشد الموارد بما تأمين احتياجاتها التمويلية لضمان أفضل الخدمات للاجئين الفلسطينيين كما جاء في قرار إنشائها...



البيان الختامي للمؤتمر العام السابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

بسم الله الرحمن الرحيم

على مشارف مدينة القدس العاصمة، وقرب ضريح الزعيم الخالد ياسر عرفات، في مقر الرئاسة الذي تكرس قلعةً للصمود والتحدي، وفي قاعة الزعيم الوطني الكبير الراحل أحمد الشقيري، وبحضور عربي ودولي لافت، وممثلين عن جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وفي ظل ارتياح وترحيب جماهيري واسع، عقدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» مؤتمرها العام السابع، وسط أجواء سياسية بالغة التحديات، وفي مواجهة أسئلة المصير والمستقبل، على كل صعيد ومستوى.

وعلى مدار خمسة أيام، تواصلت أعمال المؤتمر بروح المسؤولية الوطنية، والانتماء الأصيل، والتطلع بنهوض فتحاوي قادر على مجابهة التحديات وتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق «فتح» مُفجرة الثورة وقائدة المشروع الوطني وحاميته، لأجل تحقيق كامل أهداف شعبنا العادلة، وانتزاع كامل حقوقه المشروعة في التحرر والحرية والعودة والاستقلال والسيادة الوطنية، ونحو بناء مختلف مؤسسات دولة فلسطين.

بدأ المؤتمر أعماله بجلسة إجرائية أولى أُقر فيها النصاب القانوني الذي اكتمل بحضور (١٣٢٢) عضوا من أصل (١٤١١)، وأعاد فيها أعضاء المؤتمر انتخاب الأخ محمود عباس، أبو مازن، رئيساً لـ «فتح» تجسيدا لوحدة الحركة، وتأكيدا على مبادئها الديمقراطية وحفاظا على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

وشارك في المؤتمر وفود من ٢٨ دولة، حيث ألقيت الكلمات التضامنية أمام المؤتمر، إضافة إلى العديد من رسائل وبرقيات الدعم والتأييد والتمنيات بالتقدم والنجاح لأعماله من قبل عديد الدول والأحزاب والبرلمانات والشخصيات السياسية الشقيقة والصديقة.

واسترشد المؤتمر بالخطاب التاريخي والشامل الذي ألقاه الأخ رئيس الحركة لإقرار برامج العمل للمرحلة المقبلة ومواجهة تحديات المستقبل بعد نقاشات مستفيضة للتقارير المقدمة إليه من مختلف المفوضيات، وتقارير اللجان التي شكلها المؤتمر: منظمة التحرير الفلسطينية والوحدة الوطنية، السياسية، الاقتصادية، المالية، القدس، قطاع غزة، الوحدة الوطنية، الاجتماعية، البناء الوطني، الأسرى، المرأة، الرياضية، العسكرية، الشبيبة، المنظمات الشعبية، النظام الداخلي، واللجنة الإعلامية.

وأكد المؤتمر على وجوب عقد المجلس الوطني الفلسطيني خلال فترة ثلاثة أشهر، وذلك من أجل تفعيل دوائر م. ت. ف. والحفاظ على م.ت.ف. كبيت سياسي ومعنوي لأبناء الشعب الفلسطيني كافة في الوطن والشتات.

وشدد المؤتمر على أهمية إنجاز برنامج البناء الوطني المرتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة من أجل إنهاء الاحتلال، وتقرير مصيره وممارسة سيادته على أرضه في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وناقش المؤتمر مختلف القضايا ذات الصلة ببرنامج البناء الوطني.



وأكد المؤتمر على ضرورة التصدي للانقسام البغيض وإنهائه، لإنجاز المصالحة الوطنية وبهدف تعزيز الوحدة الوطنية، أرضا وشعبا وفصائل ومؤسسات، ضمانةً لتحقيق النصر، مشددا أنه لا دولة دون غزة، وضرورة مواصلة حشد الدعم العربي والدولي لتمكين حكومة الوفاق الوطني من استكمال برامج إعادة إعمار ما دمره الاحتلال في حروبه العدوانية على قطاع غزة، موجها تحية الإكبار إلى أبناء شعبنا في القطاع المحاصر مثمنا صمودهم الأسطوري في مواجهة أعقد الظروف وأقساها.

وأوضح المؤتمر أنه لا سبيل لتحقيق مجمل برامج العمل الحركي للمرحلة المقبلة دون تنظيم متعاف مستند إلى قواعد وأسس النظام الداخلي لـ «فتح» في الحرص علىً انتظام اجتماعات الأطر الحركية القاعدية والقيادية بالتزام قائم على الحياة الديمقراطية في هذه الأطر والمشاركة الفعالة من قبل جميع الأعضاء، وخاصة قطاعي المرأة والشبيبة، مؤكدا أن سير أعمال المؤتمر السابع ونجاحه الاستثنائي يعزز قدرة الحركة على تطوير الأداء وتعميق الممارسة الديمقراطية في جميع المجالات.

ووجه المؤتمر تحية اعتزاز وإكبار إلى أبناء شعبنا الفلسطيني في الداخل على صمودهم وثباتهم وحمايتهم للهوية الوطنية ونضالهم من أجل تحقيق العدالة والمساواة، مثمنا عاليا نجاحهم في تأطير نضالهم البرلماني على نحو وحدوي في مواجهة مؤامرة الإقصاء التي يقودها اليمين الإسرائيلي العنصري المتطرف.

وأكد المؤتمر على استراتيجية «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية في توسيع قنوات الحوار والتواصل مع مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي بما يخدم مشروعنا للتحرر الوطني ويعزز فرص تحقيق السلام العادل المستند إلى الشرعية الدولية ويحقق حلا عادلا ومتفقا عليه لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي ١٩٤ وكما ورد في مبادرة السلام العربية.

وأكد المؤتمر على ضرورة مواصلة مسيرة فلسطين في الأمم المتحدة من خلال تفعيل كل الجهود الدولية لإنفاذ القرار الأممي رقم (١٩/٦٧) للعام ٢٠١٢، الذي اعترف بفلسطين كدولة بصفة مراقب والسعي للحصول على العضوية الكاملة، ومواصلة العمل على انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمنظمات والمواثيق والبروتوكولات الدولية. ونيل المزيد من الاعترافات بدولة فلسطين من دول العالم. كما عبر المؤتمر عن تطلعه لانعقاد المؤتمر الدولي للسلام قبل نهاية هذا العام في باريس بهدف إنهاء الاحتلال، وبمرجعيات تستند إلى القانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وآليات متابعة دولية جديدة وبسقف زمني محدد.

وفي ذات الإطار أكد المؤتمر على ضرورة وأهمية محاربة كل أشكال التطرف والإرهاب، بما فيها إرهاب الدولة والمجموعات الاستيطانية والتعاون مع مختلف الدول في هذا المجال من أجل نشر ثقافة التسامح والسلام، مشددا على أن رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني يُسهم بصورة فاعلة في الحرب ضد الإرهاب.

وحيا المؤتمر دور الأشقاء العرب في دعم القضية الفلسطينية مؤكدا على تعزيز علاقات التعاون والعمل المشترك مع كل الدول العربية انطلاقا من إيمان «فتح» بعمقها القومي ووحدة المصير ضمانة لانتصار الشعب الفلسطيني في معركته من أجل الحرية والاستقلال. وأعرب المؤتمر عن تقديره لجهود اللجنة المكلفة بمتابعة المبادرة العربية للسلام داعيا إلى تكثيفها لتحقيق الغايات المرجوة منها، موجها الشكر الخاص لكل من المملكة العربية السعودية والجزائر، على وفائهما بالتزاماتهما وفق قرارات الدعم العربية لفلسطين وشعبها.

وجدد المؤتمر التزامه بمبادئ العمل السياسية على الصعيد العربي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، مع الرفض الحازم والصارم لأي تدخل في شؤوننا الداخلية، والتأكيد على الحفاظ على قرارنا الوطني المستقل.

وأعرب المؤتمر عن رفضه التام لتفتيت الدول العربية ولإثارة شتى أنواع النعرات المذهبية والطائفية والعرقية بين الشعوب العربية مؤكدا على ضرورة التوصل إلى الحلول السلمية للخلافات الداخلية التي تعصف ببعض الدول العربية الشقيقة. وفي ذات السياق رفع المؤتمر رسائل التحية والإجلال إلى أهلنا الصامدين في سوريا ولبنان وخاصة في مخيمات اللجوء التي تعرضت وما تزال تتعرض لظروف بالغة الصعوبة والخطورة.

وأكد المؤتمر الوقوف إلى جانب المملكة العربية السعودية في مواجهة الإرهاب، وضد قانون «جاستا» الأمريكي، الذي لا يُسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما ندد بشدة بمحاولة استهداف مكة المكرمة بالقصف الصاروخي وبالتفجيرات الإرهابية التي حاولت تدمير مسجد الرسول الكريم محمد صلى عليه وسلم في المدينة المنورة.

كما أكد المؤتمر وقوفه إلى جانب جمهورية مصر العربية في مواجهة الإرهاب الذي يستهدف أمن واستقرار مصر، مؤكداً على وجوب هزيمة قوى التطرف والإرهاب التي لا تستهدف فقط أمن مصر وإنما الأمن القومي لجميع الدول العربية.

وأكد المؤتمر الحرص على تطوير علاقات التعاون والتنسيق مع مختلف الأحزاب والقوى الشقيقة والصديقة التي تساند سعي شعبنا للحرية والاستقلال، مشددا على تبني دعم حملة مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية داعيا جميع دول العالم إلى دعم هذا التوجه.

ووقف المؤتمر باعتزاز وتقدير كبيرين أمام صمود شعبنا الفلسطيني على أرض وطنه، وخاصة في مدينة القدس العاصمة وقطاع غزة الجريح، وفي مختلف أماكن تواجده في مخيمات وبلدان الشتات، ورفع أسمى آيات الفخر والإكبار لشهدائه البررة، وشهداء ثورته المجيدة وفي مقدمتهم الزعيم الخالد الشهيد ياسر عرفات والشهيد خليل الوزير، أبو جهاد، وكل شهداء اللجنة المركزية لحركة «فتح» والقواعد والأطر الحركية المختلفة.

كما حيا المؤتمر صمود أسرانا الأبطال، أسرى الحرية، مجددا الوعد الحر لهم أن لحظة الحرية باتت قاب قوسين أو أدنى. كما تمنى المؤتمر الشفاء العاجل لجرحانا البواسل، مؤكدا على أهمية دور جميع أبناء «فتح» بمختلف أطرهم وأماكن تواجدهم في مواصلة مسيرة شعبنا نحو التحرر والاستقلال الوطني والبناء.

المجد والعزة لشعبنا الفلسطيني البطل

وإنها لثورة حتى النصر

المصدر : وكالة الأنباء الفلسطينية — وفا - رام الله ٤-١٢-٢٠١٦.



المؤتمر السابع يعتمد الزعنون والقدومي وأبو ماهر غنيم أعضاء دائمين في "مركزية فتح»

رام الله ٢-١٢-٢٠١٦ وفا- أعلن الناطق الرسمي باسم المؤتمر العام السابع لحركة "فتح" محمود أبو الهيجا، ، أن الرئيس محمود عباس اقترح على مؤتمر "فتح" اعتماد الأخوة فاروق القدومي، وسليم الزعنون، وأبو ماهر غنيم، أعضاء دائمين في اللجنة المركزية للحركة.

وأضاف أبو الهيجا أن الاقتراح قوبل بالموافقة بالإجماع، تكريسا لمبادئ "فتح" في الوفاء والاعتزاز بكبار قادتها المؤسسين.

وقد رشح سليم الزعنون باسم اللجنة المركزية لحركة فتح الأخ محمود عباس (ابو مازن) قائدا عاما للحركة وقوبل هذا الترشيح بالموافقة وبالاجماع من اعضاء المؤتمر السابع.



أسماء الفائزين في انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح

رام الله ٤-١٢-٢٠١٦ وفا- أعلن المؤتمر العام السابع لحركة "فتح" في جلسته الختامية، مساء اليوم الأحد، أسماء الفائزين بانتخابات اللجنة المركزية لحركة "فتح".

وفيما يلي أسماء الفائزين في انتخابات «مركزية فتح»:

١.مروان البرغوثي
٢.جبريل الرجوب
٣.محمد اشتيه
٤.حسين الشيخ
٥.محمود العالول
٦.توفيق الطيراوي
٧.صائب عريقات
٨.إسماعيل جبر
٩.جمال محيسن
١٠.ناصر القدوة
١١.أحمد حلس
١٢.محمد المدني
١٣.صبري صيدم
١٤.سمير الرفاعي
١٥.عزام الأحمد
١٦.عباس زكي
١٧.روحي فتوح
١٨. دلال سلامة



أسماء الفائزين في انتخابات المجلس الثوري



١. فدوى البرغوثي
٢. فتحي العردات (أبو ماهر)
٣. آمنة سليمان (آمنة جبريل)
٤. حاتم عبد القادر
٥. أشرف عاطف دبور
٦. حسام سعيد شحادة زملط
٧. جمال محمد أبو الرب
٨. ماجد الفتياني
٩. جمال حويل
١٠. أكرم الرجوب
١١. يونس عمرو
١٢. حنا عبد الله هيلانة
١٣. صائب علي نظيف
١٤. حسن عثمان فرج
١٥. سليم الزريعي
١٦. بهاء بعلوشة
١٧. ربيع توفيق الخندقجي
١٨. رفعت شناعة
١٩. مؤيد إبراهيم شعبان
٢٠. احمد عساف
٢١. إياد الأقرع
٢٢. عصام ابو بكر
٢٣. فايز أبو عيطة
٢٤. بسام زكارنة
٢٥. خولة الازرق
٢٦. فائد مصطفى
٢٧. محمد الحوراني
٢٨. طلال دويكات
٢٩. أوري ديفيس
٣٠. سلوى هديب
٣١. إبراهيم المصري
٣٢. جمال أحمد
٣٣. جهاد مسيمي
٣٤. عبد الإله الاتيرة
٣٥. محمود عوض توفيق ضمرة
٣٦. رفيق الحسيني
٣٧. ماجد حلو
٣٨. عفيف صافية
٣٩. كفاح عبد القادر
٤٠. عدنان غيث
٤١. أحمد عوض علي كميل
٤٢. صالح جودة أحمد
٤٣. رزان مصطفى سعيد هندية
٤٤. رائد محمود رضوان
٤٥. فراس أنطون جريس
٤٦. جمال محمد حسين نزال
٤٧. زكريا محمد الزبيدي
٤٨. مي سالم كيلة
٤٩. عبد المنعم حمدان
٥٠. جواد محمد عواد
٥١. رائد راتب محمود نمر
٥٢. جمال محمود يوسف جردات
٥٣. رتشرد ميشيل الياس زنانيزي
٥٤. فخري عصفور برغوثي
٥٥. وفاء هب الريح
٥٦. اريج احمد حسين مسعود
٥٧. قدري عمر محمد أبو بكر
٥٨. بسام عبد الرحيم إسماعيل "ولويل"
٥٩. فيصل محمود أبو شرخ
٦٠. تيسير محمد صالح نصر الله
٦١. زهير إبراهيم محمود الوزير
٦٢. إسامة فايز قواسمة
٦٣. عبد الله يوسف أبو زيد
٦٤. نايف علي نايف سويطات
٦٥. تيسير فرحات
٦٦. إياد صافي
٦٧. بسام عبد الله يوسف الآغا
٦٨. عمر الحروب
٦٩. صالح أحمد صالح محمود
٧٠. تيسير سالم
٧١. محمد النمورة
٧٢. بيان عثمان الطبيب
٧٣. أحمد حسن أحمد صبح
٧٤. كفاح عودة
٧٥. خلود المغربي
٧٦. محمد عبد النبي اللحام
٧٧. إياد نصر
٧٨. أسامة نجار
٧٩. حافظ البرغوثي
٨٠. محمود نمر محمود الواوي

٤-١٢-٢٠١٦ وفا

تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني في مكتب الجمعية البرلمانية المتوسطية

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني ضم الأعضاء» زهير صندوقة / بلال قاسم، عمر حمايل في اجتماعات مكتب الجمعية البرلمانية المتوسطية ومؤتمر حول حوار الأديان والإرهاب الذي عقد في روما خلال الفترة ١٥-١٦-١٢-٢٠١٦م.

اليوم الأول: مؤتمر حول حوار الأديان والإرهاب

افتتح رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية – لحو مربوح الاجتماع الأول المخصص للحوار بين الأديان بالتأكيد على أهمية الموضوع الذي يفتح الباب لبدء حوار صريح ومثمر بين الحضارات من أجل السلام والأمن و احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير للقضاء على التطرف والإرهاب وذلك بالتركيز على التربية والتنشئة خاصة للشباب.

وتحدث في المؤتمر كذلك عدد من الخبراء منهم أحمد قسطاس- مدير الشؤون الدينية في المغرب، الى جانب مداخلة رئيسة اللجنة الثالثة في الجمعية البرلمانية المتوسطية حول وجود الاختلافات الدينية بين الحضارات، وضرورة دعم الحوار من خلال فتح نقاش والاستفادة من خبرات البرلمانيين والتركيز على التربية والثقافة التي تدعو للحوار والتسامح، والتعليم في المدرسة، ودور رجال الدين الذين يدركون أهمية ذلك.

كما تحدث أمام المركز الثقافي الإسلامي في إيطاليا معتبرا الحوار بين الأديان وسيلة للقضاء على العنف والتطرف، مبينا موقف الإسلام ا لرافض لكافة أشكال العنف والإرهاب، واعتبرها جرائم ضد الإنسانية، وان هذه الإعمال تسيء للدين الإسلامي والإسلام منها براء، وحقيقة الإسلام تدعو للتسامح والمواطنة الصالحة، موضحا المفهوم الصحيح للجهاد بأن حق الدفاع عن النفس في حالة الهجوم على أراضي المسلمين،

وتحدث رئيس المنظمة الإسلامية للتربية الثقافية والعلوم «أسكوا» ومقرها الرباط عن دور القادة الدينيين لإقامة السلام المتناسق بين الشرق والغرب، وعن دور النساء، والأسرة في التشجيع على الحوار بين الأديان، موضحا العلاقة بين الدين والسياسة وضرورة إيجاد دور أساسي جديد حول أصول الدين بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية.

وتحدث عضو الوفد الفلسطيني زهير صندوقة، حول الأديان بشكل عام فكلها تجمع على التسامح والعدل، فالدين علاقة خاصة بين الإنسان وربه والمشكلة تبدأ بتوظيف الدين لصالح السياسة، ويجب على السياسي أن يأخذ من الدين القيم السامية، موضحا وجود صراعات داخلية بين الأحزاب الدينية سواء كان يهودية أو مسيحية أو إسلامية . وأشار انه حتى الولايات المتحدة سمحت بإقامة القاعدة لأهداف خاصة بها، ودعا المؤسسات التربوية والتعليمية لإبعاد الناس عن الكراهية وبناء التسامح

وأشار في معرض حديثه أن إسرائيل تقوم بمعالجة جرحى جبهة النصرة ما يدل على استغلال الدين بشكل بشع لأغراض سياسية.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع الإسلام وتدريب الأئمة – دور السياسيين والتعليم، أكد فيها مدير الشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف الإسلامية المغربية على التركيز على دور البيت والمسجد والمدرسة لتسود ثقافة التسامح وقبول الآخر فالدين دوره محوري في تأسيس الحضارات الإنسانية ، وتحدث عن تعليم وتدريب الأئمة في المغرب حيث يجب تعليمهم أحدى اللغتين الانجليزية الفرنسية، إضافة إلى دراسة العلوم الاجتماعية ليكون ملماً.

وكذلك تحدث الأمين العام للمعهد الإسلامي الثقافي في روما مسجد روما الكبير مشددا على ان الحوار هو جوهر الديانات بشرط تحرير الفكر



الديني من تأثير السياسة والإسلام عارض الانحراف الديني والتطرف والحوار جزء من العقيدة الإسلامية، لا تجادل إلا بالحسنى والإيمان بكل الرسل وإلهنا وإلهكم واحد.

وتحدث نائب رئيس الفيدرالية الإسلامية الإيطالية مشيرا إلى أننا نعيش ظروفاً سياسية وثورات تمهد لصراع الحضارات، يمكن مواجهة ذلك بالحوار والتعليم والتربية بدءاً من البيت إلى المدرسة ومحاربة التهميش مهمة إقليمية دولية وكذلك نشر التفسيرات الصحيحة للنصوص حتى لا يحل محلها تفسيرات خاطئة من قبل المتطورين.

وتحدث عضو الوفد الفلسطيني بلال قاسم مؤكدا أن فلسطين قبل الحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين كانت بلد السلام والمحبة وتحتضن جميع الأديان اليهودية، المسيحية والإسلام وحتى الشيوعية، وكانت بلاداً تستقبل اللاجئ والمهاجر لذلك ترى فيها الأرمن والشيعي والأكراد والأخوة المغاربة واليونان والرومان وللآن لكل منهم حي أو باب في القدس الفلسطينية.

وأنا مع كل ما طرح إنسانيا ودينيا ولكن للأسف يتم الحديث عن الحروب والقتل والتدمير والإرهاب في ظل تجاهل كامل وغير مفيد ولن يفيد استمرار الابتعاد عن المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط، إلا وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وقيام قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين المتطرفين اليهود بالاعتداء اليومي وشبه المستمر على أرضنا وشعبنا وأطفالنا. فهل حرق الأطفال.. إرهاب كما تم حرق الطفل، ثم حرق الطفل وفق مفهوم المتطرفين اليهود المستوطنين وبدعوة من حاخام كبير وهل حرق الشجر وقلعها كشجرة الزيتون عنوان المتوسط، التي عمرها أكثر من ١٠٠ سنة عندما يتم قلعها وحرقها هل هذا إرهاب. ويتحدث عضو في الكنيست الإسرائيلي عن فتح بوابات للسلام في ظل انسداد الأفق، وأنا أسأله هل إقامة الجدار العنصري العازل بين المدن الفلسطينية يفتح أفقاً. وهل منع الأذان في الجوامع في مدينة القدس يفتح أفقاً إنه دعوة للتطرف إن أردتم فعلاً. فتح حوار حقيقي بين الأديان الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام، عليكم وقف عمليات تهويد المدينة المقدسة عاصمة الديانات الثلاث مهد السيد المسيح وأولى القبلتين ومسرى النبي محمد «صلى الله عليه وسلم»... ألم تجري وللآن عمليات طرد للمسيحيين الفلسطينيين والمسلمين في القدس بالقوة وبإرهاب الدولة المنظم

وأود تصحيح بعض المغالطات التي تحدث بها المستشار كومباني وأقول له قرار اليونسكو هو قرار صحيح ودقيق ١٠٠٪ وبعد دراسات المختصين في التراث والثقافة والحضارة، ولا علاقة له بالدين ،وبعد أن أنهت إسرائيل خمسين عاماً في الحفريات تحت الأقصى وحائط البراق لم تجد شيئاً يؤكد وجود هيكل سليمان أو أي أثر أخر. أختم أن الإرهاب لا دين له ولا وطن له.

اليوم الثاني: اجتماع مكتب الجمعية البرلمانية المتوسطية

افتتح رئيس الجمعية لحو مربوح اجتماع المكتب مستعرضا جدول أعمال الجمعية ١١ التي ستعقد في البرتغال خلال فترة ٢٣-٢٠١٧/٢/٢٤، إلى جانب النظر في قبول أعضاء جدد للجمعية، ومناقشة مقترح من فرنسا حول نقل مقر الجمعية من مالطا إلى فرنسا، وكيفية تفعيل دور المكتب واللجان والجمعية العامة، ومناقشة توزيع الرئاسات ورؤساء اللجان بين أعضاء الجمعية (شمال- جنوب).

وأشار رئيس الجمعية أن الرئاسة القادمة للجمعية ستكون في الشمال، وسيكون هناك تبادل هذا العام في رئاسة اللجان الدائمة. مشيرا إلى عرض رومانيا استضافة الجمعية ١٢ في عام ٢٠١٨، و تم تأجيل طلبها لتكون عضوا كاملا في الجمعية الى دورة البرتغال رغم موافقة المكتب على انضمامها، فيما تمت الموافقة على قبول روسيا عضوا مراقبا في الجمعية.

أما البند الثاني على جدول الأعمال، فتناول خطة عمل الجمعية للعام ٢٠١٧ حيث أشار الأمين العام للجمعية سيرجيو بيازي أن زيارة الشرق الأوسط ما تزال على جدول الأعمال وقد تكون في آذار القادم ، فيما رفض الوفد الفلسطيني أن تتم الزيارة ضمن وفد مشترك أردني فلسطيني إسرائيلي، لدعم عملية السلام ، واللقاء مع وزراء الخارجية في فلسطين والأردن وإسرائيل.

فيما تناول البند الثالث القضايا المالية ونقل مقر الجمعية من مالطا.

القضايا المالية: ميزانية الجمعية ٢ مليون يوريو سنويا.

وضع الأمين العام للجمعية الاجتماع بصورة الأوضاع المالية الصعبة للجمعية، حيث لا يمكن تمديد عقود العاملين في مكتب الجمعية حتى نهاية العام الحالي، نظرا لصعوبة الوضع المالي. ولدينا فائض على الميزانية فقط ٢٠ ألف يوريو هذا الأمر حرج جدا مالياً، وهناك مشاكل في بناء مقر الجمعية في مالطا وبحاجة للترميم والتدعيم، ولكن ليس هناك مال لنجعل المكان آمنا، وتكلفة الصيانة ١٠٠ ألف يوريو دفعة أولى، ثم ٤٠ ألف يوريو سنوياً للترميم.

وكذلك هناك ضريبة القيمة المضافة مفروضة علينا ندفعها ثم نطالب باسترجاعها، وهناك ١٨ ألف يوريو متراكمة من الضرائب لدى مالطا منذ سنوات سابقة لم تردها للجمعية. وهناك صعوبة في تنظيم السفر إلى مالطا، مما يرفع تكلفة تذاكر السفر بنسبة ٤٠٪ ، وبناء على ذلك نطالب بزيادة ١٠٪ على الاشتراكات.

وكذلك هناك مشكلة في منصب الأمين العام للجمعية الذي ينتهي عقده عام ٢٠١٧، ويجب أن يعود الى مقر عمله الأصلي في الأمم المتحدة، لذلك يجب اختيار أمين عام جديد، وطالب الأمين العام أيضا بتشكيل صندوق طوارئ بملغ ١٧٠ ألف يوريو.

وختم الأمين العام بان القرار يجب أن يتم اتخاذه بشأن كل تلك القضايا في دورة البرتغال.

رئيس الجمعية لحو مربوح:

أضافة إلى ما عرضه الأمين العام للجمعية، حيث أن المبلغ الذي يرد للجمعية هو ٤٦٨ ألف يورو يغطي ٦٠-٧٠٪ من المصاريف خلال عام ٢٠١٧، إذا لم تلتزم دولة واحدة بدفع التزاماتها فلن نتمكن من استكمال عملنا، وعلينا اتخاذ إجراءات ضد الدول التي لم تدفع خاصة منذ عام ٢٠١٠، فهناك ٦ دول لا تدفع التزاماتها، لذلك يجب الحوار مع تلك البرلمانات، هل هي مستعدة للدفع أم لا؟، وستطرح كل تلك القضايا على الجمعية القادمة في البرتغال.

وناقش الاجتماع مقترحاً من فرنسا بشأن استضافة الأمانة العامة للجمعية في مرسيليا، حيث قدم فوزيل ممثل مجلس الشيوخ الفرنسي عرض بلاده لاستضافة مقر الجمعية، اعتماداً على الميزانية المتوسطة المدى، بعد عشر سنوات من وجود المقر في مالطا.

فيما اعترضت ممثلة مالطا، مطالبة أولا بتعديل المادة ٢٣ من النظام الأساسي الخاصة بنقل مقر الجمعية من مالطا لفرنسا، مضيفة إن قرار نقل المقر له تأثيرات سياسية، لذلك يجب البحث عن الأسباب الحقيقية اعتماداً على اللائحة الأساسية للجمعية التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٦ ، وهل نقل الجمعية إلى فرنسا سيحل مشاكل الجمعية المالية !؟ ومقترح النقل بحاجة أيضا لتعديل المادة ١٥ من النظام الخاص بالجمعية، ولدينا حق الاعتراض إذا تم ذلك دون تعديل المادة.

في نهاية النقاش قرر مكتب الجمعية إن قرار النقل النهائي سوف يتخذ في الجمعية القادمة في البرتغال حسب اللوائح الخاصة بالجمعية.

تقرير عن اجتماع الجمعية العامة التاسعة للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بالقاهرة



اعداد: سالم ابو لغد

عقدت الجمعية العمومية العادية التاسعة للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بالقاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨، وشارك الاجتماع عن المجلس الوطني سالم أبو لغد والأخت جهاد أبوزنيد، والأخ أحمد أبو هولي عضوي المجلس التشريعي بدعوة من الدكتور عاطف عبدالحميد المدير الإقليمي للمنظمة الكشفية العربية.

كما شارك كل من ممثلي:

دولة الكويت- المملكة العربية السعودية – دولة الإمارات العربية – مملكة البحرين – سلطنة عمان – جمهورية السودان – المملكة الأردنية الهاشمية –المملكة المغربية – الجمهورية التونسية – دولة فلسطين.

كما حضر الاجتماع المدير الإقليمي للمنظمة الكشفية العربية الدكتور عاطف عبدالحميد، السيد/خميس سالم، رئيس اللجنة الكشفية العربية والسيد حسن سالم الدوسري مستشار الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب.

- جدول الأعمال:

١- افتتاح الجمعية العمومية التاسعة.
٢- المستجدات المتعلقة بالاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب.
٣- تعزيز التعاون بين الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب والمنظمة الكشفية العربية/الاقليم الكشفي العربي في إطار مخرجات المؤتمر الكشفي العربي الثامن والعشرين بمسقط والجمعية العمومية الثامنة للاتحاد الكشفي العالمي للبرلمانيين باستوكهولم.
٤- النظام الأساسي للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب .
٥- ما يستجد من أعمال.

- وقائع الاجتماع

١- افتتح الاجتماع بتلاوة من آيات القرآن الكريم.
٢- ثم بدأ الدكتور عبدالله الطريجي، رئيس الاتحاد بالترحيب بالحضور والشكر لنائب مصر العميد أشرف جمال والمنظمة العربية الكشفية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.
٣- بنود وجدول الأعمال

- البند الأول

– قدم شرحاً عن المستجدات المتعلقة بالاتحاد وخاصة قرار وزيرة الشئون الاجتماعية الخاص بحل الاتحاد والتظلم الذي قدمه للوزارة بهذا الشأن وبانتظار رأي القضاء في الموضوع وطرح الموضوع للنقاش وتلخص الأمر في الآراء التالية :

– ذهب رأي إلى الاحتجاج على القرار بمذكرة ترسل إلى سمو رئيس الوزراء الكويتي ومذكرة إلى السيد رئيس مجلس الأمة باعتبار الاتحاد اتحاداً عربياً وليس لجنة نفع عام تختص به الوزارة.

- وذهب رأي آخر إلى تشكيل لجنة مصغرة لمقابلة المسئولين المعنيين في الكويت بهذا الخصوص وبيان أن الاتحاد اتحاد عربي وليس كويتياً خاصة وأن الكويت سباقة لدعم القضايا العربية ودعم المؤسسات العربية وخاصة مقر الاتحاد في الكويت.
- وذهب رأي إلى انتظار حكم القضاء الكويتي بالموضوع.
- البند الثاني
- أجمع الحضور على ضرورة تعزيز التعاون بين الاتحاد والمنظمة العربية الكشفية وتبني ودعم مخرجات المؤتمر الكشفي العربي الثامن بمسقط والجمعية العمومية الثامنة للاتحاد الكشفي العالمي باستوكهولم المتعلقة بالشباب والطفولة والبيئة من خلال التشريعات التي يتم اقتراحها وتبنيها في البرلمانات.
- البند الثالث
- تم طرح التعديلات المقدمة من الأعضاء على مواد النظام الأساسي للاتحاد وبعد المناقشة تمت الموافقة على التعديلات المتفق عليها.

الخميس ٩٢-٢١-٦١٠٢

- في الساعة العاشرة صباحاً توجه أعضاء الجمعية العمومية لزيارة مجلس النواب المصري.
- استقبل الأعضاء السيد اللواء سعد الجمال ، رئيس اللجنة العربية في البرلمان المصري وقد ألقى محاضرة عن الحال العربي الراهن وأهمية الحركة الكشفية من خلال المبادئ القائمة عليها في توعية الشباب العربي لمواجهة التحديات التي تمر بها الأمة العربية وخاصة إبعاد الشباب عن التطرف والإرهاب.

فلسطين تشارك في اجتماعات لجان الاتحاد البرلماني العربي

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني ضم الأخت انتصار الوزير وزهير صندوقة وعمر حمايل في أعمال الدورة ٢٠ للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي واجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عنها التي عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٤-٢٠١٦/٩/٨.

وأكدت اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد البرلماني العربي على متابعتها الحثيثة لما يصدره الكنيست الإسرائيلي من قوانين عنصرية، والتواصل مع الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية الإقليمية خاصة المتوسطية والاورمتوسطية.

وأكدت اللجنة التنفيذية في قراراتها انه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتا على مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي) على مسمع ومرأى من برلمانيي العالم، دون اتخاذ أية إجراءات بحقه أو مطالبته بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي.كما أوصت أيضا اللجنة بالتركيز على قطاع الإعلام من أجل فضح هذه القوانين العنصرية.

وثمنت اللجنة التنفيذية كذلك الجهود المبذولة من قبل اللجنة البرلمانية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، وأوصت بالتنسيق مع هذه اللجنة، ومع المجموعة العربية المشاركة في الدورة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد خلال الفترة ٢٣-٢٧ أكتوبر القادم في جنيف، وصولا إلى اتخاذ القرار المناسب الذي يتوافق عليه البرلمانيون العرب.

من جهة ثانية ، أدرجت لجنة المرأة في الاتحاد على جدول اعمال المؤتمر البرلماني العربي الخاص بالمرأة العربية الذي سيعقد قبل نهاية العام الحالي، إفراد بند خاص بقضايا المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي وضرورة الخروج بتوصيات عملية لدعمها وإعداد تقارير دورية حول ما تتعرض له من انتهاكات إسرائيلية لحقوقها وأطفالها وتمكين صمودها

من جانب اخر، أقرت اللجنة التنفيذية للاتحاد تنظيم ندوة حول القدس وما تتعرض له من تهويد بهدف التوصل الى خطة دعم وإغاثة عربية وإسلامية برلمانية لأهل المدينة المقدسة لتمكينهم من الصمود فيها.

كما أقرت اللجنة التنفيذية خطة عمل الاتحاد البرلماني العربي للعام القادم ٢٠١٧ وتضمنت بنودا خاصة بالقضية الفلسطينية من بينها العمل مع البرلمانات العربية وحكوماتها لتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجل حماية القدس وإنقاذها من سياسات التهويد التي تتعرض لها ، الى جانب تؤأمة المدن العربية مع مدينة القدس، من خلال إصدار تشريعات وقرارات عربية تحقق هذا الهدف تنفيذاً لقرارات الاتحاد البرلماني العربي خاصة مؤتمر رقم ١٩.

كما أقرت اللجنة في خطة الاتحاد عرض ملف القوانين العنصرية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي الذي تم إعداده من قبل اللجنة القانونية في الاتحاد البرلماني العربي على الاتحاد البرلماني الدولي ومطالبته باتخاذ إجراءات بحق الكنيست الإسرائيلي لانتهاكه ومخالفته لميثاق الاتحاد وأهدافه ومخالفته لمبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وميثاق جنيف وغيره من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان.

الاتحاد البرلماني العربي يطالب الأمة العربية إفشال محاولات الاستفراد بالشعب الفلسطيني

وفي ختام اعمالها دعت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الأمة العربية، وشعوبها، وبرلماناتها لتقديم مزيد من الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني في مواجهة المحتلين ومحاولاتهم الاستفراد به، وصولا إلى تحقيق أهدافه في تقرير مصيره والعودة والحرية والاستقلال.

وأكدت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في بيان صحفي صدر عنها عقب اجتماعها الذي انعقد في القاهرة بحضور ممثلين عن البرلمانات العربية على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية وانه لا امن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون حل عادل لها بموجب قرارات الشرعية الدولية، واتفاقيات السلام الموقعة والمبادرة العربية للسلام.

وأدانت اللجنة التنفيذية بأقسى العبارات الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية والمتمثلة بالعقوبات الجماعية والاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وحملات الاعتقال والحصار والإغلاق والاغتيالات اليومية، الى جانب هدم المنازل، واستمرارها في سياستها الاستيطانية الاستعمارية.

كما عبرت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، عن إدانتها الشديدة للعدوان والاقتحامات الإسرائيلية وقطعان المستوطنين، لحرم المسجد الأقصى المبارك، واستمرار تدنيس المقدسات المسيحية، والإسلامية ضمن سياسة الاحتلال التهويدية بحق مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين في انتهاك فاضح لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تعتبر مدينة القدس محتلة.

كما دعت اللجنة التنفيذية الاتحادات البرلمانية الإقليمية، والدولية خاصة الاتحاد البرلماني الدولي الى إدانة واستنكار ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية تتعارض وتنتهك مبادئ القانون الدولي، وميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، مطالبة باتخاذ إجراءات عملية وعاجلة ورادعة ضده، مشددة أنه لا يحق للكنيست الإسرائيلي أن يسنّ القوانين للاحتلال في انتهاك صريح لالتزاماته وفق ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه.

تقرير حول اجتماع لجنة التميّز التابعة للاتحاد البرلماني العربي



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني بعضوية الأخ زهير صندوقة والأخ عمر حمايل في اجتماع اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي الذي عقد في بيروت بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٦، برئاسة الدكتور ميشال موسى، ممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي نبيه بري، وشارك في الاجتماع ممثلو البرلمانات العربية: الجزائر، لبنان، عمان، وعلاء الكندري، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية، والخبراء البرلمانيين: مبارك أبو يامين من الأردن، إبراهيم محمد إبراهيم من السودان، أمجد عبد الحميد عبد المجيد الدوري من العراق، وفايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

وبعد كلمات ترحيبية من الأمين العام للاتحاد فايز الشوابكة وممثل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، صادق المجتمعون على جدول أعمال الاجتماع التالي:

١- دراسة ملفات المرشحين لجائزة التميز البرلماني العربي.

٢- ما يستجد من أعمال.

جلسة العمل ودراسة ملفات المرشحين للجائزة

وبعد ان تم استعراض ملفات جميع المرشحين لنيل الجائزة ومناقشتها بشكل مستفيض استنادا لمواد اللائحة المنظمة لمنح الجائزة، اتخذت اللجنة التوصيات الآتية:

أوّلاً: نظرا لعدم تقدم أية شعبة برلمانية عربية ترشيحات لفئة رؤساء البرلمانات السابقين، فلن يكون هناك جائزة لهذا العام لهذه الفئة.

ثانيا: أوصت اللجنة بمنح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة الأربعة:

١- مرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان:

-علي جاسم أحمد/ المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

-زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

٢- مرشح الفئة الثالثة : "أمين عام البرلمان»

-فهد بن مبارك الخيارين - أمين عام مجلس الشورى – دولة قطر.

-عبد القادر بن سالم الذهب - عضو مجلس دولة / أمين عام سابق مجلس الشورى – سلطنة عمان.

٣- مرشح الفئة الرابعة: "الباحث البرلماني»

-مريم أحمد الجرمين- مدير المكتب الفني المجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد حجبت اللجنة الجائزة عن المرشحتين الأخريين من الأمارات لفئة باحث برلماني نظرا لعدم استيفائهما الشروط الواردة في اللائحة المنظمة لعمل جائزة التميز البرلماني العربي.

ثالثا: دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي

أوصت اللجنة بإعادة دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني بأسلوب يظهر فيه الهدف من الجائزة وآلية اختيار المرشحين وإضافة فئات ومجالات جديدة للجائزة، مع إدخال الملاحظات التي قدمت من السادة أعضاء اللجنة، أو التي سوف يتم إرسالها من قبلهم إلى الأمانة العامة للاتحاد قبل ٣١كانون الثاني /يناير ٢٠١٧، ليتم مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

رابعا: الاجتماع القادم للجائزة

أوصت اللجنة بعقد الاجتماع القادم للجنة جائزة التميز البرلماني العربي عشية انعقاد الدورة الحادية والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي لدراسة مقترحات السادة أعضاء اللجنة على اللائحة.



الجمعية البرلمانية الآسيوية تتضامن مع الشعب الفلسطيني

عبرت الجمعية البرلمانية الآسيوية في إعلانها الذي صدر عنها في ختام أعمال دورتها التاسعة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٠٦، في كمبوديا عن تضامنها ودعمها للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وشارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية نايف مهنا وعمران الخطيب في أعمال الدورة التاسعة للجمعية البرلمانية الآسيوية التي يبلغ عدد أعضائها ٤٠ برلمانا إضافة إلى ١٨ مراقبا، والتي انعقدت في مدينة سيام ريب بمملكة كمبوديا خلال الفترة ٢٨-٢/١١-٢٠١٦/١٢ ووضع رئيس الوفد الفلسطيني المجتمعين بصورة تطورات الأوضاع الميدانية على الأرض الفلسطينية وما يقترفه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم ضد ابناء الشعب الفلسطيني.

وجاء ذلك خلال كلمة لرئيس الوفد الفلسطيني أمام الجلسة العامة تحت عنوان "السلام والتنمية المستدامة"، مؤكدا أن الاحتلال الإسرائيلي هو المعيق الرئيسي للتنمية في فلسطين.

وقال رئيس الوفد الفلسطيني إنه بفعل استمرار بناء المستعمرات في الأرض الفلسطينية والطرق الإلتفافية العنصرية وجدار الضم والتوسع، أصبحت القرى والمدن تعيش في كانتونات ومعازل شبيهة بتلك التي كانت في جنوب أفريقيا أيام الحكم العنصري، ما قطع أوصال الأرض الفلسطينية ومنع حرية انسياب الأفراد والبضائع من خلال الحواجز العسكرية.

وأشار الى ما يتعرض له الشعب من أطفال ونساء وشيوخ وشباب ورجال من القتل العمد بدم بارد الى الاعتقالات والتعذيب للآلاف، وحتى القتل حرقا على يد عصابات المستوطنين وغلاة المتطرفين المهووسين دينيا، ما يرقى بامتياز إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، متسائلا" كيف يمكن لنا تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين؟.»

وتأسست الجمعية البرلمانية الآسيوية عام ٢٠٠٦ بهدف تحقيق الاستقرار والعدالة وبناء روابط أوثق بين برلمانات ودول القارة الآسيوية من أجل السلام، و تم الاتفاق على تغيير مسمى جمعية برلمانات آسيا للسلام والتي تم تأسيسها عام ١٩٩٩ إلى مسمى الجمعية البرلمانية الآسيوية.

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة (١٣٥) للاتحاد البرلماني الدولي

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ عزام الأحمد، في اجتماعات الدورة (١٣٥) للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في جنيف- سويسرا خلال الفترة ٢٣-٢٨/١٠/٢٠١٦، وضم الوفد الفلسطيني أعضاء المجلس الوطني: انتصار الوزير، زهير صندوقة، بلال قاسم، وعمر حمايل، إلى جانب مشاركة الأمين العام للمجلس التشريعي إبراهيم خريشة، والإداريين بشار الديك ورشا قواس.

وشارك أكثر من ٦٨٠ نائباً يمثلون ١٤٠ برلمانا منهم ١٠١ رئيس برلمان ونائب رئيس في هذه الدورة من أصل ١٧١ برلمانا عضوا في الاتحاد، وكان عنوان الدورة "دور البرلمانات كأول المستجيبين لانتهاكات حقوق الإنسان.

اليوم الأول: الأحد٢٣/١٠/٢٠١٦

أولاً: الاجتماعات التنسيقية للمجموعتين الإسلامية والعربية:

شارك الوفد الفلسطيني في الاجتماعات التنسيقية للمجموعتين العربية والإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي برئاسة نبيه بري رئيس الاتحاد البرلماني العربي -رئيس مجلس النواب اللبناني، حيث بحثا مجموعة من القضايا أهمها: تبني مواقف موحدة تجاه البنود الطارئة المدرجة على جدول أعمال جمعية الاتحاد وعددها ٩ بنود، ومن ضمنها مشروع البند المقدم من الوفد البرلماني المغربي حول الطلب من برلمانات العالم استكمال

الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة في إطار تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وهو بند مؤجل من قبل المجموعتين العربية والإسلامية منذ الاجتماع

السابق للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في زامبيا في آذار الماضي مع التزامهما بطرحه في هذه الدورة التي تعقد في جنيف.

ونظرا لتزاحم مشاريع القرارات الطارئة من قبل ممثلي ٩ برلمانات منها ثلاثة عربية الأول من المغرب والثاني من دول مجلس التعاون الخليجي حول دور البرلمانات في حماية مبدأ سيادة الدول وحصانتها من الخضوع للقضاء الوطني لأية دولة، والثالث مقدم من سوريا حول تأثير العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان، والى جانب ٦ بنود أخرى حول الأزمة الإنسانية في سوريا خاصة في حلب وتقديم الإعانة الاغاثية لها، وأخرى تناولت سلامة امن المهاجرين وضمان الأمن في جنوب السودان، إلى جانب البند الروسي حول حل الأزمة السورية بالطرق السلمية، وغيرها .

ورحب عزام الأحمد رئيس الوفد الفلسطيني خلال اجتماع



المجموعة الإسلامية الذي عقد بجنيف بالبند المغربي حول فلسطين الذي تم تقديمه إلى الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي كقضية طارئة، امتثالا لما تم الالتزام به سابقا في زامبيا في آذار الماضي خلال الاجتماع التنسيقي للمجموعتين العربية والإسلامية، مطالبا إياهما بدعم ومساندة هذا البند، مضيفا أن هذا البند يعد طارئا نظرا لان دولة فلسطين حصلت على العضوية في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٢، ولكن سيادتها ما تزال مسلوبة ومعتدى عليها نظرا لاستمرار الاحتلال لها، كما أن هناك الكثير من البرلمانات الأوروبية مهتمة بقضية الاعتراف بدولة فلسطين والعديد منها فعلا اعترف أو قدم توصية لحكومته للاعتراف بها، لذلك جاء البند المغربي لحث برلمانات العالم خاصة الأوروبية منها للضغط على حكوماتها للاعتراف بدولة بفلسطين.

وأضاف الأحمد انه مع أهمية البند المقدم من السعودية،- ردا على ما تضمنه " قانون جاستا" وهو قانون اقره الكونغرس الأمريكي يتيح لعائلات ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ويمس أيضا سيادة العديد من الدول الأخرى-، نطالب بضرورة الإيفاء بالالتزام الذي قطع في زامبيا من قبل المجموعتين العربية والإسلامية حول دعم البند المغربي المتعلق بفلسطين.

ومن جانبه، أكد رئيس البرلمان المغربي عبد الحكيم بنشماس خلال اجتماع المجموعة الإسلامية، انه كان هناك التزام أخلاقي وأدبي من قبل ممثلي البرلمانات الإسلامية والعربية خلال الاجتماع السابق الذي عقد

في زامبيا بدعم طلبنا حول فلسطين، وبناء عليه نحن في المغرب نقدم هذا البند الطارئ حول فلسطين نظرا لمحورية القضية الفلسطينية.

وبعد نقاش، تم الاتفاق في المجموعة الإسلامية على دمج البنود المقدمة من البرلمانات العربية في بند واحد، وتم تشكيل لجنة من فلسطين والإمارات والسودان، اجتمعت اللجنة، واتفقت على صيغة موحدة باسم المجموعتين الإسلامية والعربية بدلا من الصيغ الثلاث آنفة الذكر، وتضمنت هذه الصيغة إلى جانب ما ورد في البنود الأصلية فقرة حول فلسطين تقدم بها رئيس الوفد الفلسطيني ووافقت عليها اللجنة، وهي: ضمان حق الدول في ممارسة سيادتها الوطنية فوق أراضيها وحمايتها من أية اعتداءات أو احتلال وفقا لقواعد القانون الدولي، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومؤسساتها الخاصة بذلك .

وخلال هذا الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية برئاسة نبيه بري قدم رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد مداخلة مطولة حول ما جرى منذ اجتماع المجموعتين العربية والإسلامية في زامبيا في آذار الماضي ، مؤكدا انه تم الاتفاق في لجنة الصياغة الثلاثية المكونة من السودان والإمارات وفلسطين على بند عربي إسلامي واحد يركز على حماية السيادة للدول مع التأكيد على حماية سيادة دولة فلسطين التي اعترفت بها الأمم المتحدة ولكنها ما تزال تحت الاحتلال، مشيرا إلى انه أكد لأعضاء لجنة الصياغة انه في حال لم نوفق في بندنا الموحد، فيجب على كل الوفود العربية والإسلامية أن تثير قانون جاستا في كلماتها أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي وآثاره وسلبياته على سيادة الدول وخاصة المملكة العربية السعودية - مع العلم ان هذا القانون لم يطرح مباشرة في بند برلمانات مجلس التعاون الخليجي وإنما تمت إثارته من قبل رئيس الوفد الفلسطيني.

وشدد الأحمد خلال المداخلة أن كل الوفود العربية سواسية، فقد تم الاتفاق سابقا، وقضية فلسطين قضية طارئة، موجها الشكر لرئيس البرلمان المغربي السيد عبد الحكيم بنشماس على تقديمه بندا حول فلسطين الذي استشعر بأهمية إعادة الاهتمام للقضية الفلسطينية خاصة أن هناك إصرارا وطلبا فلسطينيا في الأمم المتحدة على جعل العام ٢٠١٧ عاما لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

وأضاف الأحمد أننا اتفقنا في اللجنة الثلاثية على البند الموحد ولا تناقض بينها لأنها تركز على جوهر السيادة وضرورة حمايته وصيانته سواء تم ذلك الاعتداء والتدخل من قبل دول أو قوانين أو من قبل احتلال وعدوان خارجي كما هو حاصل في فلسطين.

وتلتْ رئيسة البرلمان الإماراتي د. أمل القبيسي خلال اجتماع المجموعة العربية ما تم الاتفاق عليه في اللجنة المصغرة باعتماد صيغة موحدة للبنود العربية الثلاثة، كما أكد ذلك العضو في تلك اللجنة من البرلمان السوداني بأن اللجنة خرجت متفقة أيضا على بند واحد.

وبناء على ذلك، تم عرض الاتفاق على الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية لإقراره نهائيا، ولكن تمسك ممثل السعودية باسم برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي بالمقترح الأصلي لهم دون الإشارة إلى الاحتلال أو الفقرة الخاصة بفلسطين والتي اتفقت عليها اللجنة، رافضا الاتفاق العربي الإسلامي الذي خرجت به اللجنة.

وبناء على ذلك، أعاد رئيس البرلمان المغربي تمسكه بالبند الخاص بفلسطين، مؤكدا انه سيعرضه على التصويت بعد التراجع عن الاتفاق الذي تم في اللجنة.

تم ناقشت المجموعة العربية تعبئة الشواغر المخصصة لها في هياكل الاتحاد البرلماني الدولي، حيث قررت المجموعة أن يكون التوزيع للشواغر في الجمعية القادمة للاتحاد التي ستعقد في بنغلادش عادلاً لكل البرلمانات بحيث لا يكون التدوير بالمواقع ينحصر بين برلمانيين أثنين أو ثلاثة، وسنقوم بإعداد دراسة حول قضية تمثيل البرلمانات العربية في مواقع الاتحاد، ثم جرى اعتماد السيدة رانية علواني من مصر عضوا في مكتب منتدى البرلمانيين الشباب، واعتماد شاغر للبرلمان الأردني في الجمعية القادمة للاتحاد ليكمل مدة سلفه في رئاسة لجنة شؤون الأمم المتحدة في الاتحاد.

ثم الاستماع لممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي السيد علي جاسم أحمد من الإمارات الذي استعرض نشاط الاتحاد خلال عام .

ثانيا : اجتماع ملتقى النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد الفلسطيني انتصار الوزير، في الاجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات الذي بحث القضايا المدرجة على جدول أعمال لجان الاتحاد، خاصة إدخال وجهة نظر النساء حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتمثيل النسبي للمرأة في الأحزاب وفي البرلمانات، وعلى سبيل المثال تصل نسبة مشاركة المرأة





إلى ٣١٪ في الوفود المشاركة في اجتماعات الاتحاد وهي نسبة ضعيفة يجب العمل على النهوض بها لتصب في صالح المساواة التي تطمح إليها لصالح إشراك المرأة كمحرك في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقدمت الوزير مداخلة أوضحت خلالها أن العنف الممارس ضد المرأة الفلسطينية هو عنف الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتقل النواب من رجال ونساء مثل اعتقاله للنواب مروان البرغوثي وأحمد سعدات وخالدة جرار التي تم إطلاق سراحها مؤخراً، وكما يمارس جنود الاحتلال القتل بدم بارد ضد النساء والفتيات والأطفال يومياً في كافة المدن الفلسطينية، وبالنسبة للعنف الناتج عن الثقافة السائدة في المجتمع فقد تم وقف العمل بالقانون الذي يعفي القاتل على قضية خلفية الشرف من العقاب وتم اعتباره قاتلاً ويحاكم جنائياً.

وفي الجلسة الثانية لاجتماع لجنة النساء البرلمانيات قدمت انتصار الوزير، كلمة شكرت خلالها الأعضاء المشاركين الذين تعرضوا في مداخلاتهم لأوضاع الفلسطينيين في غزة أثناء الحرب ونتائجها على النساء والأطفال والرجال خاصة ممثل الوفد المغربي محمد الناصر. وأضافت الوزير علاوة على الأوضاع المأساوية في قطاع غزة وزيادة العنف أريد أن أضيف انه ليس فقط العنف هو الذي ازداد في قطاع غزة أو في فلسطين ولكن عدد الوفيات من النساء أثناء الولادة وذلك بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

وأوضحت الوزير أن المرأة الفلسطينية تعيش حالة عنف مزدوجة وتتحمل مسؤولية الأسرة كاملة في ظل حالة الحرب التي تعيشها، حيث قتل الاحتلال الرجال والأبناء والأطفال أثناء الحرب، وحيث الإصابات التي أدت إلى بتر الأطراف والتي منعت الرجال من العمل والتي كان من نتائجها محاولة المرأة الفلسطينية في ظل البطالة والحصار أن تتكبد عناء البحث عن فرصة عمل توفر المأكل لمن تبقى من عائلتها وأطفالها.وتطرقت الوزير إلى قضية منع وصول مواد البناء إلى قطاع غزة بسبب الحصار ما أدى إلى استمرار معاناتها بالتشرد وتعرضها للعنف. ووجهت الوزير، كلمة الى الدول التي تستقبل اللاجئين مطالبة إياهم بعدم التمييز بين اللاجئين من فلسطين ومن الدول الأخرى، وأضافت إن المتطرفين يعاقبون النساء بجميع الوسائل المتاحة من السبي والبيع والاتجار.

اليوم الثاني: الاثنين: ٢٤/١٠/٢٠١٦

أولا: جلسة التصويت على البنود الطارئة- الجمعية العامة للاتحاد

وعلى إثر هذا الخلاف والتراجع العربي عن الاتفاق بدمج البنود العربية ببند واحد، قدم كل برلمان مقترحا منفردا للتصويت أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وجرت أطول عملية تصويت تشهدها الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي على خمسة بنود طارئة بعد دمج بعضها، حيث فاز المقترح الأوروبي المقدم باسم ألمانيا والمكسيك الذي تناول الوضع الإنساني في سوريا خاصة مدينة حلب، وحل البند المغربي ثانيا بحصوله على ٦٥٣ صوتا بعد البند الأوروبي والذي دعا برلمانات العالم لاستكمال الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة في إطار تعزيز الأمن والسلم الدوليين، ودعا البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي لم تعترف بعد بدولة فلسطين لإقناع حكوماتها للاعتراف بدولة فلسطين دون شروط ضمن حدود عام ١٩٦٧؛ كما دعا القرار الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية المخالفة للقانون، ودعاها لوقف سياسة الاستيطان فوراً، وطالبها بالإفراج فورا عن جميع المعتقلين منذ ١٢ حزيران عام ٢٠١٤ حتى الآن، بما في ذلك أعضاء المجلس الوطني والتشريعي الفلسطيني على وجه الخصوص؛

وأوصى القرار أيضا بإنشاء "المجموعة الاستشارية للاتحاد البرلماني الدولي حول الاعتراف الدولي بدولة فلسطين،" مهمتها العمل كمركز تنسيق للمبادرات البرلمانية لمساعدة البرلمانات الوطنية في تحقيق الاعتراف الدولي الكامل بدولة فلسطين.



وحل البند الذي تقدم به برلمان كينيا والمطالب بحماية وتحقيق السلم والأمن في جنوب السودان بالمرتبة الثالثة من حيث الأصوات، ثم تلاه البند الروسي السوري بعد دمج البندين معا، الذي دعا لحل الأزمة السورية بالطرق السلمية والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وحلّ بالمرتبة الأخيرة البند الذي تقدمت به برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي الذي دعا لضمان وحماية سيادة الدول.

وحثّ القرار الفائز بشأن سوريا كل الأطراف المعنية على إنهاء الحرب، و تقديم مساعدات إنسانية وطبية فورية ومتواصلة دون عوائق إلى المدنيين في سورية لضمان وصول الإمدادات إلى أكثر من ٥٥٠٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة والمحرومة من شتى أشكال المساعدة.

وأشار القرار إلى أن أكثر من ١١ مليون شخص أُخرجوا من ديارهم في سورية، ومنهم ٦،٥ مليون نازح داخلي، كما اضطرّ ٤،٨ مليون للفرار إلى خارج البلاد بعد اندلاع الحرب؛ وتناول النواب مسألة الحرب والوضع الإنساني الحرج في سورية وبخاصة في حلب. وطالب القرار بضرورة وضع حد للهجمات الموجهة ضد المدنيين والمنشآت المدنية وفك الحصار الذي تتعرض له المدن ووقف الإجلاء القسري لها فوراً.

ثانيا: مداخلة انتصارا لوزير حول البند الطارئ:

بعد اعتماد البند لطارئ فتح المجال للأعضاء لتقديم مداخلاتهم، حيث أعلنت انتصار الوزير تضامن فلسطين مع الشعب السوري، مطالبة بوقف هذه الحرب في سوريا ووقف معاناة النساء والأطفال، مضيفة أن أبناء شعبنا تعرضوا إلى ثلاث حروب في قطاع غزة، وعشنا ويلات القصف والصواريخ، وما خلفته من آلاف الشهداء والجرحى وتدمير للمنازل ولجوء أكثر من نصف مليون فلسطيني إلى المدارس، لذا نحن ندعو إلى حل سلمي بعيدا عن أي حل عسكري والتركيز على المسائل الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي للالتزام بتقديم المساعدة للدول المضيفة للاجئين كما طلب مندوب الأردن.

ثالثا: اجتماع للجنة الدائمة الثالثة- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

شارك عضو الوفد الفلسطيني زهير صندوقة في اجتماع للجنة الدائمة الثالثة - لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي ناقش مشروع قرار للجنة بعنوان : حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية، بصورة كاملة وآمنة ودون تدخل: بناء الشراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الغرض.

وأكد صندوقة بمداخلة أمام الاجتماع ركز فيها على الدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني نحو الاستقلال والتقدم وبدورها الكبير الذي تمارسه في مواجهة الاحتلال جنبا إلى جنب مع الرجل، مشيرا إلى ما تتحمله المرأة الفلسطينية من تضحيات ومسؤوليات كبيرة بسبب استشهاد أو اعتقال زوجها وما يتطلبه ذلك من ضرورة قيامها برعاية أبنائها وأسرتها.

وأشار صندوقة إلى أن المرأة الفلسطينية تشارك كذلك الرجل على قدم وساق في مختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية الفلسطينية إلى جانب مجالات العمل الأخرى من حزبية ومهنية ونقابية، مضيفا أن المعيق الرئيسي لدورها هو استمرار الاحتلال وما يفرضه من معيقات ليس أمامها وحدها بل أمام كل التقدم والتطور داخل المجتمع الفلسطيني، وانه بإنهاء الاحتلال سيفتح المجال أمامها لزيادة مشاركتها في الحياة السياسية وفي مختلف المجالات والحقول الأخرى.

رابعا: اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد

شارك عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل في اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي والذي بحث العديد من القضايا أهمها ملء الشواغر في مكتبه وناقش أيضا آخر التطورات على صعيد مشاركة البرلمانيين الشباب والنجاحات والتحديات، واستخلاص الاستنتاجات ووضع التوصيات وتحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى (٢٠١٦.٢٠١٧)،

ودعا الاجتماع الشباب البرلمانيين إلى المساهمة الخطية في وضع الملاحظات على مشاريع القرارات التي تناقشها لجان الاتحاد واستمع المجتمعون إلى شرح من ممثلي لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ودورها في حماية حقوق هؤلاء البرلمانيين من انتهاكات حقوقهم.

وقدم حمايل مداخلة أثناء الاجتماع ركزت على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام وتلك الانتهاكات المستمرة التي يمارسها الاحتلال بحق أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني واستمرار اعتقال عدد منهم في انتهاك صارخ لكافة المواثيق والاتفاقيات، وعدم انصياعه لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي التي تطالبه بإطلاق سراحهم فورا. مشيرا إلى أن الانتهاكات ضد البرلمانيين الفلسطينيين لا تتم فقط من قبل الاحتلال من خلال الاعتقال المتكرر لهم فقط، وإنما انتهاكات يقوم بها الكنيست الإسرائيلي من خلال قوانينه العنصرية ليس ضد البرلمانيين فحسب بل بحق أبناء كل الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن الشباب الفلسطيني تحت الاحتلال بشكل عام يتعرض لكافة أنواع الانتهاكات لحقوقه ومصادرة حريته يوميا من أبرزها الاعتقال والقتل .

وتقدم حمايل بمقترحات للاجتماع بهدف زيادة مشاركة الشباب البرلمانيين في نشاطات الاتحاد البرلماني الدولي ولجانه من بينها أن يكون لمنتدى الشباب البرلمانيين ممثل في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي إلى جانب تحويل المنتدى إلى لجنة دائمة أسوة بباقي لجان الاتحاد.

اليوم الثالث: الثلاثاء: ٢٥/١٠/٢٠١٦

أولا: اجتماع لجنة الشرق الأوسط:

عقدت لجنة الشرق الأوسط اجتماعها الأول بحضور أعضاء اللجنة ومن بينهم الأخ عزام الأحمد ممثل المجموعة العربية في اللجنة، حيث أقرت اللجنة جدول الأعمال المقترح، وقدم السفير مختار عمر مستشار الأمين العام للاتحاد ملخصا حول آخر المستجدات في منطقة الشرق الأوسط وركز على الوضع في اليمن وسوريا وليبيا والعراق، ثم قدم الأخ عزام الأحمد مداخلة انتقد فيها إغفال الموجز لجوهر المشاكل في الشرق الأوسط وهي القضية الفلسطينية، إلا أن رد السفير عمر كان انه تجنب الحديث عن القضية الفلسطينية كونها مدرجة ضمن العمل الأساسي للجنة وان الموجز غطى فقط القضايا وانه نظرا لوجود ممثل كل من فلسطين وإسرائيل في الاجتماع فانه يترك المجال أمامهم لتقديم العرض من وجهة نظرهم باعتبارهم الأقدر على عرض ذلك.

ثم قدم الأخ عزام الأحمد مداخلة استعرض فيها آخر التطورات على القضية الفلسطينية منذ اجتماع لوساكا، مشيرا إلى توقف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، محملا إسرائيل مسؤولية ذلك، حيث أن إسرائيل أفشلت جهود اللجنة الرباعية لاستئناف المفاوضات بسبب رفضها تجميد الاستيطان وامتناعها عن إطلاق الدفعة الرابعة من قدامى الأسرى كما جرى الاتفاق. وتناول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها ما تقوم به في القدس من محاولة لتغيير المعالم الإسلامية والمسيحية في القدس ومنع المسلمين من ممارسة الشعائر الدينية ومحاولة فرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى. واعتبر ذلك ترجمة لسياسة إسرائيل الرافضة للسلام والتي تتهرب من أي استحقاق تجاه العملية السلمية، مشيرا إلى موقف إسرائيل الرافض للمبادرة الفرنسية الداعية إلى مؤتمر دولي لحماية حل الدولتين، وأيضا إلى رفض نتنياهو لحضور الاجتماع الذي دعا إليه الرئيس بوتين بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو رغم أن الأخير كان هو صاحب الاقتراح بالاجتماع.

وطالب الأحمد البرلمانيين بالضغط على حكوماتهم للعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ودعم الاعتراف بدولة فلسطين، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني الذي يتطلع إلى العيش بسلام أسوة بالشعب الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال الذي هو ارقى وارفع أشكال الإرهاب.

ثم تحدث عضو اللجنة نحمان شاي من الكنيست الإسرائيلي حيث اتهم الفلسطينيين بتضييع أي فرصة للسلام قائلا: يجب لوم الفلسطينيين على جمود العملية السلمية، مدعيا أن المعارضة الإسرائيلية قد مارست ضغوطا على حكومتها للمضي قدما في العملية السلمية، بعكس الفلسطينيين الذين يمارسون التحريض ويدعمون الإرهاب، مدعيا أيضا أن حزبه يعارض الاستيطان مطالبا بسرعة الجلوس إلى طاولة المفاوضات لان استمرار الوضع كما هو يعني بالضرورة استمرار الاستيطان. وطالب بأن يكون الحوار داخل اللجنة ايجابيا بعيدا عن الاتهامات للخروج بنتائج ايجابية.

ثم عرضت رئيسة اللجنة تقريرا موجزا حول الطاولة المستديرة التي عقدت في جنيف حزيران الماضي حول موضوع المياه بحضور ممثلين عن مختلف الدول المعنية بموضوع المياه في الشرق الأوسط ومنها فلسطين وإسرائيل ومصر والأمارات والبحرين، ثم عرضت ممثلة منظمة Waterlex تقريرا حول المياه وخطة عمل مستقبلية تركز على استراتيجيات لتوفير مصادر اكبر للمياه وكيفية تحويل المياه من أداة للصراع إلى فرصة للتعاون الإقليمي المشترك باعتبار المياه قضية عابرة للحدود.

ثم جرى نقاش حول الأنشطة المستقبلية للجنة الشرق الأوسط ومن بينها عقد طاولة مستديرة حول الغذاء في الشرق الأوسط، وهنا ذكر الأخ عزام الأحمد أعضاء اللجنة بما جرى الاتفاق عليه خلال الطاولة المستديرة التي عقدت حول المياه وهو ان يتم عقد الطاولة المستديرة القادمة في شرم الشيخ، وتم الاتفاق على ان تنتظر اللجنة إقرار موازنة الاتحاد لدراسة إمكانية تمويل مثل هذه الأنشطة.

ثانيا: اجتماع لجنة السلم والأمن الدولي

شارك عضو الوفد الفلسطيني بلال قاسم في اجتماع لجنة السلم والأمن الدولي التابعة للاتحاد الذي استمع للخبراء بشأن دور البرلمانات في منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة باعتباره أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وفي معرض مداخلته أمام اللجنة أكد قاسم أن الشعب الفلسطيني تعرض منذ عام ١٩١٧ للتدخل في شؤونه الداخلية من خلال وعد بلفور إلى فرض قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، والاحتلال المباشر لفلسطين عامي ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، وهي ما تزال تقع تحت احتلال استعماري استيطاني إسرائيلي يجب على المجتمع الدولي تخليص فلسطين منه. وطالب قاسم اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي باتخاذ مواقف محددة وواضحة تجاه استمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وصولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس حسب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مؤكدا ان الموقف الفلسطيني واضح تجاه أي تدخل خارجي واعتداء على سيادة الدول.

ثالثا: المشاركة في اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية:

شارك رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد في اجتماع المجموعة البرلمانية للاشتراكية الدولية بمشاركة عدد من الوفود من مختلف الأحزاب المنتمية للمجموعة والذي انعقد على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف، وبحث الاجتماع تنسيق المواقف لأعضاء المجموعة حول جدول أعمال الاتحاد.

واستعرض الأحمد أخر التطورات السياسية والميدانية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتصعيد الإسرائيلي المتواصل بحق الشعب الفلسطيني، إلى جانب استعراضه للجهود الدولية لإحياء عملية السلام والتحرك الروسي الذي أفشله نتنياهو برفضه اللقاء مع الرئيس محمود عباس والذي دعا إليه الرئيس الروسي بوتين بناء على طلب نتنياهو، مؤكدا أن الأخير قد تراجع عن اللقاء لكي لا يدفع استحقاقات السلام العادل خاصة أن اللقاء كان سيركز على وقف الاستيطان وإطلاق سراح الأسرى حسب الاتفاقيات السابقة.

ودعا الأحمد الأحزاب الاشتراكية بالتعاون مع حكوماتها لاستكمال عملية الاعتراف بدولة فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢،والتأكيد على أن يكون عام ٢٠١٧ عاما لإنهاء الاحتلال . كما أثار الأحمد قضية الاعتقال الإداري الذي تمارسه إسرائيل والمرفوض دوليا ما دفع بالأسرى لخوض الإضرابات عن الطعام رفضا لهذا القرار في ظل عجز المجتمع الدولي ومؤسساته عن إلزام إسرائيل بوقف العمل بهذا النوع من الاعتقال.

من جانبهم أكد المتحدثون الاشتراكيون خاصة الأمين العام للاشتراكية الدولية السيد لويس أيالا على دعمهم للشعب الفلسطيني وحقوقه في الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ والعمل على استكمال الجهود للاعتراف بالدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، معلنين تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وتجنيد كافة الطاقات لجعل عام ٢٠١٧ عاما لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

وفي نهاية اللقاء وجه الأحمد لرئيس الاشتراكية الدولية دعوة لحضور أعمال المؤتمر السابع لحركة فتح الذي سيحدد موعده في نهاية الشهر الجاري، وقد رحب الأمين العام للاشتراكية الدولية





بالدعوة مؤكدا حضوره بمجرد إعلامه بالموعد.

رابعا: لقاء الأحمد مع رئيس مجلس النواب المصري في جنيف

عقد في جنيف على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي لقاءً مطولاً بين رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد ورئيس مجلس النواب المصري د. على عبد العال.

وتناول اللقاء بحث الخطوات التنسيقية المشتركة بين المجلسين الفلسطيني والمصري على كافة المستويات البرلمانية الثنائية والإقليمية والدولية بما يخدم الأهداف الوطنية والقومية المشتركة.

وتم البحث كذلك في العلاقات الفلسطينية المصرية على كافة المستويات وبخاصة السياسية منها في هذه المرحلة التي تتحرك فيها قوى لا تريد الخير للشعبين الشقيقين الفلسطيني والمصري وعموم امتنا العربية، حيث تتكالب هذه القوى بمختلف الوسائل للنيل من العلاقات المصيرية التي تربط الشعبين الفلسطيني والمصري، وتحاول ضرب الموقف الواحد الفلسطيني المصري تجاه قضايا وهموم امتنا العربية بهدف تمزيقها وتدميرها وتهديد طموحاتها في التطور والتقدم.

اليوم الرابع: الأربعاء ٢٦/١٠/٢٠١٦

أولا: كلمة رئيس الوفد الفلسطيني

طالب عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني في جنيف الاتحاد البرلماني الدولي لحماية الشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها ومبادئها التي تبناها في نظامه الداخلي ولوائحه ونص عليها في ميثاقه.

وشدد الأحمد خلال كلمة ألقاها باسم المجلس الوطني الفلسطيني أمام ممثلي أكثر من ١٤٠ برلمانا عالميا على أن الوقت حان ليأخذ الاتحاد البرلماني الدولي دوره في المساهمة من اجل تحقيق السلام والأمن والديمقراطية ومكافحة القهر والظلم والإرهاب واحتلال أراضي الغير بالقوة ومساعدة الشعوب ومنها شعبنا الفلسطيني في تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني.

كما دعا الأحمد برلمانات العالم كافة إلى الالتزام بالمبادئ التي تنادي بها وأعلنتها والضغط على حكوماتها للاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومساعدتها في بسط سلطتها وسيادتها على أراضيها المحتلة بما فيها القدس الشرقية عاصمتها، ودعم المبادرة الفرنسية من اجل عقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام على أساس حل الدولتين الذي فشلت الرباعية الدولية في تحقيقه، وإعلان عام ٢٠١٧ عاماً لإنهاء الاحتلال لأراضي الدولة الفلسطينية وليس عاما لإحياء الذكرى المئوية لوعد بلفور.. ودعا الأحمد كذلك مجلس العموم البريطاني إلى إلزام الحكومة البريطانية بالاعتراف الكامل بدولة فلسطين وتصحيح الخطأ التاريخي الذي ارتكبته بحق الشعب الفلسطيني عام ١٩١٧، داعيا في الوقت ذاته بقية البرلمانات الأوروبية إلى متابعة تنفيذ قرارات الاعتراف بدولة فلسطين وفق قراراتها انسجاما مع الشرعية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان ومواثيق الأمم المتحدة.

واستعرض الأحمد خلال كلمته أمام برلماني العالم الذين اجتمعوا تحت شعار: انتهاكات حقوق الإنسان كنذير للصراع: البرلمانات من أوائل المستجيبين، ما يواجه الشعب الفلسطيني من ظلم تاريخي، وما ترتب عليه من أعمال قتل وتشريد ومعاناة على مدار مائة عام، أي منذ صدور وعد بلفور وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني في أرضه، والتي أدت إلى تشريد الشعب الفلسطيني من وطنه بمساعدة القوى الاستعمارية التي تنكرت حتى للقرارات التي اتخذت في الأمم المتحدة ومن أبرزها القرار رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بإقامة دولتين في فلسطين، ثم القرار رقم ١٩٤ حول حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم وبيوتهم والتعويض لهم عن معاناتهم وحقوقهم.

وقال الأحمد خلال كلمته «إن شعبنا الفلسطيني يقاوم ويناضل من اجل حريته واستقلاله الوطني وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفقا لقرارات الشرعية الدولية رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وقرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ لعام ١٩٧٩ الذي أكد عدم شرعية المستوطنات وضرورة إزالتها وقرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣ الذي أكد على حل الدولتين (فلسطين وإسرائيل) وقرار الأمم المتحدة





بتاريخ ٢٩ نوفمبر عام ٢٠١٢ القاضي بمنح فلسطين مكانة دولة مراقب بأغلبية ١٣٨ دولة عضو في الأمم المتحدة. وأعقب ذلك سلسلة قرارات برلمانية خاصة في أوروبا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأضاف الأحمد: لقد أصبح واضحا للجميع أن انتهاكات حقوق الإنسان هي العامل الأساسي المباشر في تفجير الصراعات وخلق أرضية خصبة لنشر نزعة الإرهاب والتطرف والعنف بكل الأشكال. وما جرى خلال السنوات الأخيرة وحتى اليوم يؤكد هذه الحقيقة. مهما كانت الدوافع سواء عرقية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية أو أشكال القهر والظلم، وثبت أن الإرهاب لا هوية له ولا حواجز حدودية تقف أمامه، مؤكدا على ضرورة توحيد كل الجهود من اجل مكافحة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، وفي نفس الوقت عدم اخذ ذلك ذريعة لتهديد وحدة وسيادة الدول على أراضيها كما يجري في عدد من البلدان العربية سواء في سوريا أو اليمن أو العراق أو ليبيا أو غيرها، وخلق مشكلة اللاجئين لتصبح مشكلة عالمية.

وذكّر الأحمد برلمانيي العالم بقرار الكونغرس بتشريع ما سمي بقانون «جاستا» الذي يتيح التدخل السياسي والاقتصادي والقضائي في شؤون الدول الأخرى وتحويل الولايات المتحدة إلى وصية على العالم دون احترام للدول واستقلالها وسيادتها، وما رافق ذلك من تركيز على المملكة العربية السعودية في تصريحات بعض أعضاء الكونغرس حول ذلك، داعيا كل البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي إلى رفض هذا القانون والعمل على إلغائه لأنه تهديد لكل شعوب العالم وشكل من أشكال خلق أرضية لمزيد من النزاع والصراع والإرهاب بين الدول وخروجا على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

ثانيا: المشاركة في اجتماع لجنة الدائمة الثانية التنمية المستدامة والتجارة

شارك الوفد الفلسطيني ممثلا بعضو المجلس عمر حمايل في حلقة نقاش حول دور البرلمانات في مواجهة أنشطة الصناديق الانتهازية التي نظمتها لجنة التنمية، حيث استمعت اللجنة بداية لخبراء برلمانيين في هذا الشأن حيث تم تعريف

ما هو الصندوق الانتهازي(الصندوق الانتهازي هو صندوق تحوط أو صندوق أسهم خاصة يستثمران في ديون تعتبر ضعيفة جداً أو متعثرة، تجني الصناديق الانتهازية أرباحها من الظروف الصعبة للدول المثقلة بالديون، من أجل تحقيق أرباح غير متناسبة مع ما تم استثماره في البداية).

فأرباح الصناديق الانتهازية تصل ل ٣٠٪ هذا يشجع أصحاب الديون المتعثرة لبيع ديونهم لهذه الصناديق لأنهم يعرفون أن تلك الصناديق ستربح الدعاوى أمام المحاكم بنسبة ٧٥٪ فأعلى، مما يقوض اقتصاد الدول الفقيرة ، ووضع الخبراء مجموعة من الحلول منها اتخاذ قرار من صندوق النقد الدولي لاتخاذ إجراءات محددة لعملية بيع الديون المتعثرة من خلال سندات حكومية رسمية، وضرورة تدخل نادي باريس في محاولة حل مشكلة الديون المتعثرة، واعتماد الشفافية في المفاوضات حول بيع القروض.

بدوره شرح اندرو كوين من مجلس العموم البريطاني تجربته في اقتراح قانون يمنع رفع دعوى أمام المحاكم البريطانية على الدول ذات المديونية العالية، كما قدم ستيفان كريسين من بلجيكا شرحا حول تلك الصناديق الانتهازية وتجارب بعض الدول كما حصل مع اليونان، مقترحا عدم أعطاء أي ميزة جديدة غير مشروعة للدين من قبل المدين وإقرار البرلمانات لقوانين محلية تنظم عملية شراء وبيع الديون المتعثرة للحد من جشع الصناديق الانتهازية .

وناقشت اللجنة كذلك مشروع القرار الذي سيعرض في جمعية الاتحاد في دكا في نيسان القادم حول : دور البرلمانات في تطوير تعزيز التعاون الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية .

ثالثا : اجتماع لجنة شؤون الأمم المتحدة.

نظمت لجنة الأمم المتحدة في الاتحاد حلقة نقاش حول تمويل الأمم المتحدة ومثّل فلسطين فيها عضو الوفد الفلسطيني عمر حمايل، حيث دار النقاش حول وجود عزوف عام عن زيادة التمويل للأمم المتحدة، ووجود حصة متزايدة من ميزانية الأمم المتحدة تعتمد على التمويل غير الأساسي من خارج الميزانية، كما ركزت حلقة النقاش على الدور الذي يمكن للبرلمانات أن تلعبه في الإشراف

على تمويل الأمم المتحدة، في الوقت الذي تساعد فيه على ضمان امتلاك الأمم المتحدة للمصادر التي تحتاجها، وضرورة زيادة التمويل الطوعي وشروطه، واعتماد الشفافية في عملية الإصلاح التي تجريها الأمم المتحدة بشأن مصادر التمويل والنفقات، الأمر الذي سيسمح للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية في التعامل مع التحديات العالمية والمستقبلية.

وقد بلغ إجمالي التمويل للأمم المتحدة عام ٢٠١٤ حوالي ٤٦,٢ مليار دولار أميركي، ٦٢ ٪ منها للأنشطة التشغيلية المتصلة بالتنمية، (بما في ذلك المساعدة الإنسانية)، و٢١ ٪ للسياسات وأعمال المناصرة، و١٧ ٪ لحفظ السلام.

كما ناقشت الحلقة موضوعا ثانيا حول استجابة الأمم المتحدة لمزاعم الاستغلال الجنسي، والاعتداء الجنسي من قبل قوات حفظ السلام، التابعة للأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٥، أفادت تقارير بأن العديد من النساء، والأطفال، قد تعرضوا للاستغلال أو الاعتداء الجنسيين من قبل الجيش والشرطة والموظفين المدنيين المكلفين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في جمهورية أفريقيا الوسطى، و كشفت التحقيقات اللاحقة عن تاريخ من سوء المعاملة يعود لسنوات عديدة. مواطنون من نحو ٢٠ دولة كانوا متورطين فيما مجموعه ٩٩ ادعاء في عام ٢٠١٥، و٨٠ ادعاء في ٢٠١٤. وقد ظهر ستة وعشرون ادعاء جديد حتى الآن في عام ٢٠١٦.

رابعا: المشاركة في اجتماع لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

شارك عضو الوفد الفلسطيني بلال قاسم في جلسة مفتوحة حول تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وحماية اللاجئين والمهاجرين وحقوقهم .

وقد تحدث القاسم عن اللجوء الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ بصفته لاجئا فلسطينيا، فقد ولدت في مخيم اليرموك بسوريا بدل أن أولد في مدينة الناصرة الفلسطينية مدينتي ... منذ ذلك الحين وأنا انتقل من بلد إلى بلد وما زلت احمل صفة اللاجئ الفلسطيني ومن هنا ادعم اقتراح ممثلة السويد بضرورة البحث الجدي بأسباب اللجوء و وقف النزاعات والحروب، وضرورة تأمين حماية للاجئين ودعم الدول التي تحتضن اللاجئين في هذه الأيام وخاصة الأردن ولبنان، وضرورة تأمين كافة الحقوق الإنسانية للاجئين في الإقامة و الصحة و التعليم و العمل حتى يتمكن اللاجئ من العطاء والعمل.

وفي التجربة الفلسطينية الأولى في الهجرة و اللجوء الفلسطيني عام ١٩٤٨و١٩٦٧ استطاع الفلسطينيون في أماكن اللجوء أن ينقلوا تجاربهم و خبرتهم في العلم و العمل... وقد نجحنا فنحن نسمى البناءون في الدول التي وصلنا إليها في دول الجوار أو دول الخليج وتمدين الدول التي وصلها اللاجئون الفلسطينيون و ما يطلبه اللاجئون هو تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٩٤... حق العودة.

خامسا: المشاركة في جلسة حول العنف ضد النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد الفلسطيني انتصار الوزير في جلسة حول دور البرلمانيات في الحد من العنف الموجه ضد النساء البرلمانيات، بتنظيم من لجنة المرأة، لجنة شؤون المرأة المشاركة، وبعد نقاش داخل اللجنة حول موضوع البحث، تقدمت انتصار الوزير بمداخلة أكدت فيها انه في الحالة الفلسطينية لا يوجد عنف موجه ضد النساء البرلمانيات الفلسطينيات وان المجتمع الفلسطيني هو مجتمع ذكوري ولدينا تمثيل ٢٠٪ داخل البرلمان الفلسطيني ونطمح بأن يكون لدينا ٣٠٪ وأكدت الوزير أن العنف الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية بشكل عام والبرلمانيات بشكل خاص هو عنف الاحتلال وممارساته وخير مثال على ذلك ما حصل مع النائب خالدة جرار من اعتقال وفرض إقامة جبرية عليها، وطالبت الوزير بضرورة التركيز على التنشئة من البيت إلى المدرسة للحد من العنف بشكل عام والعنف الخاص الموجه تجاه النساء .

سادسا: رد عضو الوفد زهير صندوقة على ممثل الكنيست الإسرائيلي:

في الجلسة المسائية للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي ٢٦-١٠-٢٠١٦ تم تخصيص وقت محدد للاحتفاء بالذكرى الأربعين لإنشاء اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان للبرلمانيين.

وندد المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي بالمستويات المتزايدة للأعمال الانتقامية التي يتعرض لها النواب في شتى أنحاء العالم بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، واعتمد مجموعة من القرارات عن انتهاك حقوق النواب الأساسية، مشددةً على تزايد اللجوء إلى المحاكم والإقصاء غير القانوني من الحياة السياسية لكبت المعارضة السياسية. إذ باتت الإجراءات القضائية أداة سياسية للقضاء على المعارضين عوضاً عن الاستماع إليهم.

ونظر المجلس ا لحاكم في هذه الدورة من خلال لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين في حالات الانتهاك المدعى بها لحقوق ١٢٩ نائباً من عشرة بلدان. وتنظر اللجنة حالياً في ٢٤٢ قضية في شتى أنحاء العالم.

وقد كان المتحدث الرئيسي في هذه المناسبة السيد "ميابه رازا ربّاني"، رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني حيث تحدث عن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، حيث قال: (إن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بحق هذا الشعب ، ولا تفرق بين النساء والأطفال) .

وبعد الانتهاء من كلمته طلب مندوب الوفد الإسرائيلي من رئيس الاتحاد ورئيس الجلسة السماح بإلقاء كلمته فسمح له، في كلمته هاجم ما جاء في كلمة السيد رباني ،مدّعيا أن باكستان تسببت بحالة من العنف والإرهاب حصدت أرواح الآلاف من الهنود والباكستانيين في كشمير منتقدا في نفس الوقت السيد رباني لعدم إشارته كما ادعى للإرهاب الفلسطيني ضد إسرائيل.

وبعد أن انهي مندوب إسرائيل مداخلته، طالب زهير صندوقة، عضو الوفد الفلسطيني بحق الرد، ولكن رئيس الاتحاد حاول أن لا يعطيه ذلك الحق بحجة أن باكستان تكلمت وتكلمت إسرائيل وانه لا داعي لإثارة المزيد من المشاحنات ولكن وتحت إصرار مندوب فلسطين على اخذ حقه بالرد وافق رئيس الجلسة ، حيث قال صندوقة : "أقول لمندوب إسرائيل، مندوب الاحتلال الإسرائيلي، إن الاحتلال قمة الإرهاب، وان المجازر التي ارتكبتموها بحق الشعب الفلسطيني كانت قبل قيام إسرائيل، وبعد قيامها، وأنتم تأسستم لتكونوا عصابات قبل أن تكونوا دولة، وأذكر بان المجازر التي ارتكبتموها بحروبكم الثلاث .. على قطاع غزة ، شاهدها العالم أجمع ، حيث قتلتم الأطفال والنساء ، ودمرتم المنازل على ساكنيها ، في ثلاث حروب، فأنتم تاريخكم كله مبني على المجازر، وعلى الإرهاب، فلماذا لا ترحلوا عن أرضنا، لماذا تحتلونا لمدة (٦٠) عاما، لولا دعم أمريكا لكم لما كان لكم وجود، انتم القتلة، انتم الجزارون، وانتم الذين

تستعبدون شعبنا لمدة تزيد عن (٦٠) عاما، لماذا لا تنهون احتلالكم، نحن الشعب الوحيد في العالم الذي لا يزال تحت الاحتلال ...

فيما أصر رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني على موقفه خلال الجلسة العامة على أن إسرائيل ارتكبت المجازر الجماعية بحق الشعب الفلسطيني.

وقد قوطعت كلمة عضو الوفد الفلسطيني بالتصفيق الحار عدة مرات من قبل المشاركين في الجلسة العامة.

اليوم الأخير الخميس ٢٠١٦/١٠/٢٧:

الجلسة الختامية للمجلس الحاكم للدورة ١٩٩ وإقرار التقارير والتوصيات :

أولاً : الوضع المالي للاتحاد والميزانية متوازنة حول العائدات والنفقات :

أ - هناك ١٠ ملايين فرنك سويسري اشتراكات مقدرة، وانضمام مصر وجزر غوايا وجزر القمر زادت الميزانية أكثر بقليل.

ب. تم ضبط الأجور بنسبة ٩٩٪ حسب الهدف المحدد.

ج – لدينا ٤,٣ مليون في نهاية العام حسب تقدير الموازنة لعام ٢٠١٦.

د – في جمعية لوساكا، تحملنا تكاليف زيادة ١٠٪، لذلك ستزيد الميزانية فقط ٣٪.

هـ- نفقات الحوكمة ٣٪ فقط.

و – نفقات برمجية أيضاً ضمن الموازنة.

ز- وصلت الموازنة الآن ٩ ملايين فرنك سويسري.

ر- المتأخرات بسداد الاشتراكات ١,٨ مليون فرنك سويسري.

ر- صندوق رأس المال العامل ٨,٥ مليون فرنك سويسري.

ق- لا يزال العمل جارياً على إنشاء صندوق تضامن برلماني بهدف زيادة عضوية الاتحاد من البرلمانات غير المنضوية، وعرض الأمر للتصويت تمت الموافقة على إنشاء الصندوق وسيتم اقتطاع ٢٠ مليون فرنك سويسري من رأس المال العامل لهذا الصندوق.

ص- تمت الموافقة على مسودة البرنامج وموازنة العام ٢٠١٧، وارتفعت المساهمات الطوعية من ٣ ملايين إلى ٤ ملايين فرنك سويسري.

ثانيا : العضوية :

١- انضمام سوازيلاند إليه بوصفها العضو الأول والسبعين بعد المائة.

٢- غانا والصومال خسرا حقوق التصويت باقتصار حجم الوفد على ٢ فقط،

٣- هندوراس وكونغو تعليق العضوية ومتابعة أوضاعهما.

ثالثاً: اعتماد إستراتيجية الاتحاد للأعوام ٢٠١٧ – ٢٠٢١ :

تم اعتماد الاستراتيجية حيث استحدثت بندا لمكافحة الإرهاب، وتعزيز دعم الأمانة العامة للاتحاد، والمساواة بين الجنسين وغيرها من البنود، وسيتم ادراج الأهداف الجديدة ضمن الميزانية الجديدة ٢٠١٧.

رابعا: تقارير عن الاجتماعات المتخصصة للاتحاد

أ – المنتدى الإقليمي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي عقد في رومانيا في إبريل ٢٠١٦، لقاء جمع بين برلمانات أوروبا الوسطى وبرلمانات أوروبا الشرقية بالتعاون مع IPU ، والخلاصة التركيز على التربية والتعليم.

ب – استعراض تقرير حول اجتماع برلماني حول الإيدز في الأمم المتحدة٨ – ١٠/ حزيران ٢٠١٦ .

ج – اعتماد تقرير ندوة حول تعزيز القدرات البرلمانية لأعضاء الاتحاد عقد في الصين في ١٨ أيلول ٢٠١٦ .

د – اعتماد تقرير لجمعية الصحة العالمية بعد اجتماعها بجنيف ٢٦ أيار ٢٠١٦ يؤكد على التزام البرلمانيين في مجال الصحة.

هـ- اعتماد تقرير للمؤتمر البرلماني الخاص حول منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البرلمان الأوروبي، عقد في حزيران ٢٠١٦ بحضور ١٦٠ من البرلمانيين.

و- اجتماع لحشد دعم البرلمانات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، عقد في نيويورك أيلول ٢٠١٦ حضره ٣٠ نائباً.

خامسا: اقرار تقرير لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين

استعرض تقريرها لهذه الدورة الانتهاكات الصادرة بحق البرلمانيين، واقتصر التقرير في هذه الدورة على استعراض حالات من عشرة برلمانات وهي: الكونغو، أكوادور، فنزويلا، كمبوديا، مالديف، تركيا، عُمان، جنوب أفريقيا، فيجي، وتم انتخاب عضو جديد في اللجنة من الأرجنتين وهو السيد فردريكو.

سادسا: اعتماد تقرير ملتقى النساء البرلمانيات،

طالب التقرير بضمان حقوق النساء في زمن النزاعات، وتوفير الخدمات الصحية، وضمان وصولها إلى مراكز صنع القرارات، وتم انتخاب السيدة كاتينا من البيرو في مكتب المنتدى.

سابعا: تقرير حول لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والتأثير الإنساني لأزمة اللاجئين خاصة في لبنان:

استعرض تقرير اللجنة نتائج زيارتها لمخيمات اللاجئين هناك في ٢٨ مايو ٢٠١٦، وزارت أيضاً مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وأوضح التقرير أن سكان لبنان ٤ ملايين نسمة ويقدر عدد اللاجئين بحوالي مليوني نسمة وهي نسبة اللاجئين الأعلى في العالم.

وقد علق الأخ عزام الأحمد بعد الانتهاء من التقرير بدعم فلسطين لتوصيات اللجنة، آملا أن تحظى قضية اللاجئين باهتمام من الاتحاد البرلماني الدولي، والتأكيد على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المكرر لجوئهم في العراق وسوريا، حتى الذين شردوا من غزة أيضاً.

ثامنا: اعتماد التقرير الخاص بشؤون الشرق الأوسط.

قدمت رئيسة اللجنة السيدة "باسكال الينديي" لما جرى في اجتماعات اللجنة في جنيف، حيث استمعت اللجنة لآخر التطورات السياسية خاصة في سوريا واليمن والعراق وإسرائيل وفلسطين. كما استمعت اللجنة لعضو من الكنيست الإسرائيلي جول مشاريع اعتماداً على التكنولوجيا.

كما عرضت رئيسة اللجنة لنتائج المائدة المستديرة حول المياه التي عقدت في حزيران الماضي، حول إدارة المياه ودور العالم في تسهيل الحوار ومساعدة الدول التي تعاني من مشكلة المياه وقدمت مؤسسات مختصة خبرتها حول تجارب ناجحة في مجال إدارة المياه وتجاوز المسائل السياسية ، مع اتفاق الأعضاء على نتائج المائدة وآليات لتنفيذ التوصيات،

وستقوم اللجنة بتنظيم مائدة مستديرة ثانية في شرم الشيخ حول المياه أيضاً.





وأقرت اللجنة كذلك تعديلات على نظامها الداخلي لتصبح على غرار اللجان الدائمة الأخرى في الاتحاد بحيث لا يكون هناك أعضاء احتياط.

تاسعا: تقرير المجموعة المعنية بالمساواة والشراكة بين الجنسين.

أوضح التقرير أن نسبة من المشاركين في الوفود البرلمانية في الاتحاد من النساء بلغت ٣٣٪ مع أن هناك الآن ١٤ وفدا لا يوجد فيها نساء. كما تم انتخاب عضو جديد في المجموعة هو جاسم أحمد من الإمارات.

عاشرا: تقرير حول نتائج اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب.

قدم رئيس المنتدى سعيد الرميثي من الامارات تقريرا أمام الجمعية عن أعمال المنتدى مؤكدا على اقتراب عدد الحاضرين في اجتماع المنتدى من ٧٠ من الشباب البرلمانيين بينما بلغ متوسط عمر المشاركين ٣٣ عاما وبمشاركة ما نسبته ٣٤ ٪ من السيدات.

وأشار التقرير أن هنالك تدابير تتخذ حاليا في العديد من البلدان لتخفيض سن التصويت القانوني وإنشاء شبكات من الشباب في البرلمان وإشراك الشباب في الأحزاب السياسية والحكومة.

وأضاف التقرير الذي اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد أنه من المهم للغاية النظر في استخدام الحصص المخصصة للشباب وأيضا رفع مستوى الوعي حول السياسة في أوساط الشباب، و تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات المحلية سيكون استراتيجية جيدة لتسهيل وصولهم إلى البرلمان.

وأوضح التقرير انه تم مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق البرلمانيين خاصة في زمن الحروب و الصراعات والاحتلال بمشاركة رئيسة لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين في الاتحاد .

وأشار التقرير إلى أن الشباب يدفعون ثمنا باهظا في الصراعات والحروب والاحتلال منوها إلى أن مستقبل الشباب تعترضه المعوقات.

وتم انتخاب ٣ أعضاء في مكتب الاتحاد وهم رانية علواني من مصر عن المجموعة العربية، وناثيل كيث من كندا، شيرين هارسيكل من إسرائيل.

وأوصى التقرير للمجلس الحاكم بعدة توصيات من أهمها:

١ – رفع مستوى الوعي السياسي للشباب.

٢ - اعتماد نظام الحصص.

٣ – طلب لتمثيل منتدى الشباب البرلمانيين في اللجنة التنفيذية للاتحاد لزيادة المشاركة في صنع القرار.

وأشار التقرير كذلك انه سيعقد العام المقبل مؤتمران إقليميان للبرلمانيين الشباب في أفريقيا وآسيا بالإضافة إلى مؤتمرنا العالمي السنوي الذي من المقرر عقده في كندا.

حادي عشر: اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية لعقد الجمعية العامة للاتحاد رقم ١٣٧ في سان بطرسبيرغ في روسيا.

وقد اعترضت أوكرانيا على ذلك وطالبت بإجراء التصويت على قرار المجلس الحاكم، وتم إجراء التصويت بالمناداة على أسماء البرلمانات المشاركة على السؤال التالي: هل على المجلس إعادة التأكيد على قراره في الدورة ١٣٥ في زامبيا بعقد الدورة ١٣٧ للاتحاد في سان بطرسبورغ في أكتوبر عام ٢٠١٧ . (يحق لكل الوفود ٣ أصوات إذا كان هناك امرأة إذا لم يكن هناك امرأة لكل وفد صوتان، وإذا كان عضو واحد يحق له فقط صوت واحد).

وكانت نتائج التصويت كما يلي:

١٣٨ مع عقد الدورة في سان بطرسبيرغ.

١٩ ضد عقدها.

اليوم الأخير: الخميس ٢٧/١٠/٢٠١٦

أولا: الجلسة الختامية للجمعية العامة، اعتماد التقارير ومشروع قرار لجنة الديمقراطية.

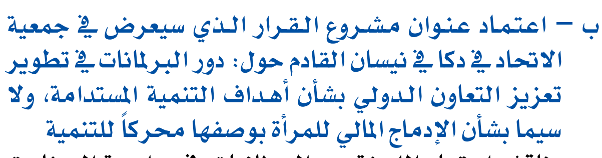
١ – اعتماد تقرير شفوي من لجنة الأمن والسلم الدوليين وهو حول الأنشطة المقبلة والذي أشار إلى:

أ – تنشيط عمل اللجنة، والحث على الحوار من أجل منع النزاعات بدلا من معالجة آثارها.

ب – متابعة القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للاتحاد في الدورات الماضية.

٢ – اعتماد تقرير شفوي من لجنة التنمية المستدامة والمالية والشؤون التجارية، الذي تناول:

أ – إعداد وثيقة حول التغيير المناخي الذي انعقد في باريس، وتم تقديم توصيات وملاحظات ستعرض على المؤتمر القادم حول المناخ الذي سيعقد في ديسمبر في المغرب حول دور البرلمانات في تنفيذ اتفاق باريس.


ب – اعتماد عنوان مشروع القرار الذي سيعرض في جمعية الاتحاد في دكا في نيسان القادم حول: دور البرلمانات في تطوير تعزيز التعاون الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية

ج – ناقش اجتماع اللجنة دور البرلمانيات في مواجهة الصناديق الانتهازية واستمعت اللجنة لخبراء حول الموضوع.

د – تم تعبئة شواغر اللجنة .

٣- اعتماد تقرير لجنة شؤون الأمم المتحدة في الاتحاد:

تقدم مقرر اللجنة بتقرير شفوي للجمعية العامة للاتحاد حيث تناول:

أ - تعبئة شواغر اللجنة حيث تم انتخاب عضوين في مكتب اللجنة من: من تايلندا، وأوزباكستان.

ب - ناقشت قضية نموذج التمويل في الأمم المتحدة، وتخفيض الموارد، والتمويل الطوعي، علما بأن هناك ٣٠ كيانا في الأمم المتحدة، والتمويل الحالي غير كافية، وحث البرلمانيين الاطلاع على الميزانية لمعرفة كيفية التمويل والنفقات والإسهامات الرسمية والطوعية.

ج – تناول التقرير أيضا استجابة الأمم المتحدة لمزاعم الاستغلال الجنسي من قبل قوات الأمم المتحدة، واستمعت اللجنة من قبل خبير عسكري كان في قوات الأمم المتحدة واطلعنا على واقع المزاعم وإجراءات الأمم المتحدة لمنع ذلك.

٤ – اعتماد تقرير وقرار اللجنة الدائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان:

١- اعتماد مشروع قرار بعنوان حرية المرأة في المشاركة السياسية وبناء الشراكات مع الرجال لبلوغ هذا الهدف، ضمان المشاركة التامة للمرأة في كافة المستويات .

٢- حث القرار البرلمانيين على إزالة كافة العوائق أمام مشاركة المرأة، واعتماد تشريعات للمساواة بين الجنسين، والعمل معاً بين الرجال والنساء، وإدانة أعمال العنف ضد النساء البرلمانيات، بما فيها العنف ضمن وسائل التواصل الاجتماعي.

٣- اختيار موضوع للدورة القادمة للاتحاد في الدورة ١٣٧ حول تشاطر اختلاف التنوع في الذكرى العشرين لإعلان يوم الديمقراطية. ومطلوب إعداد ورقة عمل من الوفد الفلسطيني حول ذلك.

٥- اعتماد إعلان جنيف حول نتائج المناقشات العامة حول انتهاكات حقوق الإنسان واستجابة البرلمانيين.

اعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، في ختام دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة في جنيف بسويسرا، إعلاناً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تنذر بنشوب النزاعات، أعلنت فيه البرلمانيين حماة لحقوق الإنسان وحكم القانون وأول المستجيبين للانتهاكات والتحديات.

وحدد الإعلان تفاصيل الأعمال التي يمكن للبرلمانات تنفيذها لدرء انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها. ومن التدابير العملية التي يجب على البرلمانات اتخاذها لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين ضمان مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية من أجل عدم الإفراط في إنفاذ القانون ومكافحة العنف على أساس الجنس والحد من نشوء التطرف العنيف.



وجاء في الإعلان بوضوح أنه يجب على النواب "... ألا يسكتوا عن الانتهاكات وأن يعملوا بلا كلل ولا ملل على جبر الانتهاكات مهما كانت وأينما وقعت".

وأعلن صابر تشودري، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، أن "الشعوب تعاني من العواقب الوخيمة للنزاعات في سورية والعراق واليمن وغيرها، فيجب على النواب أن يشاركوا في الجهود المبذولة من أجل إحلال السلام وتعزيز الحوار والحد من أعمال العنف وزهق الأرواح. ويجب أن نستخدم ما أوتينا من قوة بوصفنا "أعين المواطنين وآذانهم" لمنع انتهاك الحقوق الأساسية في فترات النزاعات وحماية الشعوب التي نمثلها".

وعقب إطلاق تقرير إبّان الدورة كشف عن انتشار العنف والتمييز على أساس الجنس ضد النائبات، اعتمد أعضاء الاتحاد قراراً شدد على حرية النساء في المشاركة في المسارات السياسية مشاركة تامة وآمنة بدون تدخل.

وناشد القرار البرلمانات والأحزاب السياسية اعتماد سياسات لمنع أعمال المضايقة الجنسية وإقامة آليات فعالة لتقديم الشكاوى وفرض الجزاءات على المنتهكين. وحث البرلمانات على تحديد أجل لتمثل النائبات نسبة ٣٠ بالمئة من النواب.

٦ – كلمات رؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد.

وتضمنت كلمة ممثل المجموعة العربية التي ألقاها احد أعضاء الوفد اللبناني ممثلا لرئيس مجلس النواب اللبناني مطالبة الاتحاد بتجفيف منابع الإرهاب كلها بما فيها الاحتلال وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس، ووجوب الاعتراف العالمي بدولة فلسطين وتحقيق المزيد من الاعترافات الدولية والمؤسسات الدولية بها، إلى جانب تناوله قضية اللاجئين والنازحين منذ هجرة الشعب الفلسطيني ١٩٤٨، مؤكدا أن الحل يكمن في إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية في الشرق الأوسط.

٧- اعتماد عقد الدورة القادمة للجمعية العامة للاتحاد رقم ١٣٦ في العاصمة البنغالية دكا خلال الفترة ١– ٥ أيار ٢٠١٧ .

البرلمان الإفريقي يعتمد "الوطني الفلسطيني" في أيار القادم عضوا مراقبا وصبيح يلتقي رئيس البرلمان الأفريقي في شرم الشيخ

التقى أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني محمد صبيح وهاشم الدجاني سفير دولة فلسطين لدى جنوب أفريقيا على هامش انعقاد دورة البرلمان الأفريقي التي انعقدت في شرم الشيخ بتاريخ ١٠-١٠-٢٠١٦ برئيس البرلمان الأفريقي روجيه دانغ.

ونقل صبيح لرئيس البرلمان الأفريقي تحيات الرئيس محمود عباس وتحيات رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون الذي يولي اهتماما كبيرا للدور الإفريقي الداعم للقضية الفلسطينية وبشكل خاص دور البرلمان الأفريقي في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في نيل حريته واستقلاله.

واطلع صبيح رئيس البرلمان الأفريقي على تطورات الأوضاع السياسية والميدانية على الساحة الفلسطينية وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني.

وأكد صبيح الذي يشارك نيابة عن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في احتفالية مرور ١٥٠ عاما للحياة البرلمانية المصرية والدورة الثامنة للبرلمان الأفريقي، على طلب المجلس الوطني الفلسطيني بالحصول على عضوية المراقب في البرلمان الأفريقي.

من جانبه، رحب رئيس البرلمان الأفريقي بالوفد الفلسطيني مؤكدا الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية مشيرا إلى أهمية مشاركة الرئيس الفلسطيني بالمؤتمرات الأفريقية.

وأوضح رئيس البرلمان الأفريقي انه بخصوص طلب عضوية مراقب للمجلس الوطني الفلسطيني، فان تمتع دولة فلسطين بصفة عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي يمهد الطريق للسير في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذا الطلب وفقا للأنظمة والقرارات الخاصة بالبرلمان الأفريقي، مؤكدا ضرورة مشاركة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة القادمة للبرلمان الأفريقي التي ستعقد في مايو القادم في جنوب أفريقيا حيث سيتم التعامل مع الطلب الفلسطيني وفقا للمادة ٧٧ الفقرة ٤ من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي. ومن المتوقع في هذه الدورة أن يتم الاعتماد النهائي للمجلس الوطني الفلسطيني كعضو مراقب في البرلمان الافريقي.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال خلال عام ٢٠١٦





أصدرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين تقريرها السنوي المتعلق بالأسرى والأسيرات بالسجون الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٦، وتضمن ما يلي:-

(٦٦٣٥) حالة اعتقال خلال عام ٢٠١٦

أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت (٦٦٣٥) فلسطينيا خلال العام ٢٠١٦ من كافة محافظات الوطن، فيما النسبة الأكبر من الاعتقالات والتي تُقدر بنحو (٤٤٤٦) حالة اعتقال وتشكل ما نسبته (٦٧٪) من إجمالي الاعتقالات، كانت من نصيب محافظات الضفة الغربية، يليها القدس المحتلة والتي سجل منها (١٩٧٢) حالة اعتقال وتشكل ما نسبته(٢٩,٧٪)، كما وشملت الاعتقالات(١٨٦) فلسطينيا من قطاع غزة ويشكلون ما نسبته(٢,٨٪) ، والباقي (٣١) حالة اعتقال من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. فيما اللافت أيضا أن جميع من مرّوا بتجربة الاعتقال وبنسبة (١٠٠٪) كانوا قد تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي، أو الإيذاء المعنوي والإهانة أمام الجمهور وأفراد العائلة و الحاطة بالكرامة. الأمر الذي يشكل انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

اعتقال الأطفال والفتيات والنساء خلال العام ٢٠١٦

إن الاعتقالات لم تقتصر خطورتها على ضخامة الأرقام وتصاعدها، بل وفي شموليتها لكافة الفئات العمرية والجنسية أيضا، حيث طالت الذكور والإناث، كما ولم تقتصر على فئة البالغين منهم، إذ شملت أطفالاً قصّراً وفتيات قاصرات، ولعل ما يثُير القلق أكثر هو الاستهداف المتصاعد للأطفال الفلسطينيين وممن تقل أعمارهم عن الـ١٨ سنة، إذ رصدنا خلال العام ٢٠١٦ اعتقال (١٣٨٤) حالة اعتقال لأطفال قصّر تتراوح أعمارهم ما بين ١١-١٨ سنة. ويشكلون ما نسبته (٢١٪) من إجمالي الاعتقالات خلال العام ٢٠١٦.

هذا بالإضافة إلى اعتقال (١٧٠) فتاة وامرأة خلال العام ٢٠١٦.

استمرار اعتقال الأسرى المحررين:

واستمرت حكومة الاحتلال بملاحقة واعتقال الأسرى المحررين الذين أفرج عنهم في صفقة شاليط عام ٢٠١١ ، حيث اعتقلت ما يقارب ٧٥ أسيرا منهم، بقي ٦٤ أسيرا أعيد فرض الأحكام السابقة عليهم وكان آخر المحررين المعتقلين الأسير رضوان نايف الذي أعيد فرض الحكم السابق بحقه وهي وهو مؤبدان و ٣٠ عاما، ولا زال الأسير نائل البرغوثي الذي أعيد اعتقاله في ٢٠١٤/٦/١٨ يواجه نفس المصير على يد حكومة الاحتلال التي تنوي إعادة الحكم السابق عليه وقد عينت له جلسة يوم ٢٠١٧/١/٣.

(١٧٠٤) قرارات بالاعتقال الإداري خلال عام ٢٠١٦ وارتفاع أعداد المعتقلين الإداريين مع نهاية العام

يعتبر الاعتقال الإداري تدبيرا شديد القسوة، والوسيلة الأكثر تطرفاً، وإجراء شاذا واستثنائيا، ومع ذلك يسمح باللجوء اليه لأسباب أمنية قهرية وضمن مجموعة من الضوابط والإجراءات القضائية والقيود الصارمة في حال تنفيذه، فيما سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلت فقط الإجازة الدولية الاستثنائية وضربت بعرض الحائط كافة الضوابط القضائية ولم تلتزم بالقيود الصارمة التي وضعها القانون الدولي، وجعلت من "الاعتقال الإداري" سياسة ثابتة في تعاملها مع الفلسطينيين منذ العام ١٩٦٧، ولجأت إليه كخيار سهل، وبديل مريح للإجراءات الجنائية العادية، لتبرير استمرار احتجاز المواطنين دون تهمة أو محاكمة استناداً لما يُسمى بـ "الملف السري". كما وجعلت منه عقاباً جماعيا بحق عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين مما يخالف قواعد القانون الدولي. وقد أصدرت سلطات الاحتلال خلال العام ٢٠١٦ (١٧٠٤) قرارات بالاعتقال الإداري، مابين جديد وتجديد الاعتقال الإداري، وان هذه القرارات تشكل زيادة تفوق ما نسبته ٥٠٪ عن العام ٢٠١٧، وأن من بين القرارات التي صدرت عام ٢٠١٦، كان (٦٢٣) قرارا جديدا وتشكل ما





نسبته (٣٦,٦٪) من إجمالي قرارات الاعتقال الإداري خلال العام المذكور، فيما كانت نسبة التجديد كانت قرابة ثلثي إجمالي القرارات وكانت (١٠٨١) وتشكل ما نسبته (٦٣,٤٪)، مما رفع إجمالي قرارات الاعتقال الإداري منذ العام ٢٠٠٠ إلى أكثر من (٢٦) ألف قرار بالاعتقال الإداري، ما بين اعتقال جديد أو تجديد الاعتقال الإداري، وأن تلك القرارات قد شملت الذكور والإناث، الصغار والكبار. ما رفع أعداد المعتقلين الإداريين مع نهاية العام ٢٠١٦ إلى أكثر من (٧٠٠) معتقل إداري، وهذا رقم غير مسبوق منذ ست سنوات.

والاعتقال الإداري هو اعتقال بدون تهمة أو محاكمة، يعتمد على ملف سري وأدلة سرية لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليها، ويمكن حسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية تجديد أمر الاعتقال الإداري لمرة واحدة أو لمرات عديدة دون تحديد تاريخ للإفراج، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ٦ شهور قابلة للتجديد، وهناك من الفلسطينيين من أمضوا سنوات طويلة في السجون رهن "الاعتقال الإداري" ودون معرفتهم أو اطلاعهم على سبب اعتقالهم واستمرار احتجازهم.

عدد الأسرى مع نهاية عام ٢٠١٦:

- قرابة (٧٠٠٠) أسير في السجون الإسرائيلية يتوزعون على قرابة ٢٢ سجنا ومعتقلا ومركز توقيف أبرزها : نفحة، ريمون، النقب، مجدو، هداريم، عوفر، هالشارون، الرملة، عسقلان، بئر السبع، ..الخ.
- الأطفال قرابة (٣٥٠) طفلاً.
- الأسيرات (٤٩) أسيرة، وأقدمهن الأسيرة لينا الجربوني المعتقلة منذ قرابة (١٥) عاماً.
- النواب (٦) نواب
- الإداريون (٧٠٠) معتقل إداري
- المرضى نحو (١٨٠٠) مريض بينهم (٢٦) يعانون من مرض السرطان، وآخرين مصابين بأمراض خطيرة ومزمنة ومسرطنة، بالإضافة إلى قرابة (٨٠) يعانون من إعاقات متنوعة.
- الغالبية العظمى من الأسرى هم من الضفة الغربية ويشكلون قرابة (٨٣,٣٪)، و(٥,٢٪) من قطاع غزة، والباقي من القدس وال٤٨ ويشكلون قرابة (١١,٥٪) من إجمالي الأسرى.
- ولا تزال حركة فتح تشكل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي عدد الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.
- القدامى (٤٢) أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل، وأن (٣٠) منهم معتقلون منذ ما قبل اتفاقية أوسلو، وهؤلاء ممن كان يفترض إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة في آذار/مارس عام ٢٠١٤، إلا أن إسرائيل تنصلت من الاتفاقيات وأبقتهم رهائن في سجونها. لقد مرّ الأسرى فيما قبل أوسلو بتجربة صعبة ومريرة، وها هي السنوات والعقود تمضي من أعمارهم وأن (١٧) أسيرا منهم مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن وأن (٩) من هؤلاء قد مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثين عاما وأقدمهم الأسيران كريم وماهر يونس المعتقلان منذ (٣٤) عاما.

في نهاية ٢٠١٦ عدد الفلسطينيين ١٢,٧ مليون في العالم

استعرض جهاز الإحصاء الفلسطيني، أوضاع الفلسطينيين نهاية عام ٢٠١٦، عشية رأس السنة الجديدة ٢٠١٧، على النحو الآتي:

١- ازدياد في أعداد الفلسطينيين في العالم حيث بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم حوالي ١٢,٧٠ مليون فلسطيني، ٤,٨٨ مليون في دولة فلسطين، وحوالي ١,٥٣ مليون فلسطيني في إسرائيل، وما يقارب ٥,٥٩ مليون في الدول العربية ونحو ٦٩٦ ألفاً في الدول الأجنبية.

٢- أكثر من ثلث السكان يقيمون في قطاع غزة، وقدر عدد السكان في دولة فلسطين بحوالي ٤,٨٨ مليون فرد، حوالي ٢,٩٧ مليون في الضفة الغربية و١,٩١ مليون في قطاع غزة. وبلغت نسبة السكان اللاجئين نحو ٤١,٩٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين، بواقع ٢٦,٠٪ في الضفة الغربية و٦٦,٧٪ في قطاع غزة.

٣- انخفاض معدل الخصوبة خلال السنوات الأخيرة اذ انخفض معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى ٤,١ مولود (مقارنة مع ٥,٩ مواليد عام ١٩٩٩)؛ ٣,٧ مولود في الضفة الغربية و٤,٥ مولود في قطاع غزة.

انخفاض في متوسط حجم الأسرة

انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٢ فرد عام ٢٠١٥ (مقارنة مع ٦,١ فرد عام ٢٠٠٠)؛ بواقع ٤,٩ فرد في الضفة الغربية و٥,٧ فرد في قطاع غزة.

متوسط حجم الأسرة في دولة فلسطين حسب المنطقة

معدلات المواليد والوفيات الخام تتجه نحو الانخفاض بلغ معدل المواليد الخام في العام ٢٠١٦ في فلسطين ٣٠,٩ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٢٨,٥ مولوداً في الضفة الغربية و٣٥,٨ مولود في قطاع غزة. كما بلغ معدل الوفيات الخام في العام ٢٠١٦ في فلسطين ٣,٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٣,٧ في الضفة الغربية و٣,٣ في قطاع غزة.

معدلات خصوبة عالية بين الفلسطينيين في الأردن مقارنة بالفلسطينيين في سوريا ولبنان

بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية المقيمة في الأردن ٣,٣ مولود للعام ٢٠١٠ مقابل ٢,٥ مولود في سوريا للعام ٢٠١٠، في حين بلغ المعدل ٢,٨ مولود في لبنان للعام ٢٠١١.

مؤشرات ديمغرافية مختارة حول الفلسطينيين حسب مكان التواجد، سنوات مختارة

المجتمع الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ مجتمع فتي بلغ عدد الفلسطينيين المقدر هناك حوالي ١,٥٣ مليون فلسطيني نهاية العام ٢٠١٦، وبلغت نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة من العمر نهاية عام ٢٠١٥ للذكور ٣٤,٣٪ وللإناث ٣٣,٥٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الأفراد الذين أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر للذكور ٤,٠٪ وللإناث ٤,٨٪..

تساوت معدلات الخصوبة بين النساء الإسرائيليات والفلسطينيات في إسرائيل بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية والإسرائيلية في إسرائيل ٣,١٣ مولود وذلك للعام ٢٠١٥، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في إسرائيل ٤,٦ فرد، وبلغ معدل المواليد الخام حوالي ٢٣,٦ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان.

عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية سيتخطى عدد الإسرائيليين عبر الزمن

عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي ٦,٤١ مليون نهاية عام ٢٠١٦، في حين بلغ عدد الإسرائيليين ٦,٣٣ مليون بناء على تقديرات دائرة الإحصاءات الإسرائيلية نهاية عام ٢٠١٥، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم ٦,٤٥ مليون مع نهاية عام ٢٠١٦. وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين والإسرائيليين في نهاية عام ٢٠١٧. وستصبح نسبة السكان الإسرائيليين حوالي ٤٩,٣٪ من السكان وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ حيث سيصل عددهم إلى نحو ٦,٩٦ مليون إسرائيلي مقابل ٢٧,١ مليون فلسطيني

جدول بتوزيع ابناء الشعب الفلسطيني حسب دولة الإقامة نهاية عام ٢٠١٦

مكان الإقامة	تقدير عدد الفلسطينيين بمعدل نمو ٢,٢٪	عدد الفلسطينيين نهاية ٢٠١٦	النسبة
الضفة الغربية		٢،٩٧٢،٠٦٩	٢٣,٤٪
قطاع غزة		١،٩١٢،٢٦٧	١٥,٠٪
أراضي عام ١٩٤٨		١،٥٣١،٧١١	١٢,١٪
الاردن		٣،٥٠٥،١٥٦	٢٧,٦٪
لبنان•	٥٠٣،٩٨٣	٥٠٣،٩٨٣	٤,٠٪
سوريا•	٦٠٤،٧٩٩	٦٠٤،٧٩٩	٤,٧٪
باقي الدول العربية		٩٨٠،٧٤٥	٧,٧٪
الدول الاجنبية		٦٩٥،٦٧٧	٥,٥٪
المجموع		١٢،٧٠٦،٤٠٧	١٠٠٪

• البيانات لعام ٢٠١٥ وفق نشرة الاونروا المرفقة

المقاومة الشعبية بين الواقع والمأمول

بقلم: مراد شتيوي
منسق المقاومة الشعبية في كفر قدوم

«احمل مغزلك واتبعني» بهذه العبارة انتصر غاندي وخلفه الملايين من ابناء شعبه على تلك القوة التي لم تكن الشمس تغيب عن ممتلكاتها شرقا وغربا وشمالا وجنوبا،متسلحا بإرادة القائد الصلب وموقنا بالنصر ان طال الزمان ام قصر فانتصر وانتصرت الهند واندحرت بريطانيا العظمى بمغزل وكومة ملح.

لم تكن المقاومة الشعبية وليدة اللحظة او حديثة العهد كسلاح بيد الفلسطينيين ،ولم تكن ردا على بناء جدار او اغلاق طريق او توسع استيطاني فقط،بل تضرب جذورها منذ عشرينيات القرن الماضي حيث خاض الفلسطينيون اشكالا متعددة من المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطاني كالعصيان المدني او الاضراب المشهود وغيره،وتجددت كسلاح خلال انتفاضة الحجر وما تخللها من احداث اضفت الى ولادة اول سلطة وطنية فلسطينية على ارض الوطن.

وان كنا لسنا بصدد سرد تاريخي فان مفهوم المقاومة الشعبية بدأ يتجدد عقب قرار بناء جدار الفصل العنصري في البلدات المتاخمة للخط الاخضر وتمثلت في بداية الامر بوقفات احتجاجية في بعض المحافظات ثم تطورت الى تحركات شعبية مستمرة كما في بدرس التي خرجت طوال تسعة اشهر ليل نهار وتلتها نعلين وبلعين وغيرها من القرى التي التهم الجدار اراضيها وامتدت لتصل كفر قدوم والنبي صالح وبيت امر ومسافر يطا وعراق بورين وقصرة وجيوس وغيرها.

استطاعت المقاومة الشعبية ان تعيد التضامن الدولي مع نضال شعبنا بعد ان صورت دولة الاحتلال بإعلامها الموجه ما يجري خلال انتفاضة الاقصى بأنه حرب متكافئة بين جيشين،وبدأت المنظمات الاجنبية وأحزاب اليسار من مختلف دول العالم بما فيها اسرائيل تتوافد للتضامن مع قضايانا المختلفة حتى اصبحت جزءاً من نضال شعبنا وصراعه مع الاحتلال.

اثبتت المقاومة الشعبية انها خيار مناسب لطبيعة المرحلة نظرا لاختلاف ميزان القوة بيننا وبين دولة الاحتلال حيث انها تعد اسلوبا غير مكلف ويعتمد بالدرجة الاولى على المد الشعبي من المشاركين وبالمقابل يستنفد قوة الجانب الاخر الذي يعد كل طاقاته من امكانيات مادية وبشرية لقمع المشاركين في المسيرات السلمية.

افتقرت المقاومة الشعبية لقيادة وحاضنة وطنية رغم ان المسميات التي تدعي نفسها على ارض الواقع وهي كثيرة فشلت في خلق الحالة التي نطمح اليها في تعميم تجارب المقاومة الشعبية على كل الارض الفلسطينية ان لم يكن في المسيرات فبأشكال اخرى من المواجهة،كما ان اشكال التضامن الدولي بدت وكأنها تريد رسم معالم المقاومة الشعبية وتسيرها عبر تقديم دعم مادي لجمعيات اختلفت مسمياتها وان كنا سنتحدث بصراحة فان ما تم تقديمه من مال من منظمات دولية اثر سلبا على طبيعة المقاومة الشعبية التي تراجعت في اكثر من موقع لهذا السبب.

قد يقول البعض ان ١٠ سنوات او اقل او اكثر وحجم التضحيات من شهداء واسرى وجرحى هو سبب تراجع عدد المشاركين في المسيرات فان تجربة كفر قدوم الخالية من اشكال الدعم تفند هذه المقولة لهذا حافظت على زخمها المتصاعد والتفاف اهالي البلدة حول هدفهم وتصعيدهم لتصبح مسيرتهم يومين في الاسبوع بدل يوم الجمعة.

ان حصر المقاومة الشعبية في يوم دون ايام الاسبوع هو ضربة قاتلة في خاصرة نضال شعبنا ضد الاحتلال،فالاحتلال موجود طيلة ايام الاسبوع والشهر والسنة فلا يعقل ان اقاوم يوم الجمعة فقط ،فطالما الاحتلال موجود فحقنا ان نخرج كل يوم ليشعر الاحتلال ان استمرار احتلاله لأرضنا اكثر كلفة من رحيله عنها.

المقاومة الشعبية تحتاج من اسمها نصيب شعب يخرج وقيادة تعزز وجودها عبر الانخراط فعليا وليس عبر شاشات التلفاز او من خلف شاشات الحاسوب او من خلال منشورات تنشر على مواقع التواصل الاجتماعي،لان المقاومة لا تعترف بربطة عنق ولا بمكتب مرفه وإنما بفعل يترجم القول على ارض الواقع نقول للناس اتبعونا ونحن امامكم بهذا نصنع النصر ونحقق الهدف.

اذا اردنا ان نحقق انهاء الاحتلال خلال عام ٢٠١٧ فعلينا ان نقوم بما يلي:

١. حل كل الاجسام التي تدعي احتضانها للمقاومة الشعبية ودمجها في اطار قيادي وطني مقاوم يكون مسئولا امام الهيئات القيادية المختلفة.
٢. ضرورة توافق فصائل العمل الوطني على اليات موحدة لتصعيد المقاومة الشعبية واشتراك الكل الفلسطيني فيها.
٣. اعادة النظر بعلاقة لجان المقاومة الشعبية بمنظمات التضامن المختلفة وتحديدها ضمن رؤية فلسطينية والرقابة عليها من قبل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.
٤. انخراط قيادة شعبنا التنظيمية في المقاومة الشعبية فعليا لان الوطن لكل فلسطيني على ارض فلسطين فمن واجب الكل ان يستمتع بحلاوة التحرير بعد مرارة المعاناة.
٥. تعزيز صمود المواطنين فوق ارضهم وتوجيه اموال دعم الصمود بشكل يسهم بتحقيق ذلك.
٦. الاهتمام بعائلات شهداء المقاومة الشعبية وجرحاها وأسراها.

المقاومة الشعبية ليست اغنية منابر ولا قصيدة في ديوان شعر مهجور ، بل هي وسيلة لتحقيق رؤيا شعبنا في انهاء الاحتلال هذا العام التي لن تتحقق إلا بالمواجهة فشتان ما بين الواقع وما هو مأمول.

الكنيست يسجل الذروة تلو الأخرى في أشرس القوانين العنصرية
القوانين العنصرية الجديدة: سد آخر المتنفّسات

بقلم: برهوم جرايسي
باحث مختص في الشؤون الحزبية والبرلمانية الإسرائيلية



في العام ٢٠١١ بادرت إحدى النائبات العنصريات من حزب أفيغدور ليبرمان "يسرائيل بيتينو"، إلى مشروع قانون يحظر اطلاق أذان المساجد، في أعقاب جولة لها في مستوطنة نتسيرت عيليت الجاثمة على أراضي مدينة الناصرة والقرى المجاورة. يومها تحمّس كثيرا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لمشروع القانون، إلا أنه وجد معارضة واسعة في حكومته، وحتى في حزب ليبرمان ذاته. اليوم وبعد مرور خمس سنوات، كما يبدو سيدخل القانون مسار التشريع وهو يحظى بأغلبية بعد تعديلات محدودة عليه.

هذا نموذج واحد، لعدد كبير من القوانين ومشاريع القوانين التي أقرها الكنيست، أو ما تزال في مسار التشريع، بمعنى مشاريع قوانين كانت تعد في سنوات مضت على أنها هوس عنصريين، لا تجد من يدعمها، أما اليوم فقد باتت النهج المسيطر على سدة الحكم بقيادة نتنياهو، الداعم الأكبر لأخطر القوانين العنصرية. فمنذ انتخابات ربيع العام ٢٠١٥، يتم تسجيل ذروة في سن القوانين، في كل واحدة من الدورات الصيفية والشتوية.

ولندع الاحصائيات تتكلم لوحدها، ففي الدورة البرلمانية الـ ١٧، إبان حكومة إيهود اولمرت ٢٠٠٦- ٢٠٠٩، أقر الكنيست كليا ٦ قوانين عنصرية ومناهضة لإنهاء الاحتلال. وفي الدورة البرلمانية الـ ١٨، إبان حكومة بنيامين نتنياهو قبل السابقة، ٢٠٠٩- ٢٠١٣، أقر الكنيست كليا ٨ قوانين. ولا توجد احصائية للدورة الـ ١٩ القصيرة. أما في الدورة البرلمانية الحالية التي بدأت في مطلع أيار/ مايو ٢٠١٥، وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٦، بمعنى ١٦ شهرا، من بينها ١١ شهرا عملا برلمانيا، أقر الكنيست ١٥ قانونا نهائيا، من بينها ثلاثة قوانين تم دمجها بقوانين أخرى. في حين أن عدد القوانين التي هي قيد التشريع قوانين: ٥ قوانين في مرحلة ما بعد القراءة الاولى، و٩ قوانين في مرحلة ما بعد التمهيدية (من حيث المبدأ).

وهذه بناء على احصائيات الرصد الذي أقوم به منذ انتخابات ٢٠١٥، في مركز "مدار" الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإسرائيلية، في رام الله، وبدعم من دائرة دعم المفاوضات في منظمة التحرير. وبالإمكان القول، إنه الرصد الاول من نوعه للقوانين الإسرائيلية، العنصرية والهادفة لمنع إنهاء الاحتلال، من حيث التعريف الواسع والدقيق للعنصرية ومنع انهاء الاحتلال. ورغم ذلك، وبناء على تجارب سنين طويلة في متابعة عمل الكنيست، فإن هذه احصائيات غير مسبوقة، وننتظر ما هو أسوأ حتى الانتخابات التالية.

والقوانين العنصرية ليست موجة السنوات الأخيرة، بل هذه القوانين بدأت تسن منذ الأيام الأولى لتأسيس البرلمان الإسرائيلي.





إذ أنتجت الحركة الصهيونية العنصرية، مع بدء عمل مشروعها: إسرائيل، المئات من القوانين، التي كان هدفها في السنوات الأولى، الاستيلاء على أقصى ما يمكن من أراض بملكية فلسطينية خاصة، إن كانت للناجين من النكبة وبقوا في بلداتهم، أو الذين بقوا في الوطن، ولكن لاجئين فيه بعد تدمير قراهم، وأيضا بطبيعة الحال أملاك المهجّرين الفلسطينيين. وحسب التقديرات فإن الحديث يجري عن حوالي ٤٣ قانونا تستهدف الاراضي والعقارات تم سنّها تباعا في السنوات الاولى بعد النكبة. وبموازاة ذلك كانت القوانين التي تمنع أي شكل لعودة الفلسطيني إلى وطنه. كما شهد فلسطينيو ٤٨ أشرس سياسات التمييز العنصري في كافة مناحي الحياة بدون استثناء.

ما يعني أن القوانين العنصرية، خاصة في العقود الثلاثة الأولى للكيان الإسرائيلي، كانت أكثر استراتيجية لتثبيت الكيان على ركائزه العنصرية. بينما السياسات العنصرية تم تركها للممارسة اليومية لكافة مؤسسات الحكم، دون قوننتها. واستمر هذا الحال، حتى سنوات الألفين الاولى، حينما بدأت تتزايد قوة اليمين العنصرية المتطرف المنفلت، الذي عنوانه الأكبر حاليا هم عصابات المستوطنين، ومن يتماثلون مع نهجهم وتصرفاتهم، بدءا من شخص بنيامين نتنياهو. حينها بدأنا نلمس توجها لقوننة كل السياسات العنصرية، والعمل على تضييق مجالات الحياة أكثر، وخاصة حرية التعبير والعمل السياسي، ضد الفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية، وايضا ضد المراكز الحقوقية الإسرائيلية التي تلاحق جرائم الاحتلال والعنصرية على مختلف أصنافها.

وبالإمكان القول، إن هذا اليمين بدأ يكشر عن أنيابه أكثر ابتداء من الدورة البرلمانية الـ ١٧، إبان حكومة حزب "كديما" برئاسة "إيهود أولمرت، فهذا الحزب، كان لتوه منشقا عن حزب الليكود، وغالبية نوابه ذوي توجهات يمينية متطرفة، وكانوا يتوافقون مع اليمين المنفلت الذي كان يجلس في صفوف المعارضة. وتلك الدورة، رغم أنها انتجت ٦ قوانين "فقط"، إلا أنه طرح خلالها سلسلة من المبادرات لمشاريع قوانين أقسى، رأينا اقرارها في الدورات اللاحقة.

والظاهرة المتنامية في السنوات الأخيرة، هي سرعة طرح القوانين العنصرية، وبشكل خاص قوانين ترد على كل حالة تظهر في الواقع السياسي. فعلى سبيل المثال، على ضوء الهبة الفلسطينية الأخيرة، شهدنا قوانين تشدد العقوبات على "المتهمين" بالقاء الحجارة، وأيضا على الأطفال منهم، بحيث تطال العقوبات والغرامات أهاليهم. كما أن قيد التشريع الآن قانون يسمح بمحاكمة أطفال دون سن ١٤ عاما في عمليات أسفرت عن موت شخص. ومن فوق كل هذا، فإن الكنيست أقر ما يسمى "قانون مكافحة الارهاب"، بعد أن بقي قيد التداول أكثر من خمس سنوات، وسبقتها عدة سنوات، كانت تتم بلورته، وهو قانون في حيثياته الكثير من تجريم العمل السياسي المقاوم للسياسات الإسرائيلية.

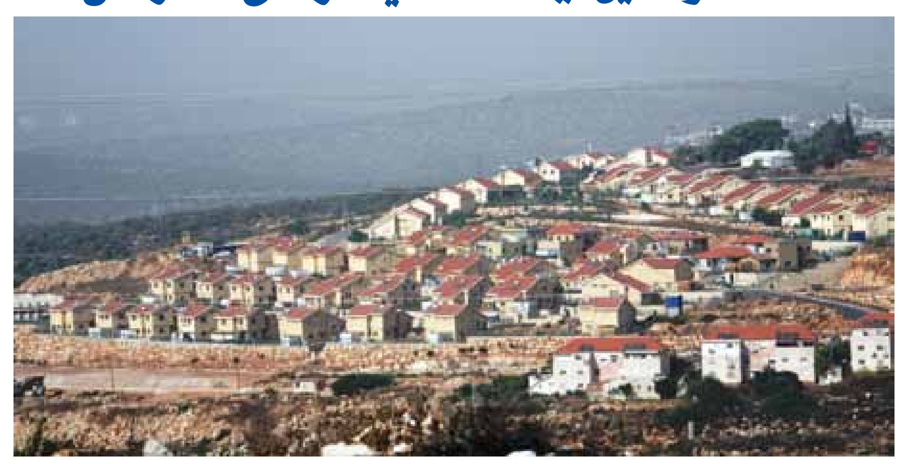
وتستمر بموازاة ذلك قوانين تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ومن أبرزها قانون منع لم الشمل، الذي يمزق آلاف العائلات الفلسطينية بين مناطق ٤٨ و٦٧، وأيضا بين القدس والضفة.

والغالبية الساحقة من هذه القوانين تشهد شبه اجماع صهيوني، نستثني منه كتلة "ميرتس" اليسارية الصهيونية، التي لها خمسة نواب. لأن كتلتي المعارضة "المعسكر الصهيوني" (حزب العمل) و"يوجد مستقبل"، متورطتان بآلة التشريعات العنصرية كليا، إما في طرح القوانين مباشرة، أو المشاركة في المبادرات، أو التصويت مباشرة، أو التغيب عن التصويت، من باب التواطؤ. واعتراض هاتين الكتلتين على بعض القوانين، يتركز فقط على قوانين تلقى معارضة على مستوى المراكز الحقوقية الدولية، أو معارضة من دول أوروبية، بينما عشرات القوانين الأخرى، تحظى بشبه اجماع صهيوني.

أمام هذا الوضع، وعلى ضوء المستقبل السياسي المنظور، فبات من المؤكد أن الكنيست سيواصل سن أخطر القوانين العنصرية، التي كانت ستنسخها من كتاب القوانين الإسرائيلي، أخطر الأنظمة العنصرية التي شهدها التاريخ الحديث في القرن الماضي، لو بقيت هذه الأنظمة قائمة.



دراسة: عدد المستوطنين في الضفة يقفز الى اكثر من ٧٥٠ الفاً



قدم معهد الابحاث التطبيقية (أريج) ومركز أبحاث الأراضي معطيات خطيرة عن حجم الاستيطان ومخططات االحكومة الاسرائيلية لتهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية امام ممثلي وقناصل دول الاتحاد الاوروبي وبعض الدول العربية ومن بينها الاردن وتونس ومصر وذلك خلال لقاء مع الضيوف في مقر المعهد بمدينة بيت لحم اذ رحب الدكتور جاد اسحق مدير معهد اريج بالحضور واثنى على الموقف الايجابي والهام للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدا أهمية زيادة انخراط الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية للتخفيف من وطأة التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني جراء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي.

وعرض في البداية سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها اعتداءات المستوطنين الاسرائيليين التي طالت المدنيين الفلسطينيين والاراضي والممتلكات وأماكن العبادة المسيحية والاسلامية حيث بلغت نسبتها ٤٥٪ من مجموع الاعتداءات ما بين اوائل كانون الثاني من العام الحالي وحتى منتصف حزيران الحالي. كما جاء الاعتداء على المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة ثاني أبرز الاعتداءات التي سجلها معهد أريج حيث شكلت ما نسبته ١٧٪ من مجموع الاعتداءات، تليها الاعتداء على الاراضي الفلسطينية والنشاطات الاستيطانية التي نفذتها جماعات المستوطنين المتطرفة.

كما عرض المعهد أيضا الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاراضي الفلسطينية والاشجار المثمرة وهدم المنازل الفلسطينية في الفترة ذاتها (الواقعة ما بين شهر كانون الاول من العام ٢٠١٦ وحتى منتصف شهر حزيران من العام ٢٠١٦) حيث تم اقتلاع وحرق وتدمير ما يقارب ٧٢٠ شجرة فلسطينية مثمرة سواء من قبل قوات جيش الاحتلال الاسرائيلي أو على ايدي المستوطنين المتطرفين خلال الفترة السابقة الذكر كان ابرزها في كل من محافظات بيت لحم وسلفيت وقلقيلية والقدس.

مساحة الاراضي المصادرة ازدادت ستة اضعاف

و سلط اسحق الضوء على مصادرة الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وخاصة المصادرة من خلال "الاعلان عن الاراضي الفلسطينية "أملاك حكومية" وهو اجراء اسرائيلي تتبعه الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ عقود من الزمن بهدف السيطرة على الاراضي الفلسطينية المحتلة ومن ثم تحويلها للأغراض الاستيطانية المختلفة. وعليه فقد بلغت مساحة الاراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها خلال الفترة ما بين شهر كانون الثاني ٢٠١٦ ومنتصف شهر حزيران، ٧٧٧٣ دونما، أي بزيادة قدرها ٤٣٩٪ عن العام ٢٠١٥ خلال الفترة ذاتها والتي بلغت ١٤٤٢ دونما، كان ابرزها في كل من محافظات أريحا وبيت لحم وسلفيت بواقع ٣٨٨٧ دونما و١٣٦٦ دونما و١١٦٠ دونما على التوالي. كما تطرق الدكتور اسحق الى أنه في حين أن اسرائيل تسارع الخطى بتهويد الضفة الغربية المحتلة من خلال مخططاتها الاستيطانية والتوسعية تقوم ايضا بتهديد المنازل الفلسطينية بالهدم بذريعة البناء غير المرخص وغيرها من الذرائع الواهية، اذ انه وفي الفترة الواقعة ما بين شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٦ وحتى منتصف شهر حزيران من العام ٢٠١٦، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بهدم ٢٧٦ منزلا في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، بزيادة قدرها ١٥٥٪ عن العام ٢٠١٥ والذي شهد هدم ١٠٨ منازل في الفترة ذاتها. كما طالت عمليات الهدم الاسرائيلية ايضا ٣٤٣ منشأة زراعية وحيوانية، بزيادة قدرها ٤٨١٪ عن العام ٢٠١٥ والذي شهد عمليات هدم ل ٥٩ منشأة في الضفة الغربية المحتلة كان ابرزها في كل من محافظات القدس ونابلس والخليل. وكانت عمليات الهدم الاسرائيلية قد استهدفت التجمعات البدوية شرق مدينة القدس الواقعة ضمن ما يطلق عليه الاسرائيليون "بتجمع معاليه أدوميم الاستيطاني" حيث تهدف السلطات الاسرائيلية الى افراغ المنطقة من السكان حتى يتسنى لها الاستيلاء على المنطقة وضمها لإسرائيل من خلال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة وخاصة تجمع جبل البابا وتجمع خان الاحمر وتجمع عين القلط وتجمع أبو النوار. هذا بالاضافة الى استهداف





تجمع ام الخير بالقرب من مستوطنة كرمئيل الاسرائيلية التي تشهد توسعا استيطانيا يهدد بقاء التجمع البدوي في المنطقة، هذا بالاضافة الى استهداف مركز اقتصادي في قرية بيتا الفلسطينية (سوق بيتا المركزي للخضار) الواقع على مدخل قرية بيتا الغربي المحاذي للطريق الالتفافي الاسرائيلي رقم ٦٠) والذي يعتبر مصدر رزق لعشرات العائلات الفلسطينية في المنطقة.

هذا بالاضافة الى استهداف منشئات تجارية وصناعية في معزل برطعة الشرقية في محافظة جنين واستهداف التجمعات البدوية الفلسطينية جنوب مدينة الخليل، وخاصة في المنطقة التي يطلق عليها الاسرائيليون بمنطقة "اطلاق نار٩١٨"

فريق "الخط الازرق"

وتطرق الى المخطط الاسرائيلي الخطير الذي تقوم به الادارة المدنية الاسرائيلية ممثلة بما يُطلق عليه بفريق "الخط الازرق" والذي تمثل بمسح وتسجيل ٦٢،٠٠٠ دونم من الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية كأراضي دولة لاغراض التوسعات الاستيطانية. وشمل هذا المخطط الاسرائيلي ١٠ مستوطنات اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وهي كل من مستوطنات نيكوديم ومتسبيه شاليم في محافظة بيت لحم بواقع ٤٨٤٢٦ دونما وكل من مستوطنات رمات خارصينا وشمعة وتينه في محافظة الخليل بواقع ٣٨٧٥ دونما ومستوطنات نيلي ونعاليه في محافظة رام الله بواقع ٢٣٦٥ دونما ومستوطنات جيتيت وبراخا في محافظة نابلس بواقع ٦٨٢٥ دونما ومستوطنة عمانوئيل في محافظة قلقيلية بواقع ١٠٨ دونمات ومعبر ترقوميا في محافظة الخليل بواقع ٤٣٩ دونما.

هذا اضافة الى مصادرات ما يسمى "أراضي دولة" وخاصة الامر العسكري الاسرائيلي الصادر في شهر اذار من العام ٢٠١٦ والذي يصادر ٢٣٤٣ دونما من الاراضي الفلسطينية الواقعة الى الجنوب من مستوطنة الموج الاسرائيلية في محافظة أريحا هذا بالاضافة الى الامرين العسكريين الصادرين في شهر نيسان من العام ٢٠١٦ واللذين يصادران ١١٦٠ دونماً من الاراضي الفلسطينية لذات الغرض، في كل من قرية الزاوية في محافظة سلفيت وقرية سنيريا في محافظة وقلقيلية، ويبدو أن التوجه نحو انشاء منطقة صناعية اسرائيلية في المنطقة التي اصبحت معزولة غرب الجدار حيث تقوم اسرائيل باستغلال هذه المناطق للأغراض الاستيطانية في ذات الوقت تحرم الفلسطينيين من الوصول اليها. وكذلك أمر المصادرة الاسرائيلي الصادر في شهر ايار من العام ٢٠١٦ والذي يؤكد على مصادرة ٢٥٨٠ دونما من الاراضي الفلسطينية المحيطة بمستوطنة ايلي في محافظة نابلس استنادا الى أمر مصادرة سابق صادر في العام ١٩٨٣ والذي من خلاله استطاعت اسرائيل مصادرة ٢٥٠٠ دونم من الاراضي المحيطة بالمستوطنة من خلال الاعلان عنها "أملاك دولة اسرائيلية.

النشاطات الاستيطانية المكثفة لمسح قرى باكملها

فيما يتعلق بالنشاطات الاستيطانية في المنطقة وخاصة في قرية كيسان الفلسطينية شرق مدينة بيت لحم عرض د. اسحق ما قام به المستوطنون من شق لطريق التفافي جديد يهدف الى خلق نوع من التواصل الجغرافي بين البؤرة الاستيطانية القائمة بشكل غير قانوني على أراضي القرية "ابي نحال" ومستوطنة معاليه عموس والذي بدوره يأتي على الاراضي الفلسطينية المحيطة ويهدد مستقبل المنطقة. كما تحدث عن الامر العسكري الاسرائيلي رقم ١٧/١٣/ت (تمديد وتعديل) الصادر في شهر نيسان من العام ٢٠١٦ والذي يمدد الاستيلاء على ٣,١١ دونما من الأراضي الفلسطينية في قرية جالود في محافظة نابلس بهدف شق طريق استيطاني يخدم البؤرة الاستيطانية "ايش كوديش" ومبنى جديدا في المنطقة. ويعتبر هذا الطريق الالتفافي جزءاً من شبكة طرق التفافية اسرائيلية تسعى اسرائيل الى خلقها في المنطقة بهدف انشاء شبكة تواصل جغرافية بين المستوطنات الاسرائيلية في المحافظة. كذلك شملت النشاطات الاستيطانية البدء بتنفيذ المخطط رقم ٢٠/٩٠١ على اراضي بلدة بيت امر والذي يشمل شق طريق استيطاني جديد بدءا من مخيم العروب وانتهاء ببلدة حلحول مرورا ببلدة بيت أمر، لخدمة المستوطنين الاسرائيليين. ويأتي هذا المخطط بهدف استبدال مقطع من طريق قائم يمر من بلدة بيت امر بطريق اخر خارج المنطقة العمرانية الفلسطينية، وبالتالي تمكين السفر بين المستوطنات دون الحاجة إلى المرور عبر المناطق العمرانية الفلسطينية. والجدير بالذكر أن تنفيذ المخطط الاسرائيلي رقم ٢٠/٩٠١ على أرض الواقع سوف يلحق خسائر فادحة في القرى السابقة الذكر وسوف يتسبب، حال الانتهاء من تنفيذه، بمصادرة ١٢٧٦ دونما من أراضي كل من بيت أمر وحلحول ومخيم العروب.

مستوطنة جديدة شمال الضفة

من ناحية أخرى فقد تم الإشارة إلى قيام وزارة الاحتلال الاسرائيلي وبالتعاون مع منظمة امانا الاستيطانية الاسرائيلية بالإعلان، في شهر ايار من العام ٢٠١٦ ، عن بناء مستوطنة جديدة تضمن (١٣٩ وحدة استيطانية) على التلة المقابلة لمستوطنة شيلو الإسرائيلية، على أراضي تم الاعلان عنها في وقت مسبق من قبل الحكومة الاسرائيلية على انها "املاك حكومية" . ويشمل مخطط المستوطنة الجديدة بناء ١٣٩ وحدة استيطانية جديدة في المنطقة لايواء ٤٠ عائلة يهودية تقطن في البؤرة الاستيطانية عادي عاد الاسرائيلية والتي من المخطط اخلاؤها مع نهاية العام ٢٠١٦. وايضا المخطط الاسرائيلي "معاليه مخماس شرق" الرامي الى توسيع مستوطنة معاليه مخماس ومستوطنات اخرى محيطة، بساغوت وكوخاف هشاهار ورمونيم ، وخلق تجمع استيطاني اسرائيلي في المنطقة يهدف اولا للسيطرة على المناطق الفلسطينية المحيطة ومنع التمدد العمراني الفلسطيني وذلك من خلال تكثيف البناء الاستيطاني فيها وزيادة عدد المستوطنين لفرض المزيد من الواقع على الارض. هذا بالاضافة الى المخططات الاسرائيلية الرامية الى السيطرة على منطقة وادي قانا في محافظة سلفيت بذريعة تطويرها سياحيا وبيئيا. يذكر أن جيش الاحتلال أعلن الاستيلاء على منطقة وادي قانا في العام ١٩٨١ من خلال الامر العسكري الاسرائيل رقم ٤/٥١ والذي من خلاله تم الاعلان عن ما يزيد عن ١٧،٠٠٠ دونم من الاراضي الفلسطينية في المنطقة على انها "محمية طبيعية" يمنع على الفلسطينيين استغلالها أو المساس بها.

فيما يتعلق بجدار العزل العنصري في الاراضي الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بالبدء ببناء المقاطع الاسمنتية من الجدار على أراضي حي بئر عونة في مدية بيت جالا. وايضا شروع جيش الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً بإقامة سياج فاصل على اراضي قرية يعبد الفلسطينية بمحاذاة الطريق الالتفافي رقم ٥٨٥ المار بأراضي القرية والذي يربط مستوطنة "ميفو دوتان" بالخط الأخضر. يذكر أن ما يسمى قائد عصبة يهودا والسامرة في الضفة الغربية المدعو "ليؤو كرميلي" قد أعلن في وقت سابق من شهر كانون الثاني ٢٠١٦ عن قرار عسكري يحمل رقم (١٦/٢/م د) والذي ينص على وضع اليد على ٥,٢٨٣ دونما من أراضي بلدة يعبد بهدف إقامة ذلك السياج والذي بدوره عمل على عزل اكثر من ٢٠٠ دونم من الاراضي الزراعية في المنطقة. كما نوه الدكتور جاد اسحق الى الاثار السلبية والمدمرة على الاراضي الفلسطينية والممتلكات جراء بناء جدار العزل العنصري وخلق معازل وكانتونات من شأنها أن تقوض التواصل الجغرافي لدولة فلسطين المحتلة وإمكانيات تحقيق الحل القائم على دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ .

النشاطات الاستيطانية في القدس

فيما يتعلق بالنشاطات الاستيطانية في مدينة القدس المحتلة وسعي اسرائيل المستمر الى مصادرة الاراضي في المدينة من خلال تكثيف البناء الاستيطاني فقد بين المعهد الى أبرز هذه المخططات ومنها مصادقة بلدية الاحتلال الإسرائيلي على مخطط "متسبيه نفتوح" الاستيطاني والذي يشمل تحويل مساحات خضراء شاسعة بالقرب من مستوطنة راموت شمال مدينة القدس إلى غابات مفتوحة لاغراض تعليمية، وثقافية، وترفيهية، وسياحية تحت ادعاء المحافظة على هذه المساحات الخضراء "كمنطقة تنوع حيوي" ، فيما تسعى دائرة اراضي اسرائيل الى تنفيذ مخططها في المنطقة بشكل مغاير لما تسعى بلدية القدس الى تنفيذه ويشمل بناء حي استيطاني جديد عبارة عن ١٦٣٨ وحدة استيطانية على ٤١٧ دونما من الاراضي، منها ١٣٠ دونما على حساب أراضي قرية بيت اكسا الفلسطينية شمال غرب القدس. كذلك المصادقة النهائية على المخطط الاستيطاني رقم ١٣٩٠٠ والذي يشمل اقامة مكب للنفايات على اراضي كل من بلدات العيسوية وشعفاط وعناتا شرق القدس. وعرض الدكتور اسحق ايضا تفصيلا عن المخطط الاستيطاني الجديد بالقرب من المنطقة الصناعية عطاروت شمال مدينة القدس والذي يشمل بناء ١٥،٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في المنطقة مقابل بناء ٢٦٠٠-٣٠٠٠ وحدة سكنية للفلسطينيين في المنطقة.

وبين المعهد أيضا إلى المخططات السياحية الأخرى في القدس المحتلة واعلان بلدية القدس، وبالتعاون مع شركة تطوير القدس، في شهر شباط من العام ٢٠١٦ عن احياء مخطط "القطار المعلق" في القدس المحتلة ليشمل اربع محطات عوضا عن ثلاث كان قد أعلن عنها في وقت سابق من العام ٢٠١٣. هذا بالاضافة الى افتتاح المرحلة الثالثة من الشارع الالتفافي الاسرائيلي رقم ٥٠ والذي ياتي على اراضي كل من شرفات وبيت صفافا جنوب مدينة القدس. وايضا ايداع المخطط الاستيطاني رقم ١٥٢٥٥٢ في شهر اذار من العام ٢٠١٦ والذي يشمل بناء ١٨ وحدة استيطانية على اراضي حي فاروق في بلدة جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة.

هذا بالإضافة الى نشاطات الجماعات الاستيطانية المتطرفة مؤخرا والاستيلاء على المنازل الفلسطينية والعقارات كان اخرها في بلدة سلوان الفلسطينية وحي الشيخ جراح في القدس المحتلة، حيث تطرق الدكتور اسحق الى اخر المخططات التهويدية التي قامت بها الجمعية الاستيطانية عطيريت كوهانيم في شهر ايار من العام ٢٠١٦ واستيلائها على بناية سكنية في الحي الاسلامي في البلدة القديمة في القدس (في حارة السعدية) حيث تعيش تسع عائلات فلسطينية . وكذلك موافقة لجنة البناء والتنظيم الاسرائيلية التابعة لبلدية القدس الاسرائيلية في شهر ايار من العام ٢٠١٦ على بناء مبنى من ثلاثة طوابق في حي بطن الهوى في بلدة سلوان بالقرب من "بيت جوناثان" تحت ادعاء ملكيتها لجمعية عطيريت كوهانيم الاسرائيلية.

عدد المستوطنين الحقيقي يتجاوز ٢٥٪ مما هو معلن

أما فيما يتعلق بتعداد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة والذي تزامن مع إصدار العضو السابق في الكنيست الإسرائيلي "يعكوف كتساله" لواحدة من أكثر الحقائق الخفية للاحتلال الإسرائيلي، وهو إحصاءات عن التعداد الدقيق للمستوطنين الإسرائيليين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث انه ووفقا للمعلومات الصادرة واعتبارا من تاريخ الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من العام ٢٠١٥، بلغ تعداد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة ما يزيد عن ٧٦٦ ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية: ٤٠٦٣٠٢ في الضفة الغربية و ٣٦٠٠٠٠ في القدس الشرقية المحتلة.

القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول فلسطين وإسرائيل ١٩٤٨-٢٠١٦

٤٩١	٢٣ كانون أول ٢٠١٦ – القرار ٢٣٣٤	تمّت الموافقة على هذا القرار بالإجماع من قبل ١٤ عضوًا ودون أصوات معارضة وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت. أعتبر القرار المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية.
٢	٨ كانون ثاني ٢٠٠٩– القرار ١٨٦٠	دعا هذا القرار للوقف الفوري والكامل لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.
٣	١٦ كانون أول ٢٠٠٨ – القرار ١٨٥٠	أعلن القرار دعم مجلس الأمن لعملية السلام في أنابوليس والتزامه بالمفاوضات الثنائية التي لا رجعة فيها.
٣	١٤ أيلول ٢٠٠٥ – القرار ١٦٢٤	دعا هذا القرار الدول إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لمكافحة الإرهاب.
٤	١٩ ايار ٢٠٠٤ – القرار ١٥٤٤	دعا القرار إسرائيل إلى عدم هدم المنازل في مخيم رفح للاجئين وعبّر عن قلقة العميق حول الوضع الإنساني في منطقة رفح.
٥	١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣ – القرار ١٥١٥	نصّ القرار على ضرورة الوصول إلى حل الدولتين ووافق بالإجماع على خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.
٦	٢٤ أيلول ٢٠٠٢ – القرار ١٤٣٥	طالب هذا القرار وضع نهاية للعدوان الإسرائيلي على رام الله ودعا السلطة الفلسطينية إلى مثول المسؤولين عن الأعمال الإرهابية ضد المدنيين أمام العدالة.
٧	١٩ نيسان ٢٠٠٢ – القرار ١٤٠٥	رحّب هذا القرار بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء لجنة تقصّي الحقائق لمخيم جنين للاجئين.
٨	٤ نيسان ٢٠٠٢ – القرار ١٤٠٣	طالب هذا القرار تنفيذ القرار ١٣٩٧
٩	٣٠ آذار ٢٠٠٢ – القرار ١٤٠٢	عبّر هذا القرار عن قلق المجتمع الدولي بشأن الصراع المتدهور بين الفلسطينيين وإسرائيل.
١٠	١٢ آذار ٢٠٠٢ – القرار ١٣٩٧	طالب هذا القرار بوضع نهاية فورية لجميع أعمال العنف ودعا الطرفين إلى استئناف المفاوضات.
١١	٧ تشرين أول ٢٠٠٠ – القرار ١٣٢٢	شجب القرار العنف الإسرائيلي في القدس.
١٢	١٨ آذار ١٩٩٤ – القرار ٩٠٤	دعا القرار إسرئيل بوصفها قوة احتلال إلى اتخاذ بعض التدابير منها مصادرة الأسلحة بهدف منع الأعمال غير القانونية وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون بحق المدنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة.
١٣	٢٠ كانون ثاني ١٩٩٠ – القرار ٦٨١	استنكر هذا القرار استئناف إسرائيل ترحيل الفلسطينيين.
١٤	٢٤ تشرين اول ١٩٩٠ – القرار ٦٧٣	شدّد القرار على ضرورة امتثال إسرائيل كاملاً بالقرار ٢٤٢ والسماح لبعثة الأمين العام الاستمرار في عملها.
١٥	١٢ تشرين أول ١٩٩٠ – القرار ٦٧٢	دعا هذا القرار إسرائيل بوصفها قوة احتلال غلى الالتزام بواجباتها والضلوع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وطالب الأمين العام إرسال بعثة إلى الأرض المحتلة.
١٦	١٤ كانون ثاني ١٩٨٨ – القرار ٦٠٨٩	دعا هذا القرار إسرائيل إلى وقف ترحيل الفلسطينيين.
١٧	٢٢ كانون أول ١٩٨٧ – القرار ٦٠٥	استنكر هذا القرار الإجراءات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية ودعا الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى إلى الالتزام باتفاقية جنيف.
١٨	١٩ كانون أول ١٩٨٠ – القرار ٤٨٤	أعاد القرار التأكيد على إمكانية تطبيق اتفاقية جنيف على معاملة إسرائيل للمدنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة.
١٩	٢٠ آب ١٩٨٠ – القرار ٤٧٨	انتقد هذا القرار إسرائيل بشدة بسبب تمريرها "للقانون الأساسي" وتطبيقه في القدس.
٢٠	٣٠ حزيران ١٩٨٠ – القرار ٤٧٦	أعاد هذا القرار التأكيد على عدم قانونية الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير معالم القدس والوضع فيها.
٢١	٢٠ ايار ١٩٨٠ – القرار ٤٦٩	شجب هذا القرار فشل إسرائيل في تنفيذ القرار ٤٦٨.
٢٢	٨ ايار ١٩٨٠ – القرار ٤٦٨	دعا هذا القرار إسرائيل إلى إلغاء قرار طرد ٣ قادة فلسطينيين من الخليل إلى حلحول.
٢٣	٢٠ تموز ١٩٧٩ – القرار ٤٤٦	أعلن هذا القرار بأن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة ليس لها أية صفة قانونية وأنه لا يمكن تغيير الوضع القانوني في مدينة القدس.

٢٤	٢٣ تشرين أول ١٩٧٨ – القرار ٤٣٨	جدّد هذا القرار ولاية قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة.
٢٥	٨ نيسان ١٩٧٤ – القرار ٣٤٦	مدّد هذا القرار ولايةقواتالطوارئالتابعةللأممالمتحدة.
٢٦	١٥ كانون أول ١٩٧٣ – القرار ٣٤٤	أعلن هذا القرار دعم المجلس عقد مؤتمر سلام.
٢٧	٢٥ تشرين أول ١٩٧٣ – القرار ٣٤٠	طالب هذا القرار وقف إطلاق النار وأعطى المراقب (القرار ٣٣٩) (بعثة الأمم المتحدة (قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ٢).
٢٨	٢٣ تشرين أول ١٩٧٣ – القرار ٣٣٩	طالب هذا القرار الأمين العام بإرسال مراقبين على الفور للإشراف على وقف إطلاق النار.
٢٩	٢٢ تشرين أول ١٩٧٣ – القرار ٣٣٨	أعلن هذا القرار بالتزامن مع المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار ضرورة البدء بالمفاوضات ضمن سياق الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٧٣.
٣٠	٢٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧ – القرار ٢٤٢	كان هذا القرار عبارة عن حل وسط كفلته بريطانيا بين القوى الثلاث والولايات المتحدة، ودعت فيه جميع الأطراف إلى إنهاء المطالبة بالأراضي واحترام السيادة، كما دعت إسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي التي احتلتها. وأكد هذا القرار على أن إقامة السلام العدل والدائم في الشرق الأوسط ينبغي أن يشمل تطبيق عدة مبادئ وأمور أخرى.
٣١	٢٥ تشرين ثاني ١٩٦٧ – القرار ٢٤٠	أعاد هذا القرار التأكيد إلى وقف إطلاق النار.
٣٢	١٤ حزيران ١٩٦٧ – القرار ٢٣٧	دعا هذا القرار إسرائيل إلى الالتزام بالمبادئ الإنسانية الدولية في معاملة أسرى الحرب والمدنيين في المناطق المحتلة.
٣٣	١١ حزيران ١٩٦٧ – القرار ٢٣٦	أعاد هذا القرار التأكيد على طلب وقف إطلاق النار من جانب المجلس.
٣٤	٩ حزيران ١٩٦٧ – القرار ٢٣٥	أكد هذا القرار على طلب وقف إطلاق النار.
٣٥	٧ تموز ١٩٦٧ – القرار ٢٣٤	طالب القرار بوقف إطلاق النار.
٣٦	٦ تموز ١٩٦٧ – القرار ٢٣٣	دعا القرار إلى وقف إطلاق النار.
٣٧	٢٥ تشرين ثاني ١٩٦٦ – القرار ٢٢٨	انتقد هذا القرار إسرائيل على إجراءاتها العسكرية واسعة النطاق جنوب الخليل.
٣٨	٣١ تشرين ثاني ١٩٥٦ – القرار ٢١٩	دعا هذا القرار إلى عقد جلسة طارئة وخاصة للجمعية العامة لوضع التوصيات بشأن قضية قناة السويس بسبب الفيتو الفرنسي والبريطاني حول مشرع قرارات المجلس السابقة.
٣٩	٤ آذار ١٩٤٩ – القرار ٦٩	كان هذا توصية إلى الجمعية العامة قبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة.
٤٠	١٦ تشرين ثاني ١٩٤٨	دعا هذا القرار إلى هدنة بين إسرائيل ومصر والأردن ولبنان وسوريا.
٤١	٤ تشرين ثاني ١٩٤٨ – القرار ٦١	تمّ بموجب هذا القرار إنشاء لجنة لتقديم المشورة حول تطبيق الفصل السابع في حال فشلت الأطراف في الامتثال للأمر بانسحاب قواتها وإنشاء خطوط الهدنة.
٤٢	١٨ أيلول ١٩٤٨ – القرار ٥٧	شجب هذا القرار قتل وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت فولك برنادوت.
٤٣	١٥ تموز ١٩٤٨ – القرار ٥٤	شدّد القرار على أن الوضع في فلسطين يشكل تهديدًا للسلام العالمي والأمن، وطالب بوقف كافة أشكال العداء.
٤٤	٢٩ ايار ١٩٤٨ – القرار ٥٠	هدد هذا القرار بالقيام بالمزيد من الإجراءات ضد الأطراف وقام بتأسيس هيئة الأمم المتحدة للمراقبة على الهدنة.
٤٥	٢٢ ايار ١٩٤٨ – القرار ٧٧٣	كان هذا مشروع قرار أمريكي يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار.
٤٦	٢٣ نيستم ١٩٤٨ – القرار ٤٨	أسس هذا القرار لإنشاء لجنة الهدنة في فلسطين.
٤٧	١ نيسان ١٩٤٨ – القرار ٤٤	طالب هذا القرار الأمين العام عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لمناقشة مستقبل الحكومة الفلسطينية.
٤٨	٥ آذار ١٩٤٨ – القرار ١٩٤٨	كان هذا القرار دعوة إلى السلام بين فلسطين والمجموعات المسلحة الإسرائيلية.

القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول إمكانية تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة

	رقم القرار	تاريخ الاعتماد	الفيتو المسجل
١	٢٣٧	١٤ حزيران ١٩٦٧	بالإجماع
٢	٢٥٩	٢٧ أيلول ١٩٦٨	١٢-٠-٣ (امتناع ٣ دول عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدنمارك)
٣	٢٧١	١٥ أيلول ١٩٦٩	١١-٠-٤ (امتناع ٤ دول عن التصويت هي كولومبيا وفنلندا وباراغواي والولايات المتحدة الأمريكية)
٤	٤٤٦	٢٢ آذار ١٩٧٩	١٢-٠-٣ (امتناع ٣ دول عن التصويت هي النرويج والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة)
٥	٤٥٢	٢٠ تموز ١٩٧٩	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
٦	٤٦٥	١ آذار ١٩٨٠	بالإجماع
٧	٤٦٨	٨ ايار ١٩٨٠	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدةالأمريكية)
٨	٤٦٩	٢٠ أيار ١٩٨٠	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
٩	٤٧١	٥ حزيران ١٩٨٠	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدةالأمريكية)
١٠	٤٧٦	٣٠ حزيران ١٩٨٠	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١١	٤٧٨	٢٠ حزيران ١٩٨٠	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١٢	٥٩٢	٨ كانون أول ١٩٦٨	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١٣	٦٠٥	٢٢ كانون أول ١٩٨٧	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١٤	٦٠٧	٥ كانون ثاني ١٩٨٨	بالإجماع
١٥	٦٠٨	١٤ كانون ثاني ١٩٨٨	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١٦	٦٣٦	٦ تموز ١٩٨٩	١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١٧	٦٤١	٣٠ آب ١٩٨٩	١ ١٤-٠-١ (امتناع دولة واحدة عن التصويت هي الولايات المتحدة الأمريكية)
١٨	٦٧٢	١٢ تشرين أول ١٩٩٠	بالإجماع
١٩	٦٧٣	٢٤ تشرين أول ١٩٩٠	بالإجماع
٢٠	٦٨١	٢٠ كانون أول ١٩٩٠	بالإجماع
٢١	٦٩٤	٢٤ أيار ١٩٩١	بالإجماع
٢٢	٧٢٦	٦ كانون ثاني ١٩٩٢	بالإجماع
٢٣	٧٩٩	١٨ كانون أول ١٩٩٢	بالإجماع
٢٤	٩٠٤	١٨ آذار ١٩٩٤	تمّ التصويت على المشروع في أجزاء، وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على فقرتين من الديباجة. لم يتم التصويت على النص كاملاً.

القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن القدس

الرقم	رقم القرار	تاريخ الاعتماد	الفيتو المسجل
١	٤٩	٢٢ ايار ١٩٤٨	٨-٠-٣ (امتناع ٣ دول عن التصويت هي أوكرانيا وسوريا والاتحاد السوفييتي سابقًا).
٢	٥٠	٢٩ ايار ١٩٤٨	تمّ التصويت على المشروع في اجزاء ولم يتم التصويت على النص كاملاً.
٣	٥٤	١٥ تموز ١٩٤٨	٧-١-٣ (صوت واحد معارض من طرف سوريا، وامتناع ٣ دول عن التصويت هي الأرجنتين وأوكرانيا والاتحاد السوفييتي سابقًا)
٤	٦٠	٢٩ تشرين أول ١٩٤٨	تمّ اعتماده دون تصويت
٥	١٢٧	٢٢ كانون أول ١٩٥٨	بالإجماع
٦	١٦٢	١١ نيسان ١٩٦١	٨-٠-٣ (امتناع ٣ دول عن التصويت هي سيلانو الاتحاد السوفييتي سابقًا والولايات المتحدة الأمريكية)
٧	٢٥٠	٢٧ نيسان ١٩٦٨	بالإجماع
٨	٢٥١	٢ ايار ١٩٦٨	بالإجماع
٩	٢٥٢	٢١ ايار ١٩٦٨	١٣-٠-٢ امتناع دولتين عن التصويت هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)
١٠	٢٦٧	٣ تموز ١٩٦٩	بالإجماع
١١	٢٧١	١٥ أيلول ١٩٦٩	١١-٠-٤ (امتناع ٤ دول عن التصويت هي كولومبيا وفنلندا وبارغواي والولايات المتحدة الأمريكية)

ملاحظة: هذه الجداول جزء من دراسة للدكتور صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية- يناير /٢٠١٧

"الوطني الفلسطيني" في الذكرى ٥٢ لانطلاقة الثورة الفلسطينية

شعبنا يستقطب المزيد من التأييد والدعم الدولي والاحتلال يزداد عزلة وحصارا

يوافق ١-١-٢٠١٧ الذكرى٥٢لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في الأول من يناير من عام ١٩٦٥ بانطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، التي عبدت طريقها وما تزال بدماء الشهداء وتضحيات الجرحى وعذابات الأسرى الأبطال من القائد إلى العنصر.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بهذه المناسبة أن ثورة الشعب الفلسطيني التي صانت البندقية وحافظت على القرار الوطني المستقل ماضية نحو أهدافها، ونضال شعبنا متواصل حتى نيل كافة الحقوق التي انطلقت من اجلها الثورة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه "أن شعلة الثورة ما تزال وقادة، وأن قضية شعبنا تستقطب يوما بعد يوم المزيد من التأييد والدعم الدولي للتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة، وفي المقابل يزداد الاحتلال الإسرائيلي عزلة وحصارا بفعل عنجهيته وسياساته العنصرية وعدوانه على شعبنا، ورفضه لكل المبادرات والدعوات، وتنكره لكل قرارات الشرعية الدولية، وعدم التزامه بتحقيق السلام العادل والشامل.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن حجم التأييد الذي تحظى به قضيتنا العادلة وصل لمرحلة الإجماع الدولي وتمثل ذلك في التصويت الساحق لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الذي رفض الاستيطان والاحتلال، وأكد من جديد عدم شرعية وعدم قانونية كل الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في أرضنا،وطالب بوقفه فورا، وثبّت حدود دولتنا على خطوط الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني صمود شعبنا البطل على أرضه وفي المنافي والشتات، داعيا إلى إنهاء أسباب الانقسام والتصدي لكافة الدعوات والمقترحات التي تنتقص من وحدة أرضنا وشعبنا والتي تمس مشروعنا الوطني ووحدة نظامنا السياسي، مشددا على ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ورصّ الصفوف والتلاحم في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

واستحضر المجلس الوطني الفلسطيني تضحيات القادة الشهداء وفي

وكافة شهداء ثورتنا المجيدة الذين سطروا بدمائهم الزكية صفحة جديدة في سفر النضال الفلسطيني، والذين أسسوا كيان شعبنا منظمة التحرير الفلسطينية وحافظوا على قرارها المستقل.

ويؤكد المسؤولية الأممية بتنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني المسؤولية الأممية بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالقضية الفلسطينية، بترجمة هذه القرارات إلى أفعال تعيد الحق إلى أصحابه وتعزز السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة الهامة والحيوية من العالم .

وأشار المجلس الوطني في بيان صادر عنه بتاريخ ٢٨-١١-٢٠١٦، في ذكرى قرار التقسيم ويوم التضامن العالمي مع شعبنا، الى أن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ تتعرض لهجمة شرسة تهدف إلى منع تنفيذ حل الدولتين الذي أجمع عليه العالم من خلال التوسع غير المسبوق للاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والقتل العمد بدم بارد وزج الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث تنتهك أبسط القواعد الإنسانية واتفاقيات جنيف الأربعة.

وأوضح المجلس الوطني أن القسط الأوفر من هذه السياسة العنصرية يقع على مدينة القدس المحتلة وعلى أهلها من عدوان يومي على المقدسات الإسلامية والمسيحية الذي ينال المسجد الأقصى النصيب الأكبر منه، ويترافق ذلك مع محاولات إسرائيل لمنع رفع الأذان في المساجد والذي واجه استنكارا ورفضا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، إلى جانب رفض المسلمين والمسيحيين في فلسطين وفئات يهودية ترى فيه انتهاكا لحرية العبادة ولتقاليد وأعراف ثابتة تميزت بها مدينة القدس من خلال أجراس كنائسها ورفع الأذان من مآذن مساجدها .

وأدان المجلس كل هذه الممارسات والسياسات الخطيرة وفي مقدمتها سياسة التطهير العرقي في القدس وتغيير معالمها، وطالب دول العالم باتخاذ خطوات عملية وفعالة لوقف هذه السياسات الخطرة .

وحيّا المجلس الوطني بهذه المناسبة، شعبنا في صموده على أرضه وتمسكه بحقوقه، كما حيّا كافة الدول والبرلمانات التي اعترفت بالدولة الفلسطينية طريقا لإحلال السلام العادل، وكافة حركات التضامن العالمي وفي مقدمتها حركة المقاطعة العالمية B.D.S التي ترفض الظلم والقهر والاحتلال الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي الذي يبقي على دولة فلسطين آخر الدول والشعوب المستعمرة في العالم، مؤكدا أن السلام في هذه المنطقة إنما يتم من خلال حل الدولتين وإلزام إسرائيل بذلك.

يشار الى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في الثاني من شهر كانون الأول / ديسمبر من العام ١٩٧٧، قرارا باعتبار يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام يوما للتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني.

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١، على غير إرادة شعب فلسطين بضغوط مورست في حينه لاستصدار هذا القرار مع جملة قرارات من ضمنها قرار عودة اللاجئين رقم ١٩٤ وإغاثتهم والحفاظ على أملاكهم التي تسيطر عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي.

" الوطني الفلسطيني" في ذكرى إعلان الاستقلال:

الاعتراف المجاني بإسرائيل لا يمكن أن يستمر دون إنهاء احتلالها واعترافها بدولة فلسطين

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن حق شعبنا في تقرير مصيره وعودته ونيل استقلاله الوطني الناجز على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس هو الضمانة الوحيدة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه في ١٤-١١-٢٠١٦ بمناسبة حلول الذكرى الثامنة والعشرين لإعلان وثيقة الاستقلال على أن نضال شعبنا مستمر، لا يرهبه بطش وإرهاب الاحتلال الإسرائيلي الذي تمادى حتى في منع رفع الآذان من مساجد القدس ومدن عام ١٩٤٨ عبر قوانين عنصرية، ورغم ذلك، سيبقى شعبنا صامداً ومنغرساً في أرضه، ومتطلعاً إلى شعوب الأمتين العربية والإسلامية وقادتها وحكوماتها لتحمل مسؤولياتها القومية والإسلامية بتقديم الدعم الفعّلي لتثبيت صموده، وصولا لإنهاء الاحتلال وتجسيد الاستقلال.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة بالعمل على تطبيق قراراتها بشأن فلسطين، داعياً الدولة التي أنشأت الاحتلال والاستيطان في فلسطين قبل حوالي مئة عام، وتلك التي ما تزال ترعى آخر احتلال في العالم أن تكف عن دعمه وحمايته، وأن تعترف بأخطائها الجسيمة بحق شعبنا وتخلصه من الاحتلال الإسرائيلي الذي تنكر لكل الاتفاقيات الموقعة معه، فالاعتراف بإسرائيل لا يمكن أن يستمر مجاناً دون إنهاء الاحتلال واعترافها بدولة فلسطين فالشعوب مستعدة دائما للتضحية من اجل استعادة حقوقها المشروعة والعيش بكرامة.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني انه وفي هذه الذكرى الوطنية لا بد من استحضار مواقف وعزائم الرجال وتضحيات القادة الشهداء وعلى رأسهم أبو عمار والآلاف من الشهداء الذين أناروا الدرب لنا، وحافظوا على هوية شعبنا ووحدته الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا التي قادت النضال الوطني في كافة مراحله وأشكاله العسكرية والسياسية والدبلوماسية، فعلى الجميع قادة وفصائل تفعيل المنظمة وحمايتها، لمواجهة القادم من التحديات، فهي التي صانت البندقية وحافظت على القرار الوطني المستقل.

جدير بالذكر، أن وثيقة إعلان الاستقلال اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة غير العادية التي عقدت في الجزائر خلال الفترة ١٢- ١٥/١١/١٩٨٨. وقد توالت اعترافات دول العالم بالدولة الفلسطينية حتى وصلت في حينه إلى أكثر من ١١٠ دول. وفي عام ٢٠١٢ اعترفت الأمم المتحدة بفلسطين دول تحت الاحتلال على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، حيث وصل عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين إلى ١٣٨ دولة.

وفي الذكرى ٩٩ لوعد بلفور المشؤوم

يطالب بريطانيا بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والتكفير عن خطيئتها

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بريطانيا صاحبة وعد لفور المشؤوم بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه ما حلّ بالشعب الفلسطيني من نكبات وويلات وتشريد ولجوء بعد مرور ٩٩ عاما على وعدها غير القانوني بإعطاء وطن للعصابات الصهيونية في فلسطين على حساب صاحب الحق الأصلي.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه اليوم الثلاثاء أهمية توحيد الجهود الفلسطينية والعربية وأصحاب الضمائر الحية في العالم للضغط على الحكومة البريطانية وإلزامها بإنصاف الشعب الفلسطيني والتكفير عن جريمتها وخطيئتها التاريخية بحق أرضنا وأبناء شعبنا الذين عاشوا هم وآباؤهم وأجدادهم في فلسطين منذ آلاف السنين.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني مجلس العموم البريطاني خاصة بفتح ملف وعد بلفور من جديد ومناقشته والضغط على الحكومة البريطانية للاعتراف الفوري بدولة فلسطين وإلزامها بمساعدة الشعب الفلسطيني لنيل كافة حقوقه وتحمل نتائج كل ما ترتب على وعدها في إطار تحقيق العدالة التي حرمتْ منها شعبنا الفلسطيني على مدار مئة عام تقريبا، وتصحيح هذا الوضع، حيث ما يزال الموقف البريطاني الرسمي لا يعترف بدولة فلسطين.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الفلسطينية والعربية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ودول عدم الانحياز وكل المتضامنين معنا بدعم دعوة الرئيس محمود عباس لرفع قضية ضد الحكومة البريطانية لإصدارها وعد بلفور، وتنفيذه بعد ذلك، وعدم التزامها كسلطة انتداب بإيصال الشعب الفلسطيني لاستقلاله وإقامة دولته.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن شعبنا وأجيالنا القادمة لن تغفر ولن ترحم كل المتآمرين والذين تسببوا في تشريد شعبنا وضياع أرضه وحرمانه من العيش حراً كريماً في وطنه، فهذا الوعد البريطاني غير المسبوق كان السبب الرئيسي لتهجير مئات الآلاف من اليهود إلى فلسطين وإقامة المستوطنات فيها، وتعرض شعبنا لأبشع المجازر والتهجير من أرضه على أيدي العصابات الصهيونية تحت رعاية ودعم حكومة الانتداب البريطاني.



الذكرى الثانية عشرة لرحيل ياسر عرفات رمز النضال الوطني الفلسطيني

إعداد: رقية يونس

..نعم ١٢ سنة مضت وشعبنا الأبي يستذكر قائده التاريخي بكل إجلال وتقدير ويتمنى لو كان بين أبنائه اليوم..نعم نتذكره لأنه تاريخنا المعاصر ..نتذكره لأننا بحاجة إلى حكمته وإنسانيته ورعايته الأبوية .. فياسر عرفات كان رمزاً، وكان أباً وأخاً وحامياً للجميع، وإن شعبنا في الوطن والشتات يعبر عن تقديره وحبه لزعيمه الطاهر الشهيد القائد الرمز ياسر عرفات رمز النضال والكفاح الوطني.

نعم، حياة قائدنا كانت تاريخاً متواصلاً وتعبيراً صادقاً عن حبه وتقديسه للوحدة الوطنية، التي كرسها فكراً وممارسة..إذ إنها كانت السلاح الأمضى على مدار انطلاقة وعمل وفعل الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ..أبو عمار هو رمز النضال الوطني الفلسطيني وحركة التحرير العالمية..أبو عمار ترك تاريخا لا يمكن لأحد أن يسجله بصفحات أو كلمات فهو كان أكبر من كل المواقف والعبارات، لأنه صنع التاريخ وكتب بدمه تاريخ شعبه عبر ملحمة أسطورية عملاقة وحكاية شعب لم ولن تنتهي.

.. نعم، اثنتا عشرة سنة مضت وما زلت وستبقى في أعلى المراتب من قلوبنا وقلوب الشرفاء في العالم المعاصر لأنك باختصار صانع هوية الشعب الفلسطيني بكوفيتك السمراء والبيضاء ..... واعلم، أيها القائد العظيم أننا على خطاك سائرون وعلى عهدك باقون أوفياء لك ولذكراك .. والى جنات الخلد يا آبا عمار يا بطل الحرب والسلم يا فارس الفرسان يا قائد المسيرة ولا يزال يحتفظ بحضوره ومكانته في أوساط الشعب الفلسطيني، باعتباره الفصل الأطول من فصول الحركة النضالية الفلسطينية. رحل أبو عمار جسداً وبقي روحاً وفكراً ورمزاً وطنياً شامخاً، وبقي حتى بعد رحيله البوصلة الحقيقية التي تزيد الشعب قوة وصلابة في الدفاع عن حقهم المسلوب بالحياة واقامة دولتهم المستقلة ، مشهد حضوره لا يغيب عن وجدان شعب كما قال الشاعر الراحل محمود درويش «في كل واحد منا ذكرى شخصية منه وعناق وقبلة».

رحل عرفات بجسده لكنه ترك ارثاً نضالياً ومنجزات وطنية لا تزال قائمة تنهل منها الاجيال من أجل التحرر وبناء اسس الدولة الفلسطينية .

لقد غرس الشهيد ابو عمار بذور الهوية الوطنية في ارض الشعب الفلسطيني ، حيث نمت شجرة الثورة التي جذورها في ارض وطننا المقدسة وفروعها في العالم ، مظللة الكل الفلسطيني ، تنمو في ظلالها وتتطور افكار ونظريات التحرر واشكال الحياة الديمقراطية التقدمية ، ورؤى بناء مؤسسات الدولة المستقلة على أرض الوطن .

ونحن نستذكر الخالد فينا بافكاره واعماله ونضالاته المجيدة فاننا ومن وحي ايمانه واخلاصه وصبره وصموده ووصيته لنا بأن تبقى القدس الحرة عاصمة فلسطين الأبدية .

رحمك الله يا ابا عمار





"الوطني الفلسطيني" في ذكرى استشهاد القائد أبو عمار يدعو لتعزيز الوحدة الوطنية ودعم الشرعية الفلسطينية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الثانية عشرة لاستشهاد مؤسس ثورتنا ورمز نضالنا الوطني القائد الشهيد ياسر عرفات "أبو عمار" إن الشعب الفلسطيني، سيواصل المضي على درب الكفاح حتى هزيمة الاحتلال واسترداد حقوقنا الوطنية المشروعة وتحقيق تطلعاته في العودة والاستقلال وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٠ بهذه المناسبة الغالية على الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأحرار العالم تعزيز وحدة أبناء شعبنا الصامد على أرضه لمواجهة الأخطار المحدقة به وبمشروعه الوطني، حيث تتعرض مقدساتنا للخطر في القدس، إلى جانب العدوان المستمر على أطفالنا وبيوتنا، ومقدراتنا الاقتصادية، كما يتعرض شعبنا في المخيمات في سوريا الشقيقة لأخطار فادحة.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن كل تلك الأخطار تتطلب تكاتف ورصّ الصفوف ودعم الشرعية الفلسطينية التي دافع عنها وحماها الرئيس الشهيد ياسر عرفات وهي من مسؤولياتنا جميعاً.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني القيادة الفلسطينية التي تخوض المعارك الشرسة على المستوى الدولي وتقف بكل صلابة وعنفوان في وجه الضغوط والتهديدات.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني في هذه الذكرى جماهير شعبنا والفصائل والقوى السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية إلى التلاحم ورص الصفوف تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لكافة أبناء شعبنا أينما وجدوا من اجل تعزيز قوتنا ومواجهة الاحتلال وسياساته الجائرة ، مجددا الوفاء لدماء الشهداء الأبرار وتضحيات الجرحى ونضالات الأسرى البواسل.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني انه رغم كل ما قدمه الشعب الفلسطيني وقيادته من تجاوب مع كافة المبادرات الدولية والإقليمية من اجل تحقيق السلام وصولا لحل الدولتين لم يجد أذان صاغية لدى الاحتلال الإسرائيلي ولا إرادة حقيقية للسلام وإنهاء عدم الاستقرار في المنطقة بل يجنح هذا الاحتلال للمزيد من العدوان والبطش والتنكر لكل قرارات الشرعية الدولية.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن الشهيد عرفات كان الشهيد الحي طيلة حياته، وهو الزعيم التاريخي الذي قاد شعبه في أحلك الظروف بشجاعة وحنكة واقتدار في كافة مراحل الكفاح الوطني، مدافعا عن قيم السلام والعدالة ومتمسكا بالثوابت القومية والوطنية والدينية وسيسجل له التاريخ انه بالممارسة كرس نهج الوحدة الوطنية وان فلسطين كانت حلمه الأول والأخير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس الشريف كانت هاجسه ومسعاه وقبلته.



الرئيس في افتتاح متحف الشهيد عرفات: سنظل على العهد



قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، إن متحف الشهيد الرمز والقائد الراحل ياسر عرفات؛ أصبح حقيقة مجسدة، يحافظ على إرث نضالي كفاحي لرجل عظيم.

وأضاف سيادته في كلمته بحفل افتتاح المتحف، ٩-١١-٢٠١٦، بحضور أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن هذا المتحف سيبقى، بما يحتويه من متعلقات الشهيد عرفات، شاهداً على الوفاء، وهديةً ونبراساً لأجيالنا القادمة، لتتعرف من خلاله على تاريخ واحد من أعظم رجالات فلسطين والعالم في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

وجدد سيادته التأكيد على أننا سنظل متمسكين بثوابتنا الوطنية التي أرساها المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، ندافع عن حقوق شعبنا ومقدساتنا، ونراكم الإنجازات على طريق قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

وشكر سيادته مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات، الذين بفضل جهودهم، وعملهم المخلص، ومثابرتهم، جرى تشييد هذا الصرح.

وفيما يلي نص كلمة الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ)

صدق الله العظيم

أصحاب المعالي والسعادة ضيوفنا الكرام،

الأخوات والإخوة رئيس وأعضاء مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات،

السيدات والسادة،

ها نحن اليوم، نلتقي لافتتاح متحف الأخ الشهيد الرمز، والقائد الراحل ياسر عرفات؛ وإن ما يبعث على البهجة أن نرى هذا الإنجاز الكبير، الذي أصبح حقيقة مجسدة، يحافظ على إرث نضالي كفاحي لرجل عظيم، نعم، هنا على الأرض التي شهدت حصار أبي عمار، وصرخته المدوية، التي أطلقها من قلب الحصار في وجه المحتلين: "يريدوني إما أسيراً أو طريداً أو قتيلاً، لا أنا أقول لهم: شهيداً شهيداً شهيداً" هكذا كان أبو عمار دائماً شجاعاً مقداماً وأبياً، وهكذا مضى إلى جنات الخلد، رحمه الله.

وسيبقى هذا المتحف، وبما يحتويه من متعلقات الشهيد الرمز أبي عمار، شاهداً على الوفاء، وهديةً ونبراساً لأجيالنا القادمة، لتتعرف من خلاله على تاريخ واحد من أعظم رجالات فلسطين والعالم في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

وأود أن أجدد القول هنا، بأننا على العهد محافظون، وسنظل متمسكين بثوابتنا الوطنية التي أرساها المجلس الوطني الفلسطيني في دورة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، ندافع عن حقوق شعبنا ومقدساتنا، ونراكم الإنجازات على طريق قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

ويسرني ويشرفني في هذا المقام أن أعبر باسم شعبنا الفلسطيني، عن عميق الشكر والتقدير لمجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات، الذين بفضل جهودهم، وعملهم المخلص، ومثابرتهم، جرى تشييد هذا الصرح؛

التحية كل التحية لك، أيها الأخ والرفيق الشهيد، ولكل الإخوة القادة الشهداء، ولكل شهدائنا الأبرار، الذين مضوا إلى جنات الخلد على طريق الحرية والاستقلال، وتمنياتنا لجرحانا بالشفاء ولأسرانا البواسل بالحرية والعودة لأهلهم وذويهم سالمين.

مرة أخرى أحييكم، وأشكركم، أيتها الأخوات، أيها الإخوة، على عطائكم، ونبل جهودكم، وحضوركم لهذا الحدث العظيم في تاريخ شعبنا ومسيرته الوطنية والتحررية.



القدوة: المتحف يقدم لأبناء شعبنا وللعالم رواية الحركة الوطنية الفلسطينية

من جهته، قال أمين عام مؤسسة الشهيد ياسر عرفات ناصر القدوة: "إننا بافتتاح متحف الذاكرة الفلسطينية المعاصرة نجدد العهد والوفاء لقائدنا المؤسس، وندعو شعبنا للاحتفاء به والتفاعل معه، ولنعبر عن تقديرنا العميق لكل من دعم المتحف وشارك في بنائه، للرئيس محمود عباس الذي من دون دعمه ما كان لهذا العمل أن يكون، ورئيس الوزراء والحكومة".

وأضاف: "متحف ياسر عرفات الذي تقيمه المؤسسة، يقدم لأبناء شعبنا وللعالم رواية الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال سيرته بما يخلق فضاء حيويا، ومن خلال مقتنياته ملتقى يجسر بين الماضي والحاضر بصيغة مستمرة ومزارا يسهم في ديمومة إرث ياسر عرفات، يؤمه الفلسطينيون وغيرهم من شعوب العالم ليتفاعلوا مع نضال شعب ومسيرة قائد".

عمرو موسى: حان الوقت لنصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية

بدوره، قال رئيس مجلس امناء مؤسسة ياسر عرفات عمرو موسى: «كم يسرني أن أقف في هذه المناسبة لنحيي ياسر عرفات ونحيي ذكراه، هذا اليوم استثنائي لأننا نحيي اسم قائد فلسطيني، ولنؤكد لكل من قالوا إن القضية الفلسطينية تبخرت، إن هذا لن يحدث وسنظل نعمل بإصرار وصمود للتوصل لحل عادل لهذه القضية، مهما مرت الأيام والشهور».

وأضاف: «ندعو لوحدة الصف الفلسطيني، كما ندعو لوحدة الصف العربي خلف القرار الفلسطيني».

وقال موسى: «هذا اليوم له بعد تاريخي، ولربما يحمل المستقبل بذور تغيير لما رأيناه في السياسة المستمرة التي تدير الأزمة بدلا من أن تحلها، وإن الوقت حان لنصل إلى حل نهائي للقضية بدلا من الاستمرار في إدارتها، هناك فرصة ولكنها لن تتأتى إلا إذا ما بدأنا بحل مشاكلنا في العالم العربي وأن نعيد بناء مجتمعنا وموقفنا العربي فيما يتعلق بالمنطقة والمستقبل وبالقضية الفلسطينية».

ميلادينوف: الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الفلسطينية

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة نيكولاي ميلادينوف: «قبل ١٢ عاما فقدنا شخصا يحظى باهتمام العالم جميعه، كرس حياته من أجل هذه القضية، ووضع شعبه على الطريق الصحيح لبناء دولتهم المستقلة، واتخذ قرارات شجاعة».

وشدد على أن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الجهود الفلسطينية، وان المستوطنات تهدد السلام.

أبو الغيط: القضية التي عاش عرفات من أجلها لن تموت

من جهته، قال أمين عام الجامعة العربية أحمد أبو الغيط: «ليس بعيدا عن هنا عاش الرئيس عرفات، محاصرا في غرفته لمدة ثلاث سنوات، قضاها هذا المقاتل النبيل رافضا أن يستسلم عارفا أن القهر لا يرتب شرعية، مؤمنا أن التاريخ سيقول كلمته يوما ما».

وأضاف: «مررت على الغرفة التي شهدت هذا الصمود الأسطوري، الجدران لم يبق فيها موضع إلا وشهد على الرصاص، التفاصيل التي تروي سيرة بطل عربي نادر المثال، هذه التفاصيل والمقتنيات التي نجح المتحف في جمعها لا تروي قصة رجل فقط وإنما تاريخ بلد، نتتبع تاريخ الوطن في مسيرة الرجل، الوطن الذي عاش ومات من أجله».

وأشار أبو الغيط إلى أن بإمكان الاحتلال نزع الأرض وأن يهدم البيوت، ولكن ليس بإمكانه مصادرة الذكرى أو محو المسيرة أو قتل القصة والحكاية، لأن المتحف لا يبكي على الأطلال بل يحتفي بالذكرى وينطلق بها للمستقبل.

وأضاف "الرئيس أبو مازن الذي حمل العبء الثقيل، حمل الراية بأمانة وشرف وتجرد، لقد تابعت أداءك وأنت تسعى لتحقيق تسوية".

وأكد أبو الغيط أن القضية التي عاش عرفات من أجلها لن تموت، هذا الحلم العظيم لن يموت، والمتحف يحمل رسالة للعالم بوجود هذا الشعب، وقريبا جدا سيعيش الأبناء بوطن حر ومستقل لا يعرف نقاط التفتيش والجدران لا مكان فيه للاعتقال والمداهمات والحصار والعزل، وساعتها سيذكر كل طفل أن عرفات ورفاقه هم من جعلوا هذا اليوم قريبا وحقيقة.

وقص الرئيس شريط افتتاح المتحف، وقام بجولة برفقة ضيوفه في أقسامه.

وشارك في حفل الافتتاح: الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق نبيل العربي، ورئيس وزراء الأردن الاسبق عبد السلام المجالي، وزير الاعلام الأردني الأسبق صالح القلاب، والوزير السابق في الحكومة التونسية الهادي البكوش، ومصمم متحف ياسر عرفات حسين الشابوري، والأمين العام السابق في الحكومة التونسية الصادق فيالة، ووزير الدولة الهندي ام جي اكبر، وشنمايا جارديخا وهو صديق دبلوماسي هندي للرئيس الراحل عرفات.

كما حضر حفل الافتتاح: رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وأمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، وأعضاء من اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والمركزية لحركة "فتح"، وعدد من الوزراء واعضاء المجلس التشريعي، وشخصيات عامة.

عن المتحف

يعد متحف الشهيد ياسر عرفات أكبر تجمع لوثائق وصور وتسجيلات صوتية ومرئية ومقتنيات، تروي حقائق وتفاصيل عن تاريخ القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤.

شيد المتحف بمساحة بناء تقدر بـ٢٦٠٠ متر مربع، وبطوابق ٣، بأموال فلسطينية دون دعم خارجي، ويضم وثائق ومراسلات وملاحظات شخصية وأوامر عسكرية وكل ما أمكن من وثائق للرئيس الشهيد، إضافة إلى ١٠ آلاف صورة متنوعة لأبو عمار تم اختيارها من كم لا حصر له من الصور.

كما يضم قسم فيديو يحتوي على أكثر من ٣٥٠٠ تسجيل تراوح ما بين ثوان إلى أفلام وتسجيلات وثائقية طويلة المدة، إلى جانب مقتنيات شخصية من ملابس وإبرة خياطة ونظارات وأقلام وهدايا للرئيس الشهيد، جمعت مشوار حياته على امتداد أماكن تواجده ما عدا قطاع غزة، حيث لم تفرج "حماس"، حتى اللحظة عن مقتنيات أبو عمار.

ويضم المتحف أيضا مكتبة الكترونية وسمعية وورقية كبيرة، وقاعة عرض متنقل ستعرض بشكل دوري أعمال مبدعين وفنانين، إلى جانب زاوية "لأنسنة" الحركة الأسيرة عبر عرض الجرائم التي تعرض لها ١٧٥ من شهداء حركتنا الأسيرة منذ ١٩٦٧ وحتى ٢٠١٤، إضافة إلى زاوية تعرض أهم إبداعات أبناء شعبنا من شعراء وكتاب وصحفيين، وغيرهم.



الموت يغيب ملحن الثورة الفلسطينية مهدي أبو سردانة

إعداد: رقية يونس

شكلت أغاني الثورة الفلسطينية رصيدا فنيا مقاوماً، يضاف إلى ذلك المنجز الثقافي الذي كان نتاجا تفاعليا مع فعل الثورة في الميادين كلها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وبهذا تشكل كل تلك المنجزات علامات فارقة في مسيرة الشعب الفلسطيني الطامح والساعي بقوة وعزم من أجل أن ينال حقوقه المشروعة، في التحرر من الاحتلال الجاثم على صدرة لأكثر من (٦٨) عاما. برز في مجال الفن والغناء الكثير من المغنين والملحنين والشعراء، ولعل مهدي أبو سردانة أكثرهم حضورا في سجل الثورة الفلسطينية وأناشيدها الحماسية القوية، فقد عمل على تلحين كثير من الأناشيد والأغاني والقصائد لكثير من الشعراء الفلسطينيين، الذين ناضلوا بالكلمة الفصيحة أو بالعامية الفلسطينية، ونذكر منهم الشاعر صلاح الحسيني ومحمد حسيب القاضي ومريد البرغوثي وسميح القاسم.

ولد الفنان مهدي أبو سردانة في ١٩٤٠/١٠/١٥ في قرية الفالوجة الواقعة بين مدينتي الخليل وغزة، التي كانت تتبع قضاء مدينة غزة، كان والده شيخ طريقة صوفية، وتأثر بما كان يستمع إليه من أناشيد دينية أو تلاوات للقرآن الكريم، عدا تأثره بأغاني الأفراح الفلسطينية. شهد النكبة ولم يكن يكمل من العمر تسع سنوات، فانتقل لاجئاً إلى الأردن، ثم عاد إلى غزة، والتحق بصفوف المقاومة الفلسطينية مبكرا.

وفي عام ١٩٥٨ استقر به المقام في مصر، حيث عمل في إذاعة «صوت العرب» القاهرية، وكان بصحبة كل من فؤاد ياسين (مؤسس صوت العاصفة) في ما بعد، والفنان أبو عرب وكامل عليوة. وبدأ مسيرته الفنية مؤديا لألحان كبار الملحنين المصريين من أمثال بليغ حمدي ورياض السنباطي، واشترك في أداء مع آخرين الأوبرا المصرية «مهر العروسة»، ومسرحيات غنائية أخرى.

ثم انتقل بعدها إلى إذاعة (صوت العاصفة) التي كانت تبث من القاهرة ومخصصة لتكون ناطقة باسم الثورة الفلسطينية، وكان فؤاد ياسين أول مدير لها، والتقى هناك بالشعراء صلاح الحسيني ومحمد حسيب القاضي، فقد شكلوا معا ما يشبه الرابطة لإنتاج الأناشيد الثورية وتلحينها ونشرها عبر أثير صوت العاصفة، التي أصبح اسمها (صوت فلسطين)، وعمل مستشارا للتلفزيون الفلسطيني.

تحدثت بعض الأدبيات القليلة التي أرخت لهذا الجانب من جوانب الثورة الفلسطينية عن طبيعة ألحان أبو سردانة، وكيف كان يتعامل مع النصوص الشعرية، وكيف أنه كان يقدم وجهة نظره في بعض الكلمات، على ألا تتجاوز الأغنية الثلاث دقائق كأقصى حد، وبذلك تكون قوية حادة الأثر، محققة أهدافها الثورية النبيلة.

لقد كان أبو سردانة يعيش مع النص ويتأمله كلمة كلمة، قبل أن يبدأ في تلحينه، وكان ذا حساسية عالية تجاه بعض الألفاظ، معتبرا أن الكلمة أول درجة من درجات نجاح الأغنية، ثم يأتي اللحن الذي يجسد الكلمة والروح المعنوية العالية، مفجرا ما فيها من طاقة دافعة لرفع معنويات المقاتلين الذين كانوا ينتشون بهذه الألحان، وكان أثرها لا يقلّ عن أثر السلاح أو المعركة السياسية برمتها، لذلك يلاحظ في ألحانه القوة والجماعية، والروح الثورية، (طل سلاحي من جراحي، لوحنا ع القواعد لوحنا، يمين الله عن الثورة ما نتخلى)، على سبيل التمثيل وليس الحصر.

كما برزت في ألحان مهدي أبو سردانة الألحان الفلكلورية الشعبية الفلسطينية، خاصة أغاني الأفراح فأدخلها في ألحانه، كما استفاد من المدرسة اللبنانية والمصرية والبغدادية في إنتاج الألحان، حتى غدا ذا «جملة لحنية جيدة جدا».

وكان بين مهدي أبو سردانة والفنان المصري الكبير الموسيقار محمد عبد الوهاب بعض المناقشات في ما يخص الألحان المقدمة، ولاسيما اعتراض سردانة على لحن محمد عبد الوهاب لقصيدة «فلسطين»، فيرى سردانة أن اللحن لا يتطابق والمعنى، موضحا وجهة نظره للواء عبد الوهاب، ليعترف له عبد الوهاب بدقة ملاحظاته، فقد كان أبو سردانة يربط بين الجملة الموسيقية والجملة الشعرية ليعبر عن المعنى، من دون أن يضعف اللحن الكلام وأثره في النفس، وهذا كان مدار نقاش أبو سردانة لعبد الوهاب.

لم يقتصر الإرث الموسيقي لمهدي أبو سردانة على ألحان أناشيد الثورة الفلسطينية، بل كان أيضا مغنيا، وكاتبا لبعض النصوص، كما أنه لحن مسرحيتين شعريتين للأطفال من تأليف الشاعر صلاح الحسيني أبو الصادق، وهما: «طاق طاق طاقية» و«حارسة النبع».

تم تكريم مهدي حسين أبو سردانة عام ٢٠١١، فقد منحه الرئيس محمود عباس وسام الاستحقاق والتميز «تقديرا لدوره الوطني في حقل الإبداع الفني والثقافي».

وتوفي الفنان الفلسطيني مهدي ابو سردانةيوم الاثنين ١٢/٢/ ٢٠١٦ بمستشفى فلسطين بالقاهرة بعد صراع مع المرض وكان قامة فنية وطنية قدمت الكثير لاجل القضية الفلسطينية ولحركة فتح خلال مسيرة نضاله وكانت بصمته حاضرة في مختلف مراحل الثورة الفلسطينية والتي تمكن من ان يؤرخها فنيا وأضحت رصيدا فنيا يجسد التاريخ الفلسطيني المقاوم.

الى جنات الخلد





المطران والأسير المحرر هيلاريون كابوتشي

توفي المطران المناضل وداعم المقاومة الفلسطينية، الأب هيلاريون كابوتشي، بتاريخ ٢٠١٧/٠١/٠١ في منفاه في العاصمة الإيطالية روما، عن عمر يناهز ٩٤ عامًا.

وولد الأب كابوتشي في مدينة حلب السورية عام ١٩٢٢، وعين مطرانًا لكنيسة الروم الكاثوليك في مدينة القدس المحتلة عام ١٩٦٥، وفي العام ١٩٧٤ اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي بتهمة دعم المقاومة الفلسطينية وحكمت المحكمة العسكرية عليه بالسجن مدة ١٢ عامًا.

قضى المطران كابوتشي أربع سنوات في الأسر، ثم أطلق سراحه بوساطة من بابا الفاتيكان بنفسه، ليتم نفيه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر العام ١٩٧٨ إلى مدينة روما التي عاش فيها حتى اليوم.

ولم يتخل المطران كابوتشي عن دعمه للقضية الفلسطينية، فبعد ضبطه وسجنه بسبب نقله السلاح للمقاومين الفلسطينيين وأسره ونفيه، واصل الأب كابوتشي مسيرته الداعية لدعم القضية الفلسطينية في كثير من دول العالم.

وكذلك شارك في أساطيل الحرية التي انطلقت لكسر الحصار عن مدينة غزة، إذ اعتلى إحدى السفن في الأسطول الذي أبحر باتجاه القطاع عام ٢٠٠٩، والذي اعترضته إسرائيل وطردت من كان على متنه إلى لبنان.

وكذلك كان المطران كابوتشي على متن سفينة 'مافي مرمرة' التركية عام ٢٠١٠، والتي كان على متنها أيضا النائبة حنين زعبي، والتي هاجمتها القوات الإسرائيلية وقتلت ١٠ نشطاء كانوا على متنها.

نقل الأسلحة للمقاومة

عرف المطران "كابوتشي" بنشاطه في خلايا حركة فتح، وكان مسؤولا عن نقل الأسلحة للمقاومة الفلسطينية في سيارته الخاصة، وبعد عدة عمليات نفذها وصلت مخابرات الاحتلال معلومات عن نشاط المطران وقاموا بمراقبته وبتتبع تحركاته، واتضح بفضل إجراءات التتبع هذه يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٧٤ أن سيارته المحمّلة بالمتفجرات تسير في ظروف مثيرة للشبهة باتجاه القدس وأن كابوتشي نفسه ومساعده يستقلانها وتقرر إيقاف السيارة فورًا خشية انفجار المتفجرات بداخلها.

ونقلت السيارة ومَن فيها إلى مركز الشرطة في معتقل المسكوبية بالقدس حيث تم تفكيكها وتفتيشها مما أدى إلى اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة ومنها ٤ رشاشات كلاشينكوف ومسدسان وعدة طرود تحتوي على متفجرات بلاستيكية وصواعق كهربائية وقنابل يدوية وآلاف الأعيرة النارية.

خلال التحقيق مع المطران كابوتشي أنكر في البداية ضلوعه في عملية التهريب قائلا إنه تم نقل الوسائل القتالية إلى سيارته دون علمه، غير أن مغلفًا عثر عليه لدى تفتيش أمتعته كتب عليه بخطّه رقم المسؤول الفتحاوي والذي كان يدعى أبو فراس في لبنان أثبت ضلوعه في هذا المخطط، عندها اعترف كابوتشي بأنه تلقى في نيسان/ أبريل ١٩٧٤ من أبو فراس حقيبتين ونقلهما بسيارته إلى الضفة الغربية حيث أخفاهما، كما أوعز إليه، داخل مدرسة الكنيسة اليونانية الكاثوليكية في بيت حنينا بالقدس المحتلة، وروى كابوتشي أيضًا أنه طُلب منه في شهر تموز/ يوليو من العام نفسه نقل وسائل قتالية أخرى تم إخفاؤها في أماكن مختلفة داخل سيارته لكن تم ضبط السيارة عند اعتقاله.

ووجه الاحتلال للمطران كابوتشي عدة تهم منها الاتصال والتعاون مع جهات معادية لإسرائيل وقد تم اعتقاله من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٧٤ وحكم عليه بالسجن ١٢ عاما قضى عدة سنوات من محكوميته قبل أن يتوسط الفاتيكان ودول أوروبية للأفراج عنه ونفيه إلى روما.



إلى المناضل الفلسطيني الكبير نيافة المطران كبوجي

شعر: سليم الزعنون "أبو الأديب"

وفي قدسِنا يمشي المسيحُ المعلِّمُ
وأحمدُ بالقرآنِ كفءٌ وتوأمُ

وما زال "كبّوجي" سفيراً لثورة
هيَ الفتحُ في الستين تنمو وتَعْظُمُ

تحدَّث بالآيات حَبْرٌ مُبجَّلُ
ودوماً مسيحيٌّ تآخى ومُسْلمُ

"قيامتُهم" دوماً وديعةُ مُسْلمٍ
وَمُنْذُ أتى الفاروقُ بالسِّلمِ تنعُمُ

وكم حاولتْ صهيونُ قطعَ علاقة
وضربَ وِئامٍ عَهْدُه يتكلَّمُ

وقدْ خابَ سعيٌ فالمسيحُ وأحمدٌ
وفاطمةٌ ترعى السَّلامَ ومَرْيَمُ

يُقاطِعهمْ أقباطُ مِصرَ ورأسُهم
"شِنودا" يعادي بغيهمْ منذُ أجرموا

• • •

فإمَّا انسحابٌ فيه قدسٌ عزيزةٌ
وإلا احترابٌ لا يفيدُ التوهُّمُ

بِسِلْمٍ ولا سِلْمٌ على أرضِ واقعٍ
وعدلٍ ولا عدلٌ هو الظُّلمُ يُرْسَمُ

ذكرتُ خليلاً يومَ سجنٍ ولم تَهُنْ
عزائمُ، والموسادُ يبغي ويَظلِمُ

وقدْ دَمعتْ عينٌ وأشفقَ خافقٌ
لإبعادِ "كبّوجي" الذي ليسَ يندَمُ

ورُوما وأرضُ الفاتيكان تشرَّفتْ
بأشرفِ حَبْرٍ كانَ فينا يُعلِّمُ

وقدْ قالَ في طهرانَ قولةَ صادقٍ
شجاعٍ فأشجى وهو يتلو وينظِمُ:

عقوداً من الآيِ المرصَّعِ بالفدا
وبالمجدِ والآلاءِ واللهُ يُنْعِمُ



وَيَعجَبُ بعضٌ وهو يتلو كتابه
أمن آل عيسى ذاك أم هُوَ مُسلِمُ؟!
كذا تُنجِبُ القدسُ الذي كان حبرَها
قساوسَ فيها فِعلُهم مُتقدِّمُ
وكلٌ أبيٌّ لا يبالي من الردى
وَيَصدقُ فيها الفارسُ المتلثِّمُ
فإنْ كانَ في أمسٍ يُكسِّرُ صخرةً
ليقذفَ سجِّيلاً يجولُ ويلطِمُ
فذا «هاونٌ" فيهِ كفاحٌ مُسلَّحٌ
عسى يَرعَوي فيها لئيمٌ ومُجرِم

• • •

وإنْ طالَ هذا اللَّيلُ فالصُّبحُ قادمٌ
وفي اللَّيلِ لا تكفي شموعٌ وأنْجُمُ
فلا يأسَ لا استسلامَ واللّهُ كافلٌ
وفي صَدرِنا كِبرٌ وفي عِرقِنا دَمُ
هنيئاً لأهلِ القدسِ صَبرٌ قيامة
ومسجدُنا الأقصى الذي باتَ يُقحَمُ
يدنِّسهُ "شارونُ" بينَ جنودهِ
تَقدَّمَ فيهِ ظالماً ليس يَرحمُ

• • •

تناشِدُني: يشتاقُ للأرضِ بلبلٌ
شدا بتراتيمٍ وكانَ يُعلِّمُ
فقلتُ لهُ: أبشرْ فلا ظُلمَ دائمٌ
وهذا احتلالٌ صَرحُهُ سوفَ يُهدمُ
وتُشرِقُ شمسٌ للعروبةِ بعدَهُ
وَيَسطعُ في ليلٍ شهابٌ وأنْجُمُ
وتقرأُ إنجيلاً بأُفقِ قيامة
ونقرأُ قرآناً بهِ عزَّ مُسلِمُ
هو اللّهُ في صِدقٍ يحقِّقُ وعدَهُ
فصبراً وصبراً فالمهودُ لها دمُ[1]

---

(١) المعنى: تحرير مهد المسيح يحتاج لبذل الجهد والدم.



كابوتشي "أيقونة فلسطين"..!!

بقلم: فضل المهلوس
مدير دائرة شؤون اللاجئين/الأردن

تناهى إلى مسامعي في الأول من كانون الأول خبر مفاده "رحيل المطران هيلاريون كابوتشي"، فاستوقفتني أربع كلمات أو بالأحرى محطات في حياة نيافتك الحافلة كررتها وسائل الإعلام التي لا تزال تضع فلسطين القضية في سلم أولوياتها، على قلتها: اعتقال، سجن، نفي، ثم رحيل. حينها اجتاحتني عبارة "وما اعتقلوه وما سجنوه وما نفوه وما رحل ولكن شبّه لهم" فمثل قداستك كمثل طائر الفينيق ينبعث دوماً من جديد.

أعذرني أيها الكبير الكبير فما أن سمعت خبر ترجّل جسدك وسمو روحك إلى العلياء في ذكرى انطلاقة الثورة حتى غبطتك، وربما غبط غبطتك الكثيرون، فأنت مشهود لك بحسن الاختيار، حيث شاركتنا على الأرض ببضع سويعات فرحة الاحتفال ثم عرجت بروحك لتشارك شهداءنا الأبرار وشيخهم "الختيار"، فهنيئاً لك هذا القرار وحسن الاختيار.

ما زلت أذكر كيف عرفت اسمك لأول مرة عام ١٩٧٤، يومها كنت للتو قد اتممت ستة عشر ربيعاً حين كنت قيد الاعتقال في المسكوبية أقصد "المجمّع الروسي في القدس" الذي حوّل الانتداب البريطاني نزلَيْ الحجّاج الروس رجالاً ونساءً إلى معتقلات وسجون وأورثها لوليده المسخ، حيث تفاجأت بهرج ومرج يجتاح الزنازين ويزيد من حرارة آب اللهاب، وكان أن عرفت أنه بسبب تشرّفنا بحضور قداس تك.

يا أيها الفارس القادم من الشهباء حلب، يا من كنت امتداداً لشيخنا الجبلاوي القسام عزّ الدين، وأنموذجاً ثورياً تنصهر في بوتقته كل الديانات والطوائف والمذاهب بل والجنسيات، ما أحوجنا إليك، ما أحوجنا إلى هديك، فأنت ربان بحق وأنت البوصلة التي لا تتجه لغير فلسطين السليبة حيث النضال والجهاد والتضحية هناك هناك وليس سوى هناك، أليس كذلك يا صاحب النيافة يا مطران القدس يا "أيقونة فلسطين"!!




أكبر جدارية في غزة .. «طفولة محاصرة»